

الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية

١٩١٩ - ١٩٣٦

الجزء الثاني

د. نجوى كامل



● تاريخ المصريين

رئيس مجلس الإدارة
د. سمير سرحان
رئيس التحرير
د. عبد العظيم رمضان

تصدر من
الهيئة المصرية العامة للكتاب



الاخراج الفني :

مراد نسيم

اهداءات ٢٠٠١

المستشار / رابع لطفي جمعة

القاهرة

● تاريخ المصريين

رئيس مجلس الإدارة
د. سمير سرحان
رئيس التحرير
د. عبد العظيم رمضان

تصدر من
الهيئة المصرية العامة للكتاب



الاخراج الفني :

مراد نسيم

● تاريخ المصريين

رئيس مجلس الإدارة

د. سمير سرحان

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

تصدر من

الهيئة المصرية العامة للكتاب



الاخراج الفني :

مراد نسيم

الصَّحَافَةُ الْوَفْدِيَّةُ وَالْقَضَايَا الْوَطَنِيَّةُ

١٩١٩ - ١٩٣٦

الجزء الثاني

د. نجوى كامل



المكتبة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٦

■

■

■

■

■

■

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ الكريم الجزء الثاني من كتاب « الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية من ١٩١٩ الى ١٩٣٦ » للأستاذة الدكتورة نجوى كامل . وقد صدر الجزء الأول منه في العدد ٢٤ من هذه السلسلة .

والكتاب في الأصل رسالة علمية حصلت بها صاحبها على درجة الدكتوراه من كلية الاعلام ، وبالتالي تنطبق عليها مقاييس الدراسة العلمية من ناحية المنهج والمصادر . وتتميز بدراسة الصحافة الوفدية ككل ، في حين تناولت الدراسات السابقة بعض هذه الصحف . مثل « الجهاد » ، و « المصري » ، وبالتالي فهي تقدم لنا صورة متكاملة لدور الصحافة الوفدية في الحركة الوطنية ، ومعالجاتها للقضايا الوطنية .

ويتناول هذا الجزء الثاني نضال الصحافة الوفدية من أجل الدستور ، وموقفها من دستور ١٩٢٣ ، وقانون الانتخاب ، ودخول الوفد الانتخابات ، ثم موقف الصحافة الوفدية من البرلمان الوفدي عام ١٩٢٤ ، وموقفها من الأزمات الدستورية ونضالها من أجل عودة الحياة الدستورية ، وموقفها من الوزارات الائتلافية .

كما يتناول هذا الجزء أيضا موقف الصحافة الوفدية من

القصر الملكى منذ ثورة ١٩١٩ ، وموقفها من حقوق الملك فى دستور ١٩٢٣ ، وموقفها من الصراع بين سعد زغلول والقصر فى أيام حكومة الشعب عام ١٩٢٤ . ويتعرض لموقف القصر من الوزارات الائتلافية : وزارة عدلى يكن ، ووزارة ثروت باشا ، ووزارة مصطفى النحاس . ويتتبع هذه العلاقة حتى وفاة الملك فؤاد وتولى فاروق العرش .

كذلك اهتمت الدكتور نجوى كامل بدراسة موقف الصحافة الوفدية من الوزارات المصرية المتعاقبة ، فتناولت موقفها من وزارات ثورة ١٩١٩ ، وزارات : حسين رشدى باشا ، ومحمد سعيد باشا ، ويوسف وهبة باشا ، وتوفيق نسيم باشا ، وعدلى يكن باشا ، وعبد الخالق ثروت باشا ، ويحيى ابراهيم باشا . كما تناولت موقف الصحافة الوفدية من الوزارة الوفدية الأولى : ووزارات أحمد زيور باشا ، وعدلى يكن باشا ، ومصطفى النحاس الائتلافية ، ثم وزارة اليد الحديدية لمحمد محمود باشا ، والحكم الدكتاتورى لاسماعيل صدقى باشا . حتى وزارة مصطفى النحاس التى أبرمت معاهدة ١٩٣٦ .

والكتاب يسد بذلك ركنا هاما فى المكتبة العربية ، ويكشف دور صحف الوفد فى القضايا الوطنية فى فترة تاريخية هامة هى الفترة الواقعة بين ثورة ١٩١٩ ومعاهدة ١٩٣٦ . وأملى أن يجد فيه القارئ العربى الفائدة والمتعة .

رئيس التحرير

أ.د. عبد العظيم رمضان

● الفصل الأول :

الصحافة الوفدية والدستور

عبرت الحركة الوطنية في مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر عن نفسها في مطالبتها بوجود مجلس نيابي يحد من السلطة المطلقة للحاكم ويعطى المصريين قدرا من المشاركة في حكم أنفسهم وان كانت المجالس النيابية التي تكونت في هذه الفترة قد نبعت من الحاكم ولأهداف ليس من بينها اقامة حياة ديمقراطية سليمة لصالح الشعب . فكانت أهداف الخديو اسماعيل على سبيل المثال من انشاء مجلس نوري النواب هي تحقيق مزيد من السيطرة على كبار الأعيان الذين تكون منهم المجلس وكسب تأييدهم السياسي ودعمهم المالي وتحسين صورة عهده أمام المحافظ الأوربية والبنوك التي كان يقترض منها .

كما تميزت هذه المجالس النيابية بأنها مجالس استشارية وأن ما يصدر عنها من قرارات هي بمثابة توصيات غير ملزمة سواء للحاكم أو للوزارة .

واستمر كفاح الشعب من أجل تحقيق مزيد من الديمقراطية الى ان حدث الاحتلال البريطاني على مصر فارتبط هدفا الاستقلال والدستور ، وارتبطت الحركة الدستورية بالحركة الاستقلالية . فقد دار كفاح الشعب قبل الاحتلال أساسا حول محور الدستور

والصراع من أجل التضيق من نطاق السلطة الفردية للحاكم
وانتزاع حقوق الرقابة الشعبية على تصرفاته وإقرار سلطة البرلمان
ونواب الشعب . ولكن بمجيء الاخلال اضيف هدف العمل على
الاستقلال وارتبط في مخطط الحركة الوطنية ضرورة الاستقلال
والحصول على الدستور وربط الحرية الخارجية بالحركة الداخلية .

وتوج كفاح الشعب المصرى فى ثورة ١٩١٩ بدستور ١٩٢٣
الذى شكل أساس الحياة الدستورية فى مصر حتى قيام الثورة
عام ١٩٥٢ .

ظروف إصدار دستور ١٩٢٣ :

ورد فى المذكرة التفسيرية التى قدمها للنبي الى السلطان
فؤاد مع تصريح إلغاء الحماية فى ٢٨ فبراير « أما انشاء برلمان
يتمتع بحقوق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة
مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع الى عظمةكم وإلى
الشعب المصرى » .

وفى أول مارس تالفت وزارة عبد الخالق ثروت التى عهدت
الى لجنة معينة بوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب . ورأس
هذه اللجنة حسين رشدى باشا وسميت (لجنة الثلاثين) ان كان
قوامها ثلاثين عضوا من رجال القانون والدين والأعيان ، ولم يشترك
فيها الوفد ولا الحزب الوطنى ، ان كان الوفد يصر على ان تكلف
جمعية تأسيسية منتخبة بوضع الدستور .

وقد أطلق سعد زغلول على هذه اللجنة اسم (لجنة الاشتياء)
واستمرت اللجنة تعقد اجتماعاتها فيما بين ابريل واكتوبر ورفعت

مشروع الدستور الى رئيس الوزارة في ٢١ أكتوبر عام ١٩٢٢ وتضافرت عدة عوامل ضد وزارة ثروت والمشرع ، فالملك لم يكن قادرا على التخلص من ميوله الاوتوقراطية فأراد أن يكون الدستور عوناً له على مزيد من الحكم المطلق . وهكذا لم يكن أمام وزارة ثروت الا الاستقالة وخلفتها وزارة نسيم التي حازت تأييد القصر والوفد وقامت الوزارة بعرض مشروع الدستور على اللجنة التشريعية التابعة لوزارة الحفانية التي قدمت تقريراً يتضمن عدداً من التعديلات التي كان القصر يطالب بها ، كما تدخلت بريطانيا في ذلك الوقت لتعديل النصوص الخاصة بالسودان - كما بينا في الفصل السابق - ولهذه الأسباب صدر الدستور في ١٩ إبريل ١٩٢٣ وبه عدد من الاختلافات بينه وبين المشروع الأصلي الذي وضعت له لجنة الثلاثين وتركزت في إعطاء حقوق أكبر للملك إزاء السلطتين التشريعية والتنفيذية ، كما قبلت الاعتراضات البريطانية فلعب الملك بملك مصر فقط وأشير الى حقوق مصر في السودان دون الإشارة الى أن السودان جزء من مصر .

وفي ٣٠ إبريل صدر قانون الانتخاب الذي جعل انتخاب أعضاء مجلس النواب على درجتين .

موقف الصحافة الوفدية من ظروف صدور الدستور :

عبرت الصحف الوفدية عن موقف الوفد من لجنة الدستور والتعديلات التي أدخلت على مشروع اللجنة ثم من بعض مواد الدستور والمنكرة التفسيرية .

ناقشت الصحف الوفدية ما تضمنته المنكرة التفسيرية بشأن المجلس النيابي ، وقد حددت جريدة (النظام) ثلاث دعائم يجب أن يقوم عليها المجلس النيابي الجديد ليحوز ثقة الأمة :

الدعامة الأولى : حرية الانتخاب وإجراؤه بمقتضى قانون حر يخلو لكل مصرى بلغ سن الرشد أن ينتخب للمراكز النيابية دون قيود أو شروط .

الدعامة الثانية : يجب أن يكون الدستور الذى يسير عليه المجلس فى أعماله كفيلا بتقليب إرادة مجموع الشعب المصرى على إرادة الأفراد وجعل كلمته فوق كل كلمة فى مصر .

الدعامة الثالثة : مسئولية الوزارة أمام المجلس والزامها بحكم الدستور بالخضوع لقراراته والتقيد بمشيئته كما هو الحال فى البلاد الدستورية العريقة .

وأشارت (النظام) الى الحرية السياسية التى يجب أن تسود إثناء الانتخابات فى تمتع كل مصرى بحق الاجتماع والخطابة والكتابة فى الصحف ، ولذلك حثت اللورد اللنبى أن يصدر أمرا صريحا بإباحة الاجتماع لمن يشاء بغض النظر عن آرائه السياسية ، كما طالبت بإيقاف تنفيذ قانون المطبوعات وإعادة الصحف المعطلة الى الظهور وإطلاق حرية الصحف حتى تستطيع « الأحزاب المصرية أن توجد لخططها وبرامجها الألسنة التى تبين فضائلها الوطنية ومميزاتها القومية وتدافع عن مبادئها السياسية وآرائها الحزبية بالصراحة التى يستلزمها الدفاع » .

لجنة وضع الدستور :

عبرت الصحف الوفدية عن موقف الوفد من لجنة الثلاثين إذ طالبت جريدة (المحروسة) أن يكون الدستور وليد جمعية وطنية مستقلة ممثلة لجميع المنابر الوطنية وأن يكون الخرض من الدستور تحقيق سلطة الأمة وجعل الوزارة مسئولة مسئولية كاملة أمام مجلس النواب .

وأشارت جريدة (النظام) الى أن الأمة لا تعترض على تأليف اللجنة من أجل أشخاص أعضائها وانما لأن طريقة تأليفها لم تحقق مبدأ اشتراك جميع الهيئات السياسية المصرية في تكوينها .

وأوضحت (النظام) الأسباب التي جعلت الوزارة ترفض أو تخول للأمة حق وضع دستورها بواسطة جمعيتها الوطنية المنتخب واثت بهذه الأسباب عن طريق تساؤلات وجهتها للوزارة لاجراجه فقالت « . . هل يخافون على العرش ؟ . . إن العرش فوق المنشآت ولا يتصور مطلقا أن تتعرض له الجمعية الوطنية في مناقشاتها . . فمن يخافون ؟ . . هل يخشون أن تضع الأمة دستورا ينقى السياسة المصرية من النفوذ الانجليزى ؟ » .

وهكذا اتهمت جريدة (النظام) الوزارة بأنها تضع دستور يبقى على مركز بريطانيا الممتاز في مصر .

وقد استنكرت (النظام) ما نشرته جريدة (المقطم) من أن حالة البلاد الاجتماعية ودرجة رقيها لا تسمح بانتخاب جمعية وطنية لوضع الدستور . وأنه لابد من وضع قيود على الدستور تتفق مع هذه الحالة الاجتماعية ودرجة الرقى .

فهاجمتها (النظام) قائلة : « إذا كانت الأمة المصرية في نظر الكاتب أمة جاهلة ، وإذا كانت جمعيتها الوطنية غير أهل لوضع الدستور فلماذا تجهد الوزارة نفسها في وضع دستورها ولماذا تجه نفسها أيضا في انتخاب البرلمان ؟ . . لكن الكاتب يرى أن الحكوم تضع الدستور وتنتخب البرلمان للأمة المصرية الجاهلة لذا يجب أن يتفق الدستور مع جهلها وتأخرها في حالتها الاجتماعية وهذا لا يتسنى الا اذا قيد هذا الدستور بقيود رقينا وحالتنا الاجتماعية »

وتبدي (النظام) تخوفها ألا يكون هذا الرأي رأيا خاصا
بالكاتب وحده وانما أن يكون هناك آراء كثيرة متفقة مع هذا الرأي
بما يعنى سريانه فى دوائر اللجنة ودوائر الحكومة وأن تكون مقالة
(المقلم) فاتحة لمقالات أخرى يقصد بها التمهيد لقبول القيود التى
يريدون ادخالها على الدستور بحجة الرقى والحالة الاجتماعية .

ونشرت (النظام) فى عديدها الصادرين بتاريخ ٧ و ٩ ابريل
تحت عنوان « الاعتراض على وضع الدستور » مجموعة من الرسائل
التي تعترض على انفراد الحكومة بوضع الدستور المصرى بدون
دعوة الجمعية الوطنية .

وعلى الرغم من هذه الاعتراضات استمرت لجنة وضع الدستور
فى جلساتها التي بدأت فى ١١ ابريل ١٩٢٢ وانتهت فى ٢٦ اكتوبر
من نفس العام ، وحفلت الجلسات بالمناقشات القانونية والفقهية التي
تعرضت لها الصحف الوفدية مثل المناقشات التي دارت حول تمثيل
الأقليات .

الصحافة الوفدية وتمثيل الأقليات فى الدستور :

اعترضت الصحافة الوفدية على مبدأ التمثيل السياسى النسبى
للأقليات فى الدستور الذى نادى به توفيق دوس عضو لجنة الثلاثين
بحجة اقفال الباب امام التدخل الأجنبى خاصة وان حماية الأقليات
أحد تحفظات تصريح ٢٨ فبراير . وسارت المناقشات بين أعضاء
اللجنة : المؤيدين للتمثيل وهم الأقلية والمعارضين له وهم الأغلبية ،
فعلى سبيل المثال ذكر عبد العزيز فهمى أن تمثيل الأقليات يعنى
منحهم امتيازاً ليس لغيرهم مع أن الروح الديمقراطية تعنى إزالة
الفوارق ، وأوصى أن يترك الأمر للمستقبل فان وجد شعور عام
بطلب هذا المطلب عدل الدستور .

وانتقلت هذه المناشآت الى الصحف فعبّر القليل منها عن تأييده
لاقتراح تمثيل الأقليات مثل صحيفة (الاستقلال) محمود عزمي
واعترضت معظم الصحف الوطنية ، خاصة الصحف الوفدية ، على
هذا الاقتراح اذ أن سياسة الوفد قادت منذ انشائه على تساوى
جميع عناصر الأمة واحمائها غقط نحت لواء المصرية بغض النظر
عن الفوارق الدينية .

ولذا حملت جريدة (النظام) حملة شعواء على اقتراح تمثيل
الأقليات فى الدستور بما يحمله من معنى الفصل لعنصرى الأمة .

عبرت (النظام) عن رأيها من خلال عدة مقالات نشرت متتابعة
وأوضحت عناوينها مبدأ الوفد فى الوطنية المصرية . وعلى سبيل
المثال ظهرت :العناوين التالية (الحرية والاستقلال بين الأمة المصرية)،
(الرأى العام وتمثيل الأقليات) ، (ولا نمزقوا وحدة الأمة) ، وأظهرت
هذه المقالات استنكار الجريدة لهذه الفكرة . فجاء فى المقالة الأولى
تأكيد على الوحدة الوطنية اذ قالت « كان جديرا بالعضو الساعى
فى التفرقة أن يلقى نظرة واحدة الى ماضى الحركة الوطنية وحاضرها
ليمسك عن ابداء رأيه ويرجع عن بذل مسعاى . . فهناك فى طيات
ذلك الماضى آثار التضحية التى صاغت الأمة من آلامها وأحزائها
تمثال الوحدة الوطنية الخالد » .

وفى المقالة الثانية أكدت الجريدة على أن الرأى العام لم يرض
عن اقتراح تمثيل الأقليات فى لجنة الدستور وأن المسلمين والأقباط
لا يعرفون أقلية ولا أكثرية وإنما هم أمة واحدة مصرية لا تتجزأ
ولا تتفرق .

وأشارت (النظام) فى المقالة الثالثة الى خطر دعوى تمثيل
الأقليات اذ أنها تعتبر تأكيداً لما جاء فى أحد تحفظات تصريح

٢٨ فبراير والساسة الانجليز يتوكلون على الأقليات لتقييد استقلال البلاد واتخاذها وسيلة للتدخل في شئونها والسيطرة عليها . وأكدت (النظام) على أنه لن يرضى أحد من المصريين - بعد أن عرف غرض بريطانيا من الإصرار على حماية الأقليات - أن يسمح للجنة الدستور أن تعترف بوجوده في نظام البلاد ، كما أكدت الجريدة على أن الأقباط قد أعلنوا براءتهم من كل فكرة تشير أو تؤكد الانقسام بين عنصرى الأمة المصرية مهما بالغ أصحابها في الدفاع عنها .

كما نشرت (النظام) تحت عنوان « صوت الراى العام فى تمثيل الأقليات » الرسائل التى تصلها من أقباط ومسلمين يعترضون فيها على الفكرة ويؤكدون أنه لا توجد أقليات فى مصر .

واهتمت جريدة (وادى النيل) بتوضيح رأى الأقباط المصريين من تمثيل الأقليات فاستكبت عددا منهم مثل : فريد إبراهيم جرجس الذى استنكر تمثيل الأقليات فى الدستور وأشار الى وحدة الأمة المصرية ممثلة فى مسلميها وأقباطها .

وقد نجحت حركة المعارضة ضد تمثيل الأقليات فى أن يصدر الدستور خاليا من أية نصوص تتعلق بالتمثيل النسبى للأقليات وساوى بين جميع المصريين فى الحقوق والواجبات بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية .

تقرير اللجنة التأسيسية عن المبادئ العامة فى الدستور :

ألفت لجنة الثلاثين لجنة فرعية من بين أعضائها لوضع المبادئ العامة التى يقوم على أساسها الدستور . وانتهت هذه اللجنة من عملها ورشحت تقريرها الى لجنة الثلاثين فى منتصف

مايو عام ١٩٢٢ وأخذت الصحف الوفدية تناقش ما وصل إلى علمها مما تضمنه تقرير اللجنة .

وأشارت جريدة (النظام) إلى ضرورة نشر التقرير في الصحف ليطلع الرأي العام مشتملاته ويتسنى للكتاب والمفكرين أن يقولوا كلمتهم في المبادئ التي سيقام عليها الدستور وذلك قبل اجتماع اللجنة العامة لبحثها .

وأكدت (النظام) على أن من مصلحة اللجنة أن يكون مشروعها مؤيدا من الأمة كما أن من مصلحة الأمة أن يقام النظام الجديد على مشيئتها حتى تكون خطواتها الأولى في حياتها الدستورية خطوة ثابتة لا تتزعزع .

وقد اعترضت (النظام) على بعض ما جاء في تقرير اللجنة ، فرغضت تحديد سن ثلاثين عاما لعضوية مجلس النواب وأشارت إلى أن هدف اللجنة من ذلك هو أنها تريد أن تمنع عن المجلس النيابي فريقا من الشباب الغيورين المتحمسين الذين لا تؤمن غيرتهم ولا يؤمن تحمسهم على ما تريد اللجنة من اتساع سلطة الوزارة .

كما بينت الجريدة أن في التقرير ثلاثة قيود يهدف منها إلى تقييد سلطة الأمة لصالح سلطة الوزارة وتمثلت هذه القيود في :

أولا : وجوب تقديم كل استيضاح يترتب عليه الاقتراع بالثقة قبل الجلسة التي تحصل فيها مناقشته بثمانية أيام ، والفرض من ذلك تمكين الوزارة من التأهب والاستعداد لمنازلة النواب والانتصار عليهم ، فإن أنصارها ومرووسياها يستطيعون خلال الأيام الثمانية أن يندسوا بين النواب لنشر دعوتها وترويج آرائها .

ثانيا : تخويل الوزارة حق تأجيل النظر في السياسة العامة إلى جلسة مقبلة إذا رأوا محلا لذلك ، فإذا لم تكف الثمانية أيام

تقدمت الوزارة بعد انقضاءها الى المجلس في الموعد المحدد للمناقشة وقضت بكلمة فيها بارجائها الى جلسة اخرى دون أن يتوقف الارجاء على استشارة أو يتعلق بقرار .

ثالثا : واذا لم ينفع التأجيل وحلت الجلسة النائية والخلاف مازال مستحكما فان الوزارة نستطيع أن تحل مجلس النواب بما يعد بمثابة شبح مخيف أوقفته اللجنة بين سطور الدستور حتى اذا استفرتهم ضمائرهم لمخالفة الوزارة ذكرهم مرآة بالخطر الذي يستهدفون له .

موقف الصحافة الوفدية من التعديلات التي أدخلت على مشروع لجنة الثلاثين :

انتهت لجنة الثلاثين من عملها ورفعت مشروع الدستور الى رئيس الوزارة عبد الخالق ثروت في ٢١ اكتوبر عام ١٩٢٢ ، الذي عرضه على اللجنة الاستشارية التشريعية لتقوم بفحصه ، وقامت اللجنة بتنقيح مشروع الدستور طبقا لطلبات السراي والانجليز في عهد وزارة توفيق نسيم التي خلفت وزارة عبد الخالق ثروت .

وقد عانى الوفد في ذلك الوقت من الحرج الشديد الذي وقع فيه فهو من ناحية قد رفض لجنة الدستور ووصف مشروعها بالرجعية ومن ثم كان من الصعب عليه أن يقوم بالدفاع عنه حتى لا يعتبر ذلك تأبدا له وتناقضا مع موقفه السابق، ومن ناحية اخرى لم يكن يستطيع السكوت عن التعديلات التي أدخلت على المشروع والتي تضعف من حقوق الشعب لصالح القصر والانجليز ، لذا لم يتخذ الوفد موقفا واضحا في بيانه وأشار الى رايه السابق الخاص بضرورة عقد جمعية وطنية منتخبة تعبر عن ارادة الشعب لوضع

الدستور ، وبالطبع كان اوان انتخاب لجنة اخرى اوضع الدستور قد فات بعد ان اعلنت لجنة الثلاثين مشروعها بالفعل .

الا ان الصحف الوفدية كانت أكثر تحررا من هذا الاحراج الذى وقع فيه الوفد اذ اعترضت بكل قواها على التعديلات التى ادخلت على النصوص الخاصة بالسودان - كما اوضحنا فى الفصل السابق - واعلنت الصحف الوفدية عن قرار مقاطعة الانتخابات التى تتولد عن الدستور اذا ما عدل مشروع لجنة الثلاثين .

فقد اشارت جريدة (المحروسة) الى أن الأمة تطلب أن يكون دستورها محققا لسلطانها جديرا بجهادها وتضحياتها وهدد أحمد حافظ عوض بأن الدستور لو صدر على غير ما ترغب الأمة فى سيطرتها الشرعية على جميع شئونها فانها لن تقبله « وادبها فى كل وقت سلاح المقاطعة والامتناع عن الاشتراك فى الانتخابات » .

وفى مقال آخر بعنوان « سلطة الأمة فى الدستور والا فلا معاونة » اكدت الجريدة على الفكرة نفسها فى أنه لو لم يصدر الدستور متضمنا سلطة الآلة كاملة ، ومنصوصا فيه على حق مصر فى سودانها وحق البرلمان فى تعديل نصوصه فان البلاد لا تستطيع أن تتقدم للانتخابات على أسس واهية وتنظم ناقصة .

وهكذا هددت الصحف الوفدية وزارة نسيم بعدم الاعتراف بالدستور ومقاطعة الانتخابات اذا صبح ما أنيع عما ادخل على مشروع لجنة الثلاثين من تعديلات ، خاصة وان هذه التعديلات لم تتأكد الا بعد سقوط وزارة نسيم بدليل أن أحمد حافظ عوض طالب الوزارة أن تصدر بيانا بنفى أو تأكيد ما أنيع عن هذه التعديلات « حتى ترى الأمة ان كان ما يقوله الناس صحيحا أم غير صحيح ،

وعلى ما تراه الأمة من مواد هذا الدستور تقرر خطتها ازاء قبوله أو مقاطعته ، .

وازاء اهتمام الصحافة بصفة عامة بالدستور والتعديلات التي أدخلت عليه ظهرت بعض الآراء التي تنادى بأن قضية البلاد الأساسية هي الاستقلال وليست قضية الدستور ، ومن هذه الآراء ما كتبه جريدة (المحروسة) تعيب فيه على الأمة انشغالها بالدستور لأنه « تضليل وخداع أن نعتقد بأن حل أزمئنا يكون باصدار الدستور كاملا كان أو منقوصا ، مادامت علة الأمة باقية وهي رغبة الانجليز فى أن يعتبروا مصر جزءا من الامبراطورية البريطانية ، فلنتخلص أولا من اشراف الأجنبى ثم بعد ذلك يحق لنا أن نفكر فى دستور ينظم حياتنا الداخلية .. لسنا نشكو الآن من استبداد افراد من المصريين حتى نهتم بوضع حد لاستبدادهم بواسطة مجلس النواب وانما نحن نشكو من تحكم الانجليز فى شئون البلاد ، فاذا كان فى وسع مجلس النواب أن يخلصنا من الانجليز وتدخلهم فى شئوننا فلا بأس من المناداه بوجوب الاسراع فى تشكيله ولكن كيف يستطيع مجلس النواب أن يعتقدنا من عبودية نحن فيها مادام أنه لا يملك من القوة أكثر مما تملكه الأمة بأسرها ، .

الصحافة الوفدية ودستور عام ١٩٢٣ :

صدر الدستور فى ١٩ ابريل عام ١٩٢٣ كمنحة من الملك وقد رحبت جريدة (المحروسة) بصدور الدستور « كما وضعتة لجنة الثلاثين » وكان هذا مخالفا للحقيقة إذ صدر الدستور وبه عدد من التعديلات التى أدخلت عليه والثى هاجمتها الصحف .

ومن الغريب أن الجريدة أكدت المعنى الذى رحبت به فقد هنأت

يحيى ابراهيم رئيس الوزارة الذى صدر الدستور فى عهده لصدوره بدون (مسخ أو تشويه) .

الا ان الجريدة تداركت هذا الترحيب القائم على مخالفة الحقيقة فأكدت « أن هذا الدستور لا يمكن أن تعتبره الأمة وليد ارادتها لأنه من عمل لجنة حزبية هي لجنة الثلاثين ولم تضعه جمعية وطنية ولم تحترم فيه حقوق الأمة » . وأكدت أن المعركة مازالت مستمرة بين القوى الوطنية والقوى الرجعية على الرغم من صدور الدستور .

وأوضحت الجريدة موقف الأمة من هذا الدستور (الوسط) فهو « أشبه بحال من يتنفس الصعداء أو من يشعر بالحصول على شيء هو أقل مما يريد ويصبو اليه » . وأنكرت ما يذيعه أعضاء حزب الأحرار الدستوريين عن ابتهاج الأمة العظيم بالدستور .

واهتمت جريدة (المحروسة) بأن توضح رأى سعد زغلول فى الدستور من خلال حديث نشرته جريدة (الديلى نيوز) إذ أعرب فيه سعد عن اعتقاده بضرورة عرض الدستور على مندوبى الشعب ليوافقوا عليه قبل أن يعلنه جلالة الملك . وقد أيدت (المحروسة) هذا الرأى وأعلنت أنه كان على الوزارة أن تعرض الدستور على مندوبى الشعب ليبدوا ملاحظاتهم عليه قبل استصدار المرسوم الملكى بإعلانه وبهذا كان من الممكن « أن ينال الشعب بعض القرضية من استهانة الوزارة الثروتية بأرادته » .

أما جريدة (الرشيد) فقد وصفت حقوق الأمة التى نالتها بالدستور بأنها قليلة وعرضة للعبث والضياع .

ويصفة عامة رفضت الصحافة الوفدية دستور عام ١٩٢٣ فى ذلك الوقت ووصفته بأنه وثيقة رجعية ، وعلى هذا لم تهتم الصحف

الوفدية التي قدر لنا الاطلاع عليها ومنها (المحروسة) و (الرشيد) أن
تقند نصوصه وتناقش مواده على أساس رفضها له بشكل كلي .
فيما عدا أنها كتبت بعض المقالات التي تعترض على المادة (١٥) من
الدستور والخاصة بحرية الصحف . وعلى سبيل المثال كتب العقاد
مقالة في جريدة (الرشيد) هاجم فيها هذه المادة واعتبر أن الفقرة
الأخيرة فيها تجعل الصحافة ترسف في نفس الأغلال التي كانت
تعانى منها في عهد الاحتلال والحماية .

قانون الانتخاب :

صدر قانون الانتخاب في ٣٠ أبريل ، وجعل الانتخاب
لمجلس النواب على درجتين .

وقد ناقش عباس العقاد في جريدة (الرشيد) هذا القانون
مبينا عيوبه في أنه « يقضى أن يكون لكل نالين ناخبا متجاورين
في السكن مندوب وأن يسلمون اليه جميع حقوقهم الانتخابية
يتصرف فيها كما يشاء هو لا كما يشاءون هم مما يؤدي الى اتساع
مساغة البعد بين جمهور الأمة ونوابها ويصبح المندوبون الثلاثة
هم محور الحياة النيابية » ، كما ناقش العقاد القيود التي قيد بها
انتخاب المندوب الثلاثنى « حتى أصبح انتخابه في معظم الأحوال
أقرب الى التعيين والتسمية منه الى الاختيار والتفويض » .

وانتقد أحمد حافظ عوض في جريدة (المحروسة) عدم تفصيل
القانون بنص يحدد موعد تنفيذه بل ترك هذا التنفيذ حقا من حقوق
وزير الداخلية ، فإذا لم يصدر الوزير قرار التنفيذ ، نلل القانون
وكأنه لم يصدر ، وكان حظه حظ الدسنور من حيث جعل انفاذه
رهنا بعقد البرلمان . واكد الكاتب على أن هذا الامر بدعة جديدة
في القوانين العامة .

وقد ألغى مجلس النواب الوفدى عام ١٩٢٤ هذا القانون وجعل الانتخاب على درجة واحدة .

دخول الوفد الانتخابيات :

على الرغم من رفض الوفد دستور عام ١٩٢٣ ووصفه إياه بأنه وثيقة رجعية إلا أنه قرر الدخول فى الانتخابات على أساسه مما عرضه لهجوم حزب الأحرار الدستوريين الذى وصف موقفه بالتناقض إلا أن جريدة (المحروسة) حاولت أن تبرر دخول الوفد الانتخابات بقولها « نادينا مرارا بوقف صدور الدستور حتى تضعه جمعية وطنية فلم يكن نصيب تلك الأصوات إلا صدور الدستور الثلاثينى واليوم هل نقنع من الغنيمة بالاياب ونقف مكتوفى الأيدي أمام هذه الجهود القائمة على قدم وساق » ، واستطردت الجريدة فى دفاعها عن موقف الوفد فى دخول الانتخابات فقالت « ماذا يكون من أمرنا اذا خلت مقاعد المجلس من المخلصين من أبناء الأمة ؟ .. نحن نريد إصلاح ما أفسده الغير ، ونعيد للأمة ما فقدته على يد بعض أبنائها ممن عبثوا بحقوقها واستهانوا بكرامتها ولا يكون ذلك إلا بانتخاب البررة من أبناء مصر » .

وقد بدأت المعركة الانتخابية بالفعل على صفحات الصحف الوفدية منذ مايو عام ١٩٢٣ الى أن انتهت بإجراء الانتخابات بالفعل فى ١٢ يناير عام ١٩٢٤ .

وقد اتخذت هذه المعركة الانتخابية عدة اشكال منها الدعاية للوفد ودعوة الناخبين الى تأييد مرشحيه والهجوم على المعارضين واتهامهم بالنقائص والمسالب المختلفة . وعلى سبيل المثال كالت جريدة (الرشيد) للأحرار الدستوريين الأوصاف الآتية : « المنشقون ،

المتعجلون ، دعاة التردد والهزيمة ، أنصار ملنر فى خديعة مصر وتضليلها ، وأعوان عدلى فى صدع الوحدة وشق الصفوف ، وأذناب ثروت غى خرق الاجماع والخروج على الأمة والتنكيل بأبنائها .
وأطلقت جريدة (المحروسة) عليهم لقب « الأحرار الوصوليون » .

وسخر عباس العقاد من دعوة صحيفة (السياسة) الناخبين الى قيد أسمائهم فقال : وكأنهم « حزب حقيقى له أنصار وشبوع من الأمة » .

وقامت جريدة (المحروسة) بالرد على جريدة (السياسة) التى ذكرت أن الوفد ليس له برنامج يدخل على أساسه الانتخابات ، مما جعل جريدة (المحروسة) تهاجمها وتهاجم حزبها قائلة « ان هؤلاء الأحرار الدستوريين يقولون ان لهم برنامجا معروفا اما السعديون فلا برنامج لهم .. نعم ان لهم برنامجا قوامه التردد والدعوة الى الهزيمة .. أما نحن فبرنامجنا قصير وقصير جدا .. برنامجنا حرية مصر المطلقة واستقلالها التام ، برنامجنا ان السودان جزء من مصر لا يتجزأ » .

وقد ردت جريدة (الرشيد) ايضا على جريدة (السياسة) وأكدت أن برنامج الوفد المصرى يعرفه الناس جميعا ويعرفه الأحرار الدستوريون أيضا . ولم يكن هذا البرنامج « من وضعه ووحيه وانما هو من وضع أمة كاملة وهى شعب بأسره وهو ليس ككثير الأبواب والفصول حقيقة ولكنه على صفه وخلوه من تزويق الكلام جامع شامل ومادته الأولى والوحيدة هى الاستقلال التام لمصر والسودان » .

كما قامت صحافة الوفد بدور كبير فى حث الناخبين على قيد اسمائهم فى جداول الانتخابات ، وأعلن عباس العقاد عن ارتياحه الى نتيجة قيد الأسماء إذ « بلغت نسبة عدد الناخبين الى عدد السكان فى بعض الدوائر نحو الربع و لا تقل عن السدس فى معظم الجهات » . وطالب العقاد بتسهيل عملية الانتخابات فى المدن والقرى والاكتثار من الدوائر الصغيرة منعا لطول الانتظار وتعطيل الأعمال .

كما أبرزت الصحف الوفدية منشورات الوفد الانتخابية ونشرت أسماء المرشحين الوفديين فى صدر صفحاتها .

وفى ٢٧ سبتمبر جرت انتخابات المندوبين الثلاثينيين وظهر فوز الوفد الباهر فيها مما كان يعد ايدانا بفوز الوفد فى انتخابات مجلس النواب والشيوخ .

وقد هالت الصحافة الوفدية لهذا النصر فكتبت (المحروسة) « كان يوم الخميس ٢٧ سبتمبر ، حدا فاصلا بين جد سعد وهزل خصومه ، كان يوم الخميس يوم الاختبار الصحيح وبرهن على أن مصر مع سعد . . وان أولئك الذين اغتصبوا السلطة زمنا ما كانوا يحكمون فيها الا بالباطل والخديعة ويجرون مصر التى لا تدبى بمذهبهم ولا تعترف بأى صفة لهم ، الى سبيل آخر غير السبيل الذى اعتزمت ان تاتجه وان تسير فيه لآخر شوط » .

وتسخر جريدة (النظام) من هزيمة الأحرار الدستوريين فى الانتخابات إذ « يزعمون أنهم حزب وأنهم أولو قوة ويطش وأن قوتهم ويطشهم موفوران ليتجلبا وقت الانتخابات حتى كان يوم ٢٧ سبتمبر فانهزم آخر ركن كانوا يستندون اليه وهوت آخر حجر يعللون انفسهم بها فقد كانت نتيجة الانتخابات خزيا لهم بل قضاء عليهم شر قضاء وهزموا جميعا فلم يفز واحد منهم بصوت واحد » .

ونشرت صحيفة (النظام) « تهانى الأمة بمناسبة فوز
السعديين » . وفى ١٢ يناير عام ١٩٢٤ تم انتخاب النواب وفاز
الوفد فوزا ساحقا .

وقد أكدت جريدة (المحروسة) انها لم تشك يوما فى أن الفوز
فى الانتخابات العامة سيكون للسعديين دون سواهم . وعبرت
الجريدة عن اعتقادها فى أن فوز السعديين بالأغلبية الساحقة معناه
أن الأمة لا ترضى بغير الاستقلال التام والحرية المطلقة ولذلك لم
تنتخب الأغلبية من غير السعديين من « أولئك المساومين الوصوليين
أو السياسيين الخياليين » . وكانت تعنى بالمساومين رجال الأحرار
الدستوريين والحزب الوطنى .

الصحافة الوفدية والبرلمان الوفدى :

فى ٢٨ يناير عام ١٩٢٤ ألف سعد زغلول الوزارة الدستورية
الأولى ، وفى ٢٣ فبراير جرت انتخابات الشيوخ وفاز الوفديون فى
معظم الدوائر .

وفى هذه الفترة بدأ الصدام بين الوزارة والسراى بشأن تعيين
أعضاء مجلس الشيوخ ، فكان الملك يرى أن التعيين من حقه هو
ارتكائا على ظاهر المادة (٤٧) من الدستور التى تنص على « أن الملك
له الحق فى تعيين خمسى أعضاء المجلس » أما سعد فتمسك بالرأى
الدستورى السليم فى أن الملك لا يباشر سلطته الا بواسطة وزرائه .
واتفق الطرفان على تحكم البارون فان دن بوش ، النائب العام لدى
المحاكم المختلطة ، الذى أبد رأى سعد مما أدى الى تنازل الملك
عن رأيه .

ولم تستطع الصحف الوفدية أن تثير موضوع هذا الخلاف

بشكل واضح على صفحاتها وذلك لحساسية موقفها من الملك فاكتفت جريدة (المحروسة) بالإشارة الى أن الفضل يرجع فى هذا العهد الدستورى المتين الى الرئيس سعد زغلول والى صاحب الجلالة الملك المفدى لدى شعبه الأمين مهما اختلفت الوسائل وتنوعت الأسباب .

وفى ١٥ مارس افتتح البرلمان وألقى سعد خطاب العرش نيابة عن الملك .

وقد اتخذ اهتمام الصحافة الوفدية بهذا المجلس البرلمانى الوفدى ثلاثة أشكال أساسية :

الأول : نشر أخبار مجلس النواب ومجلس الشيوخ ومناقشات أعضائها وجانب من محاضر جلساتها الرسمية .

الثانى : تأييد ما يصدر عن هذين المجلسين من قرارات واقتراحات .

الثالث : مواصلة الهجوم على المعارضين لقرارات المجلسين .

استقالة سعد الأولى والكاسب الدستورية :

أدت استقالة سعد الأولى الى تراجع الملك عن موقفه المناوئ للوزارة والمبادئ الدستورية السليمة .

وقد وافق الملك على عدد من المبادئ الدستورية الهامة من أهمها مسئولية الوزارة عن الأثر ، وعدم انفراد الملك بمنح الرتب والنياشين وعدم تعيين موظفى السراى بغير موافقة الوزارة ، ألا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول الا باطلاع الوزارة وموافقتها . وكان لهذه الأحداث صداها الواسع على صفحات الصحف الوفدية .

فقد أشارت جريدة (البلاغ) الى المكاسب الدستورية التي حصلت عليها البلاد نتيجة سعى الوزارة « وتكرم جلالة الملك ومبادئه الدستورية » . وقد ناقشت الجريدة مواد الدستور التي كانت سببا للخلاف بين سعد والملك فبينت أن المادة (٤٣) على الرغم من أنها تنص على حق الملك في منح الرتب والنياشين الا أن الدستور نص في المادة (٤٨) على أن الملك لا يباشر الحقوق التي له في الدستور الا بواسطة وزرائه . كما أوضحت أن المادة (٤٤) من الدستور — وأن كانت تعطى للملك حق تولية الموظفين وعزلهم ومباشرة هذا الحق من خلال الوزارة — الا أن العمل جرى على استثناء موظفي الديوان الملكي من هذا الحكم ، وأشارت الى أن الملك قد رضى أن يكون الحكم عاما وأن يكون موظفو الديوان الملكي داخلين فيه . وأكدت الجريدة على أهمية هذه الأسس الدستورية في تثبيت قواعد الدستور .

وطالب عبد القادر حمزة أن توضع هذه المكاسب الدستورية في مستند مكتوب ملزم بغض النظر عن الأشخاص أو الظروف . الا أن الأمة لم تسعد بهذا النصر الدستوري على اوتوقراطية القصر اذ لم تكدا تمضى سوى أيام قليلة حتى يقتل السردار الانجليزى ويضطر سعد زغلول الى تقديم استقالته في ٢٤ نوفمبر عام ١٩٢٤ ، وبذلك شهدت البلاد عودة جديدة للرجعية بتولى أحمد زيور تأليف الوزارة الذي كان عهده حربا على دستور الأمة لصالح السراى والاحتلال .

الصحافة الوفدية والأزمة الدستورية الأولى :

استصدرت وزارة زيور مرسوما ملكيا بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر رغبة منها في تجنب مواجهة البرلمان الوفدى .

ونشرت (البلاغ) نص العريضة التي رقعها عدد من أعضاء مجلس النواب الوفدى الى الملك يطلبون فيها دعوة البرلمان بسرعة الى الانعقاد وقبل المدة التي تأجل اليها ، كما نشرت الاحتجاجات التي وصلتها من القراء ضد الوزارة وتطالب بعقد البرلمان .

واستنكر عبد القادر حمزة ما أعلنه زيور من أن سياسة سعد ومجلس النواب الوفدى سياسة فاشلة مبررا بذلك تأجيل انعقاد البرلمان . وأعلنه بتناقض قوله هذا مع أنه كان رئيسا للوفد الذى أوفده مجلس الشيوخ على أثر تقديم سعد زغلول استقالة وزارته الى الملك ليرجو منه عدم قبوله الاستقالة ، ثم الى سعد باشا ليرجو منه سحب استقالته .

واتهمه عبد القادر حمزة بأنه يسير فى خط السياسة الانجليزية وأن ما ادعاه على سعد ومجلس نوابه هو نفس ما يقوله مستر تشمبرلن أو غيره من الوزراء الانجليز الذين « يعدون تمسك المصريين بالاستقلال سياسة فاشلة » .

وفى ٢٤ ديسمبر أصدرت وزارة زيور مرسوما ملكيا بحل مجلس النواب ودعوة المندوبين الناضجين لاجراء انتخابات جديدة للنواب بتاريخ ٢٤ فبراير عام ١٩٢٥ ودعوة المجلس الجديد للانعقاد فى ٦ مارس عام ١٩٢٥ . وقررت الوزارة العودة الى قانون الانتخابات على درجتين والذى ألغاه البرلمان الوفدى واستبدل به قانون الانتخاب المباشر .

وبدأت الصحف الوفدية منذ نهاية شهر ديسمبر معركة انتخابية جديدة فنشرت جريدة (كوكب الشرق) أسماء مرشحي الوفد فى مختلف الدوائر وناشدت المواطنين انتخاب مرشحي الوفد

حتى لا يكونوا عوناً للانجليز في ايجاد برلمان يقر الطلبات الانجليزية
المنافية لاستقلال البلاد . واكدت الجريدة على ان كل مجلس نيابي
لا يمثل الأمة تمثيلاً صحيحاً لن تقرر الأمة ما ييرمه من اتفاقات
أو معاهدات .

كما أوضحت (كوكب الشرق) تفاصيل تدخلات الادارة في
عملية الانتخابات ، وعلى سبيل المثال مقالة بعنوان « فضائح
الانتخابات في دائرة سمند » ، وخبراً بعنوان « مخازي الانتخابات
في الزقازيق » .

وعلى الرغم من المحاولات التي بذلها القصر والوزارة لهدم
الوفد بتشجيع بعض العناصر على الخروج عنه وانشاء حزب الاتحاد
لمناوئته والذي ضم اليه العناصر التي خرجت من الوفد ، بالإضافة
الى تحميله مسئولية حادثة السردار ، والضغط الحكومي والتدخل
الاداري لانجاح مرشحي الوزارة الا ان الوفد قد فاز في الانتخابات

وتنشر (البلاغ) نصريحا لعبد العزيز فهمي وزير الحقانية
جاء فيه « كنت اعتقد ان الدستور مناسب لبلدنا ولكن العمل اظهر
انه ثوب فضفاض » . واعتبرت الجريدة هذا التصريح بمثابة
توضيح لنية الوزارة المبيتة تجاه الدستور والحياة النيابية .

وبالفعل يصدق حدس جريدة (البلاغ) ان أنه بعد عدة
ساعات من انعقاد البرلمان اصدر الملك مرسوما بحله وذلك على اثر
فوز سعد زغلول برئاسة مجلس النواب واستصدرت الوزارة
مرسوما آخر بوقف عمليات الانتخابات بدعوى انها شرعت في
تعديل قانون الانتخاب .

وقد استنكرت الصحف الوفدية هذا الاعتداء الذى وقع على الدستور بحل مجلس النواب مرتين لنفس السبب . وقد أعلنت جريدة (كوكب الشرق) أن الوزارة كرهت الدستور الذى يقرر أن الأمة فوق الحكومة وأنها منبع السلطات ، ولم تصبر على قيام البرلمان الذى يراقب الوزارة فى أعمالها ويحاسبها على استسلامها وتفريطها .

وعارضت (البلاغ) تصريحات وزير الداخلية التى علل بها وقف اجراء الانتخابات فى أنه « رأى ضرورة الاسراع فى تعديل نظام الانتخاب على وجه يتحقق معه تمثيل البلاد بصورة أصح وأنسب » فترى (البلاغ) أن التعديل لا يراد منه احكام التمثيل بل يراد به تشويه التمثيل بحرمان طبقات من الأمة من حقها فى أن تكون ممثلة فى البرلمان .

وبينت (كوكب الشرق) أن الهدف من قانون الانتخاب المزمع اصداره هو أن يحصر الانتخاب فى ائصال اقلية ممكنة ، حتى يسهل التأثير فيها بمختلف الطرق ولا يفوز الوفد بالأكثرية . ولهذا طالبت (كوكب الشرق) الوزارة أن تريح نفسها وتعين النواب أو تلغى الدستور وذلك حتى تعلم الأمة أى نظام للحكم يسود فى مصر دون خداع أو تضليل .

وأشارت (البلاغ) الى تقاعس الوزارة ومماطلتها فى اجراء الانتخابات « بحجة تعديل قانون الانتخابات خاصة بعد مرور فترة دون أن تعقد لجنة التعديل الوزارية جلسات تذكر أو تشرع فعلا فى وضع التعديل المزعوم » . وأعلنت (البلاغ) أن هذا التعديل (المسرعى) لا يعنى الأمة فى شيء اذ هى لانزال تنادى بأن للانتخاب قانونا أقره البرلمان هو الذى يجب أن تجرى الانتخابات على

مقتضاه . كما أكدت الجريدة على أن هذه الماطلة في التعديل هي وسيلة لكسب الوقت حتى يحكموا الوسائل الادارية وينظموا الشئون المحلية على الوجه الذى يحسبون أنه يضمن لهم الفوز فى الانتخابات .

اجتماع البرلمان فى فندق الكونتنتال :

وازاء طرد الأحرار الدستوريين من الوزارة بعد أزمة كتاب « الاسلام وأصول الحكم » لعلى عبد الرازق حدث تقارب بين الأحرار الدستوريين والوفد وبدأت الصحف الحزبية تخفف من هجومها على خصومها الحزبيين واتجهت الى الوزارة تهاجمها بكل قوة مما أدى الى التقارب بين الأحزاب بعد أن أخذوا يصطلون جميعا بنار الاضطهاد والضغط وتقييد الحريات .

ودعا أمين الرافعى فى جريدة (الأخبار) الى وجوب انعقاد البرلمان بمجلسيه من تلقاء نفسه يوم السبت ٢١ نوفمبر عام ١٩٢٥ من غير دعوة من الملك استنادا الى حكم المادة (٩٦) من الدستور . ولقيت دعوة الرافعى تأييدا من الأحزاب المؤتلفة وقرروا عقد البرلمان فى موعده الدستورى الا أن السلطات منعت الاجتماع فى دار البرلمان فاجتمعوا فى فندق الكونتنتال فى اليوم المحدد نفسه وهو ٢١ نوفمبر وأصدروا عدة قرارات منها الاحتجاج على تصرفات الوزارة واعتبار دور الانعقاد موجودا قانونا كما قرروا عدم الثقة بالوزارة طبقا للمادة (٦٠) من الدستور .

وقد نوهت جريدة (البلاغ) بالاجراءات التى اتخذتها الوزارة لمنع عقد البرلمان فى اليوم المحدد له اذ أقفلت الشوارع المؤدية الى دار البرلمان لمنع أى انسان كان من المرور ايا كانت

صفته ووزعت قوة كبيرة من الجيش والبوليس في جميع الشوارع المؤدية الى تلك الدار . . وأكدت البريدة على أن مجلس النواب موجود قانونا ومن حقه أن يجتمع في أي وقت شاء كما أن من حقه الاجتماع في أي مكان بعد اغلاق البرلمان في وجوه أعضائه لإعلان الاحتجاج على هذا العمل الخارج على الدستور وتقرير ما يروونه لتثبيت سلطة الأمة وإعادة الحياة النيابية . .

استنكر عباس العقاد منع النواب من البرلمان قائلا : « ماذا تعد الوزارة من انتصارها في يوم سجلت فيه على نفسها أنها منعت سبيل النواب عنوة وسجل فيه النواب عليها أنها عصابة غاصبة لا تلوذ بحجة ولا تأخذ بقانون ؟ » وأكد العقاد على أن أبناء الأمة كانوا قادرين على فتح أبواب البرلمان المغلقة عنوة ودون حائل من رجال البوليس والجيش لولا أنهم خشوا العواقب في بلد يحتله الغاصب وتشبّك فيه مصالح الأجانب .

وأشار عبد القادر حمزة الى أن الأمة سجلت على الوزارة أنها تحل بقوة الجيش دار النيابة وتمنح بالسلاح البرلمان أن يجتمع فيه وتذهب في ذلك الى أن يقفل بالجند والسلاح جدد المنافذ المؤدية الى دار النيابة « وكأننا هذه الدار مقسرة للوبياء لا لسلطة الأمة وكأننا هذا الشعب الذي صدرته عن الذهاب الى داره ليس من الأمة ثم كأنها هي سيدة لهذه الأمة تأمر فيها وتنهاي لا خادما لها وأبجورة » . .

وطالبت جريدة (البلاغ) الوزارة بالاستقالة بعد أن أعلن المجلس المجتمع قراره بعدم الثقة في الوزارة « فإن هذه البلاد ليست ضبنة ورثها الوزراء عن آبائهم وقد حولت البلاد من عواقب جيشهم وتكاليفهم على المصالح المادية ما حولت وصبرت على تبديدهم أموالها وعيشتهم بحرياتهما ما صبرت » .

قانون الانتخاب المعدل :

صدر قانون الانتخاب المعدل في ٨ ديسمبر عام ١٩٢٥ الذي خسيق من حق الانتخاب اذ وضع شروطا مادية وأدبية من بينها أن يكون الناخب حائزا لشهادة دراسة ثانوية كما جعل الانتخاب على درجتين . .

وقد قايلت الأحزاب هذا القانون بالاسنكار وقررت الامتناع عن تنفيذه أيضا ولذا امتنع عدد من العمدة عن تسليم أوراق الانتخاب وقرروا الاضراب والاستقالة ورفضوا الاشتراك في الانتخابات التي تجرى على أساس هذا القانون .

وهاجمت جريده (البلاغ) هذا القانون فوصفته بأنه قانون باطل لأن الوزارة التي أصدرته وزارة في حكم المستقلة أو هي وزارة غير شرعية بعد أن قرر مجلس النواب في ٢١ نوفمبر عدم الثقة في الوزارة . ووصفته أيضا بأنه قانون مخالف للدستور لأنه قيد الاقتراع بشروط مالية وأدبية خاصة في حين أن الدستور نص على أن يكون الانتخاب بالاقتراع العام ولا يكون الاقتراع عاما مع وجود مصريين — بلغوا سن الرشيد وغير محكوم عليهم في جرائم — محرومين من حق الانتخاب . .

وقد أبدت (البلاغ) حركة العمدة في الاضراب والاستقالة اذ أن الوزارة « تلجأ الى اكراه العمدة على ما لا نرضاه ضمائرهم وهذا الاكراه لا ينتج سوى تأصيل الفكرة في مقاطعات الانتخابات » .

كما أشادت الجريده باقوال العمدة المصريين التي أدلوا بها في تحقيقات النيابة اذ أكدوا أن امتناعهم عن تسليم أوراق الانتخاب

كان من تلقاء أنفسهم ولم يوحى به أحد اليهم وأنه كان نابعة من كل واحد لنداء ضميره وبمسكنا بقرار البرلمان الذى يعتقدون فى شرعيته فقد رأت (البلاغ) فى هذه الأقوال دغما حارا صادقا عن الدستور والنظام النيابى اللذين هما كل ما أتته الحركة الوطنية من الثمرات حتى الآن . وطالبت الوزارة أن تنعظ من هذا الدرس البليغ فبدرك عبت مقاومة ميول الحربة والاستقلال بعد أن نبت نديها أن جذورها تضرب فى الأعماق وفى المدن والأرياف على السواء .

عودة الحياة الدستورية :

وقررت الأحزاب المؤلفة الدعوة الى (مؤتمر وطنى) جمع شيوخ الأمة ونوابها ونوى الراى والمسكنة بها لحل الأزمة الدستورية وبدأت صحيفة (الاتحاد) تنيع أن هذا المؤتمر ما هو الا مهزلة فتبىرى (البلاغ) للهجوم عليها وتصف الوزارة وأنصارها بأنهم صنفانع الانجليز وقالت : « ماذا عسى أن يرجى من قوم يتهمهم الناس بخيانة وطنهم وبيع ضمائرهم فلا يحرك التهمة فيهم نخوة ولا تنكى فيهم خديعة » .

وتخطر الوزارة بسبب تدخل اللورد لوبد الى الغناء قاتون الانتخاب المعدل والعودة الى قانون الانتخاب الذى أصدره البرلمان الوفدى الا أن صحيفة (البلاغ) تبدى تخوفها من التدخل الانجليزى فى مسألة الدستور ومن ثم فى الانتخابات للحيولة دون تمثيل الأمة تمثيلا سحبا

وتقرر الأحزاب الدخول فى الانتخابات بعد أن حصل سعد زغلول لواء الدفاع عن هذه الفكرة .

ويقرر العقاد قرار الأحزاب بالدخول فى الانتخابات « بأننا نريد أن نعبد الى البلاد حياتها الدستورية على أساس قانون

مشروع يكفل صحة التمثيل وامتناع وسائل الغش والاكراه بالقدر المستطاع . . فمقاطعة الانتخابات بالأدس ثم دخولها اليوم لبست قبا يؤخذ على الساسة وانما الذنب الذى يؤخذ عليهم أن يخرج لهم باب الحياة النبائية غباقوه بأيديهم تشبثا بما لا يفيد .

وأجريت الانتخابات لمجلس النواب فى ٢٢ مايو وقد ورعت الدوائر الانتخابية بين الأحزاب المؤتلفة الوفد والأحرار والحزب الوطنى ونشرت (البلاغ) قائمة بأسماء مرشحي الوفد ودعت الناخبين الى انتخابهم .

ويفوز الوفد بالأغلبية وتتدخل السلطة البريطانية لمنع سعد زغلول من تولي رئاسة الوزارة .

وفى ٧ يونيه عام ١٩٢٦ قدم زيور استقالة الوزارة وتولى عدلى يكن تأليف الوزارة الائتلافية . وفى ١٠ يونيه اجتمع البرلمان برئاسة حسين رشدى رئيس مجلس الشيوخ وحضر الملك جلسة الافتتاح وتلا عدلى يكن خطاب العرش وانتخب سعد زغلول رئيسا لمجلس النواب .

وتشيد جرادة (البلاغ) بما جاء فى خطاب العرش من عناية ظاهرة بالحياة النيابية والعزم على تقوية دعائمها . وتقرح (البلاغ) وضع عدد من التدابير التشريعية التى يجب النذر فيها توصلا الى وقاية الدستور من التعطيل وهن أهمها وضع قبود لحق السلطة التنفيذية فى حل مجلس النواب ، إذ أن المادة ٣٨ من الدستور تجعل هذا الحق مطلقا الا من تيد واحد هو الذى ذكرته المادة (٨٨) والذى يمنع حل مجلس النواب مرتين لسبب واحد واعتبرت (البلاغ) هذا القيد واه ، إذ خرجت عابه الحكومة سبل ذلك .

وأوضحت (كوكب الشرق) ما تضمنته الخطاب من مبادئ دستورية واهتمام بالشئون الداخلية مما « يحق للأمة أن تختط به وأن ترجو اتباع مبادئه وتنفيذ كل إصلاح بواسطة البرلمان والوزارة الدستورية » .

وتنتهى الدورة الأولى لانتقاد المجلس فى سبتمبر عام ١٩٢٦ وبعلق العقاد على مميزات هذه الدورة فمراها فى التوازن بين التوى وعدم الاسراف فى القول واللجاج فى غير جدوى وقبام كل فريق من الهيئات والأحزاب بوضع حد برعاه الى جانب حدود غره والتضامن بين النواب من جهة والنواب والحكومة من جهة أخرى .

ويشيد العقاد بدور سعد رغلول رئيس المجلس فى النجاح الذى تميزت به هذه الدورة البرلمانية فيقول « وما من أحد يمار على الدستور ويحسن النية الا وقد حمد هذه الفرصة التى أتت اجلس النواب رئيسا مسرع الكلمة موثوقا برأيه ومقصده فحفظ حقوق المجاس فى مجموعه ولم ينبع على أحد من رجاله حقا من حقوقه » .

أما عبد القادر حمزة فقد حدد أهم انجازات الدورة فى أن مجاس النواب قد اقتصد من ميزانية الدولة أكثر من مليون جنيه ، وطهر برقاياته ، وصالح الحكومة من جيرانهم الفوضى والتخلف والحسوبة ، وشرع فى معالجة أعيال الإصلاح الكبيرة فى كل نوع من فروع حياة الأمة ، ووضع الأسس لإصلاح التعليم ، وحث على تحسين الحالة الصحية فى جميع جهات القطر ، ووجه مشروعات الرى فى الوجهة التى نرتضها القوية المصيرية ، وحنس الحكومة على تشجيع الصناعات الأهلية ، وطالب أن تمتد يده بالإصلاح الى الجامعة الأزهرية والماهد الدينية .

مجلس النواب، والوزارات الاتحادية :

ربعاود مجلس النواب الانعتاد بعد انقضاء فترة العطلة .

وفى ١٩ ابريل عام ١٩٢٧ أعلن عدلى بكن استقالته بسبب اعتقاده بعدم ثقة المجلس فى وزارته الثقة الكافية لبقائها فى منصبها وذلك عندما رفض المجلس اقتراحا من بعض أعضائه بشكر الوزارة على ما قدمته من تعضيد بئيك مصر .

وفى ٢٠ ابريل صدرت (البلاغ) وفى صفحتها الأولى ما نصت جاء فيه « كيف ولماذا استقالت الوزارة — تقديم الاستقالة لصاحب الجلالة الملك » . ونشرت (البلاغ) فى صفحتها الثالثة من العدد نفسه محضر جلسة النواب التى نتج عنها الازمة بين المجلس والوزارة . . وفى صفحتها الرابعة نشرت التفاصيل الخاصة بالاستقالة من حيث وعد نقديها الى الملك والجهود التى بذلت لمنع من الاستقالة واجرت عددا من الأحاديث مع بعض أعضاء الوزارة المستقلين . . وأوضححت تطور الخلاف بين الوزارة والمجلس فقالت : « أن الوزراء قد لاحظوا أن النواب ينتقدون بعض أعمال الوزارة وأنهم يكثرون من تقديم الاستجوابات وأن هذه الاستجوابات تعطى معنى من معانى عدم الرضا . . ولما جاء دور المناقشة فى المزاينة لاحظ الوزراء أن النواب ينتقدون الوزارة مما يدل على عدم رضا المجلس عنهم حتى تكلم الأستاذ محمد عبد السلام جمعه معارضا فى توجيه الشكر للحكومة قائلا أننا انتقدناها وسننقدها فلا محل لأن نشكرها . ثم رفض المجلس الاقتراح الذى كان هذا الشكر شطرا منه ، فرأى الوزراء أن يستقبلوا لأنهم اعتبروا أن عدم رضا المجلس عنهم صار من الواضح بحيث لم يبق محل لأن يظلوا فى مناصبتهم » .

الا أن عباس العقاد يرى أن المسألة بين ما حدث في المجلس وبين المساس بمسألة الثقة بعدة حداً في الواقع ونفي نيات النواب لأن رفض اقتراح يتضمن شكر الوزارة فيما تضمنه من المطالب الأخرى لا يعد رفضاً لشكر الوزارة على الصوم كما أن رفض اقتراح بشكر الوزارة في مسألة معينة لا يعد نزاعاً للثقة بها ولا لوماً عاماً لها في سياستها ..

ولم يكف يمشى نسيهر حتى وقعت أزمة جديدة بين مجلس النواب ووزارة عبد الخالق نروت ، مما جعله بصمم هو الآخر على تقديم استقالته وذلك بسبب سعى عدد من نواب أسيوط وشيوخها للتوسط بشأن إعادة تعيين أحد العمدة الذين تم رقتهم أثناء وزارة زيور واعتبر عبد الخالق نروت هذا المسلك من النواب تدخلاً في أعمال الوزارة ..

وأكد عبد القادر حمزة أن استقالة عبد الخالق نروت لا تتناسب مع السبب الذي دعا إليها ، إذ أن هذا الحادث في ذاته تافه لا يستحق أن يذكر ، وأن هناك أسباباً أخرى للاستقالة وتدور حول المناقشات التي دارت في مجلس النواب حول مخصصات الملك وحول الاستجوابين المطروحين عن عدم تقديم المندوب السامي البريطاني أوراق اعتماده للملك وزيارته للبحرين .

ولذا هاجم عبد القادر حمزة الوزراء لافئعالهم أسباباً للخلاف مع المجلس وطالبهم أن يلينوا للحكم النيابي ويتطبعوا بطباعه أكثر . كما طلب منهم أن يغاروا على سمعته والا بمسحوا فيه ما يكون عندهم من أسباب . كما أشار إلى خطورة هذه الأزمات المتوالية لغير سبب جدى في زعزعة قواعد الحكم النيابي بها يؤخذ حجة ضده ..

وقد نجح سعد زغلول فى اقناع عبد الخالق ثروت بعدم
تقديم استقالته .

كما حدثت فى ذلك الوقت أيضا أزمة قانون الجيش فى عهد
وزارة ثروت وأزمة قانون الاجتماعات فى عهد وزارة مصطفى
النحاس وقد تعرضنا لهما من قبل .

الا أنه فى عهد وزارة النحاس حدثت أزمة داخلية بين النواب
الوفديين ونواب الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين ، مما كان
دأية لتصدع الائتلاف فى المجلس ، وما تبعه بعد ذلك من تصدع
فى الوزارة .

وقد بدأت هذه الأزمة عندما اعترض أحد نواب الحزب
الوطنى على ما جرى فى المقابلة التى تمت بين النحاس واللورد
لويد عقب انتهاء أزمة الجيش وطلب فيها النحاس من اللورد لويد
« أن يبلغ حكومته امتنانه لما أعريت عنه فى ردها من تفهم حقيقى
لرغبة الحكومة المصرية فى المسالة والصداقة مع احتفاظها بوجهة
نظرها فى صون حقوق البلاد مما كان له أبلغ الأثر فى حل الأزمة
حلا سلميا » .

فقد هاجم عبد الحميد سعيد النائب عن الحزب الوطنى
مصطفى النحاس اذ رأى النائب فى شكر النحاس للحكومة
البريطانية ما يفيد بأنه شكر لها على اعتدائها على البلاد وتدخلها
فى شئونها . فرد عليه النحاس محاولا اقناعه الا أنه أراد
التعقيب فلما نبهه رئيس المجلس الى عدم التطويل ثارت مشادة
بينه وبين مكرم عبيد ، وهم النائب الوطنى بضرب مكرم عبيد !
أن الأعضاء حالوا دون ذلك وانتهت المسألة باعتذار النائب
الوطنى .

وقد تعرضت (البلاغ) الى هذا الحدث فوصفته بأنه غريب ومحزن ويثير الأسف والدهشة والاستغراب لوقوعه لغير سبب يقتضيه الا الرغبة فى التهوبش والاعتداء والاخلال بالنظام .

واكد العقاد على أن هذه الحالة لا يسمح بتكرارها مجلس يريد أن يحتفظ لنفسه بشئ من الاحترام وليس لأحد مصلحة فى أن يظل باب هذه الفوضى مفتوحا فى كل ساعة لمن يطو له أن يقتحمه ويعتدى فيه بلا مسوغ ولا استفزاز على كرامة المجلس وكرامة الحكومة ، فمن الواجب أن يمنع تكرار هذه الحالة والا يكون فى استطاعة كل عضو أن يعتدى باليد واللسان على زملائه ويعود الى الاعتداء فى اليوم التالى بغير رادع يردعه من الصفع ولا من الجزاء .

وبالفعل يقرر أحمد ماهر رئيس مجلس النواب تعديل اللائحة الداخلية بما يكفل حماية المجلس من الشغب . واعترض نواب الحزب الوطنى على هذا التعديل وتضامن معهم نواب حزب الأحرار الدستوريين . . . ولذلك قرروا الانسحاب من الجلسة التى أثير فيها تعديل اللائحة على أثر رفض المجلس طاب بتأجيل النظر فى تعديل اللائحة الى الدورة البرلمانية المقبلة .

ورأت جريدة (البلاغ) فى انسحاب النواب المعارضين رغبة فى التحكم من جانب النواب المنسحبين فى رأى نواب الاكثرية الحاضرين وحمل هذه الاكثرية على الخضوع لرايهم .

وبينت الجريدة أن تعديل اللائحة لا يقصد منه أهانة لنواب الحزب الوطنى ولا يقصد منه أن يكون وسيلة لخنق المعارضة فى مجلس النواب ، وليس فى التعديل المقترح الا منع مقاطعة المتكلم والخوض فى الشخصيات واسناد أهور شائنه بسوء القصد الى

نائب أو وزير . واعتبرت (البلاغ) أنه من التحسف ومن التجنى المحض أن نسمى وسائل المحافظة على الحرية والآداب والتقاليد في مجلس النواب كما للأمواه وغنقا لروح المعارضة .

الصحافة الوفدية والأزمة الدستورية الثانية :

تولى محمد محمود رئاسة الوزارة بعد أن نجح في شق الائتلاف وإقالة الملك وزارة النحاس في ٢٥ يونيو عام ١٩٢٨ .

وقد نيات صحيفة (كوكب الشرق) بمؤامرة تحاط بالدستور عندما أخذت صحف (الأخبار) و (الاتحاد) و (السياسة) تتحد في مهاجمة وزارة النحاس ونوقعت الجريدة أن يكون هذا الاتحاد مقدمة لشر يوقع بالدستور والحياة النيابية .

وعلقت (البلاغ) على استقالة محمد محمود كوزير من وزارة النحاس الائتلافية بأن هذه الاستقالة ما هي الا حلقة في سلسلة المؤامرات التي تدبر للدستور والحياة النيابية في الأيام الأخيرة .

وقد بدأت وزارة محمد محمود عملها بالفعل بتأجيل البرلمان لمدة شهر . .

ونشرت (البلاغ) المرسوم الملكي بتأجيل عقد البرلمان ، وذكرت أن هذا المرسوم قد أرسل الى المجلسين لتلاوته غيبا واعتزمت الوزارة عدم التنصير لتلاوته لأنها لا تجرؤ على راحة نواب الأمة .

واستتكرت (كوكب الشرق) هذا القرار وأوشكت أن الوزارة تعتمد الى هذا الاجراء حتى توفق في تخيير الأعصاب في مدة هذا الشهر والى كسب بعض الأنصار كما فعلت وزارة زيور .

وفي ١٩ يوليو استصدر محمد محمود مرسوما بتعليق الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، مما كان يعنى بدوبة معركة شديدة السُّراسة بين صحف الوفد والوزاره . فقد اضطلست الصحافة الوغدية بمهمة ائذناع عن الحياة النيابية وكرست جهودها في المطالبة بعوده العمل بالدستور وانهجوم على محمد محمود ووزارته وحزبه مما عرضها للتعطيل والمصادرة . الا ان الصحافة الوفدية استطاعت ان تواصل القيام بدورها ، فكل صحيفة أغلقت ظهر لها بديل على الفور ، خاصة وان الدستور والحياة النيابية اصبحا جزءا لا يتجزأ من نسيج الحركة الوطنية ، اذ تأصلت فكرة ان دستور الامة هو المكسب الوحيد الذي نالته منذ كفاحها المجيد في ثورة ١٩١٩ الى ذلك الوقت .. وهكذا دافعت الصحف الوغدية عن الدستور باستماتة باعتباره رمزا لنضال الامة .

وام تتوان صحافة الوند عن كشف الدور الذي لعبته السياسة الانجليزية في هذه الازمة ووصل بها الامر الى اتهام الاحرار الدستوريين بانهم صنائع الاحتلال مشيرة الى تاريخهم في معاداة الحركة الوطنية والوقوف في صف الخارجين عن الامة المعارضين لآمالها منذ انشقوا على سعد الى يوم اعلان تعطيل الحياة النيابية .

وقد حاولت الصحف الوغدية ان تلجأ الى الملك في نزاعها الدستوري مع الوزارة فكتبت (وادى النيل) في يوم عيد الجلوس الملكي « تذكر الامة دستورها وتطالب برده ، ان الامة المصرية تنق ان رفعة العرش من رفعنها فهي من أجل هذا ترى فيها يقام من نية الاحفاء بعيد الجلوس الملكي مناسبة لاعلان ذكرى دستورها والمطالبة برده راجية ان يكون من توافق الغبرة الدستورية وعيد جلوس صاحب الجلالة ما يعيد اليها دستورها وحياتها البرلمانية

واهتمت الجريدة أيضا بنشر الرسائل والبرقيات التي تصلها
تطالب بعودة الحياة النيابية فعلى سبيل المثال نشرت تحت عنوان
(يطلبون الحياة النيابية) « جاعنا تلفراف طويل من أهلى الغيوم
يطلبون نيه عودة الحباة النيابية وقد وقته حضرات الآنة
اسماؤهم . . » .

واستدر محدد محمود فى سياسته فى اضطهاد المعارضة
واصدار القوانين المقدة للحريات وكان لابد له من تدعيم أركان
حكمه بالتفاوض مع الحكومة البريطانية وانتهت هذه المفاوضات
الى مقترحات رفض الوفد ابداء رأيه فيها الا فى البرلمان .

واعلن عبد القادر حمزة أن المقترحات أيا كانت فان الوقت
الآن ليس وقت البت فيها وانما الوقت وقت اعادة الحياة النيابية
صحيحة سليمة ، فبتى عادت فالحكومة التى يثق بها البرلمان هى
التي تتفاوض مع الحكومة البريطانية فى ابرام معاهدة تستقر بها
علاقات البلدين على قواعد ثابتة، والبرلمان هو الذى ينظر بعد ذلك
فى هذه المعاهدة ايقرها أو يرفضها ، أما الآن والبلاد محكومة حكما
مطلقا والقوانين الاستثنائية تحول دون الاجتماعات ودون حرية
الصحافة والبرلمان ينطق باسم الأمة فالكلام فى معاهدة أو فى
اقتراحات لعقد معاهدة سابق لأوانه ، ولتعد الحياة النيابية أولا ،
ولتعد سارية كادلة وتستشفى البلاد نسيم الحرية ثم ليكن بعد ذلك
الكلام فى المعاهدة أو فى الاتراحات بعقد معاهدة . وهكذا بتبين
أن (البلاغ) استقررت عودة الحياة النيابية والغاء القوانين
الاستثنائية قبل ابداء الراى فى المقترحات .

ويصل الأمر بالصحف الوفدية ازاء رغبتها الشديدة فى عودة
الدستور والحباة النيابية الى تأييد التدخل البريطانى فى الشئون

الداخلية . اذ نجد أن بريطانيا طالب سرعة عقد برلمان بقر الدائمة
وتطالب بأن يكون قانون الانتخابات له على درجة واحدة .

وغد بررت جريدة (البلاغ) هذا الموقف البريطانى بتاكبدها
على أنه ليس تدخلا فى الشؤون المصرية الداخلية ، بل هو موقف
سليم من وجهة النظر السياسية ووجهة النظر القانونية معا . اذ
ان الحكومة البريطانية تعرض على الشعب المصرى مقترحات
معاهدة تحالف وصداقة فمن الحق لها والضرورة أن تكون على
بيئة من أن الذين سيتعاقدون معها فى هذه المعاهدة هم وكلاء
عن الشعب توكيلا صحيحا لا كراء فيه ولا غش ولا تزوير ولهذا
يكون من حقها أيضا أن تطالب بأن يكون الانتخاب حرا ومن درجة
واحدة لأن هذا النوع من الانتخاب هو الذى يعطينا وكلاء حقيقيين
لا وكلاء مزيفين .

ويوجه محمد التابعى فى جريدة (مصر الحرة) خطابا مفتوحا
الى محمد محمود متسائلا : « هل حريات المصريين سترد اليهم لأنهم
يستحقون الدستور ولأنهم أهل للحياة النيابية ؟ أم تلك الحريات
سترد اليهم بحكم الضرورة ولأن هناك مشروع اتفاق يجب عرضه
عليهم ؟ غلولا المعاهدة ومشروعها لظلت مصر غير أهل للدستور
ولا للحياة النيابية ؟ » وأكد التابعى على أن كرامة مصر تحتّم ردا
واحدا : الحياة النيابية السلمية قبل كل شيء وبلا قيد أو شرط .

واكتت صحيفة (البلاغ) أن أية انتخابات تجرى على يد
هذه الوزارة ، ان تكون حرة بآية حال من الأحوال . واذا ع
الأحرار الدستوريون أن الوفد بيت للمقترحات لذا أسرع النحاس
الى مقابلة السير برسى لورين المندوب السامى ليكذب هذا
الادعاء ويؤكد أن الوفد يرى فى المقترحات خطوة جدية فى سبيل

الصداقة بين الشعبين لكنه من ناحية أخرى بطالب بعودة الحرية والحياة النيابية فينظر في المقترحات نهائيا .

رقد أنخذ الودد ورئيسه هذا الموقف خوفا من أن نقراخع السياسة البريطانية عن تأييدها لعودة دستور الأمة ومجلسها النيابي . وبذلك تحدث علاقة مصر ببريطانيا في هذه الفترة في نوع من التناهم والود من أجل الدستور والحياة النيابية ..

عودة الحياة النيابية :

بستقيل، محمد محمود في ٢ أكتوبر عام ١٩٢٩ ويتولى عدلى يكن رئاسة الوزارة لأجراء الانتخابات التي نقرر لها موعدا يوم ٢١ ديسمبر . ويقرر الأحرار الدستوريون الامتناع عن الاشتراك في الانتخابات فيكتب عباس العقاد في صحفة (مصر) يعلق على هذا القرار قائلا : « ليس في هذه الآلة عنصر يسمى عنصر الأحرار الدستوريين فيمثله عدد كثر أو قليل في مجلس النواب ، وإنما هم طائفة من طلاب المنافع ولا علاقة بينها وبين الآلة ولا يمكن أن يتم تمثيلها للأمة بالانتخاب على أى وجه من وجوه التمثيل » . وأكد أن الوفد لا يضار من دخولهم مجلس النواب أو غيابهم عنه . وتسخر جريدة (مصر) من الأحرار الدستوريين وهي تبرز مقاطعتهم الانتخاب فتقول : « هم معذرون لأنهم فاشلون في الانتخابات المقبلة نخير لهم أن يفشلوا باختبارهم في ظاهر الأمر من أن يفشلوا مكرهين وخير لهم أن يفشلوا ويدسوا من أن يفشلوا ولا نتاح لهم الدسياسة التي لها تقلع فيكون فيها ربح لهم أو لا تقلع فلا تكون فيها خسارة عليهم وسيرشحون أنفسهم بمعزل عن الحزب فلا يفوتهم أملهم الضعيف في النجاح ثم يتصلون من خزي النشل اذا باعوا به متغرقين » .

وقد تابعت الصحف الوفدية المعركة الانتخابية فى الدوائر المختلفة مع الدعاية المرشحي الوفد كالمناد .

ونشرت جريدة (البلاغ) عشر وصايا للناخب « بيدر به أن يتبعها لخير الوطن وحفظ الدستور » وهى :

- ١ — اسحب تذكرة الانتخاب حالا .
- ٢ — اعط صوتك للمجاهدين الحقيقيين مرشحي الوفد أى مرشحي الشعب لأن الوفد والشعب تعبيران عن الشعب واحد . .
- ٣ — لا يكفى أن تعطى صوتك لمرشح الوفد أى مرشحك بل يجب أن تقنع كل أصحابك أن يفعلوا مثلك .
- ٤ — كن جنديا أميناً طائعاً لوطن ولا تغتر بمرشح خارج على الشعب يدعى أنه مرشح نفسه على مبادئ الوفد فمن أجل هذه المبادئ (النظام) والنظام يقتضى بعدم مزاحمة مرشحي الوفد الذين اختارهم بعد بحث دقيق وتجربة طويلة .
- ٥ — انكر أن الخارجين على الوفد وعلى الأمة وضعوا يديك فى الأغلال دهرًا طويلًا ليجروا الاندح لائسهم وانهم حنوا فى يمين الأداة للدستور وباعوا بنسب دن الله .
- ٦ — كون لجانا للأحالة الانتخابات وارشد الناخبين الى القيام بواجبهم المقدس وخصص جزاء كبيراً من وتلك لإذا الغرض .
- ٧ — اقرأ الجرائد المخلصة للأمة التى جاهدت فى الدفاع عن حرية الشعب وأترك الجرائد المذبذبة وجرائد أعداء الحرية والدستور وهل يغذى العاقل الأفاعى لكى تلدغه .

٨ — اكشف كل مكيدة يكبدها أعداء الحرية والدستور، وخصوصا مساعيهم لأحداث الشغب ليثبتوا أن الشعب ليس أهلا للحرية والدستور فنعود اليهم منافعهم من الاستبداد والسيطرة الفاشية .

٩ — لازم السكينة والهدوء والرزانة مهما تحرش بك الكائدون للأمة وأعمل بحكمة ورزانة .

١٠ — وتابع هذه الوصايا وآخرها اتق الله فى نفسك وفى أهلك وفى بلدك وفى وطنك واتبع أوامر الدين وأبعد عن المعاصى وافعل الخير » .

وقد أسفرت انتخابات ديسمبر ١٩٢٩ عن الأغلبية المعهودة للوفد فى كل انتخابات حرة . وفى ٣١ ديسمبر قدم على بكر استقالته وتولى مصطفى النحاس رئاسة الوزارة الجديدة فى أول يناير عام ١٩٣٠ باعتباره زعيما للأغلبية .

وافتح البرلمان فى ١١ يناير عام ١٩٣٠ حيث ألقى النحاس خطاب العرش .

وتشير جريدة (البلاغ) الى فرحة الأمة بافتتاح البرلمان وتآلف الوزارة وتبين أن هذا الفرع تجلى أبهر ما يكون فى مجلسى البرلمان اللذين تتجمع فيهما سلطة الأمة وتتمثل ارادتها فتكون أولى الجلسات بمثابة تحية خاصة للدستور ونرحب صادق بعودة الحياة النيابية .

ووجهت جريدة (اليوم) أنظار مجلس النواب الى أهم الإجراءات غير الدستورية التى اتخذت فى غيته فحددتها فى المرسوم بقانون الجنسية الذى يعين شروط المصرية والمرسوم بقانون الأحوال الشخصية والمرسوم بقانون المعاشات ورسوم

الوزارة السابقة بتعديل قانون الاجتماعات والمظاهرات ورسومها
بقانون ما أسمته (الجرائم ضد السلم) وقانون حفظ النظام في
معاهد التعليم .

قانون محاكمة الوزراء :

شنت (البلاغ) حملة تطالب فيها بسن تشريع يحمي
الدستور والحياة النيابية من العبث « فلو أن هناك تشريعا
يحمي الدستور والحياة النيابية ، لما جرا وزير على حل البرلمان
وتعطيل الدستور بدعوى الرغبة في الإصلاح ولفكرت الحكومات
تفكيراً جدياً فيما يترتب على أعمالها وتصرفاتها من العواقب » .
وتعد وزارة النحاس مشروع قانون بمحاكمة الوزراء الذين
« يعتدون على الدستور كأن يعطلوا حكمه أو يبطوا البرلمان أو
يمنعوا الانتخابات » .

وأكدت (البلاغ) أن هذا القانون يتفق مع الدستور في المادة
(٩٦) ولا يستطيع أحد أن ينكر على الأمة هذا الحق بعد تجربتي
سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٢٨ وطالبت البرلمان بأن ينظر في المشروع
في هذه الدورة .

وتدافع (البلاغ) عن القانون ضد هجوم الأحرار الدستوريين
وجريدة (السياسة) عليه « إذ أنهم يدعون أنه قانون شاذ ولا دئيل
له » مؤكدة على أن مثل هذا القانون مطبق في تشيكوسلوفاكيا
واليونان . وأعلنت (البلاغ) أنه من التخليل والكذب أن يدعوا
أن الحكومة الوفدية تعتمد التشبث به في هذه الساعة لتخلق حول
أزمة إذ أن المصريين جميعاً يعرفون أن هذه الحكومة قد وعدت
به في خطاب العرش ويعرفون أن مصطفى النحاس طالب به حين
انتخب رئيساً لمجلس النواب في سنة ١٩٢٧ فالمطالبة به قديماً

وكان من الضروري أن تشتد هذه المطالبة الآن لأن اعتداء نانيا وقع في سنة ١٩٢٨ فعلم المصريون أن دستورهم لا يستحق اسمه مالم يحط بكل حماية ممكنة ..

الآزمة الدستورية الثالثة :

أعلن النحاس استقالة وزارته في البرلمان في ١٧ يونيو ١٩٣٠ وأرجع سبب الاستقالة الى أن الوزارة لا تتمكن من الوفاء بوعودها التي سجلتها على نفسها في خطاب العرش . وكان النحاس يقصد العراقيل التي وضعها القصر لمنع مناقشة قانون محاكمة الوزراء في مجلس النواب . وبقبل القصر استقالة الوزارة وبؤلف اسماعيل صدقي الوزارة الجديدة لتبدأ الآزمة الدستورية الثالثة بعد ستة شهور فقط من عودة الحياة النيابية .

وكتبت (روز اليوسف) تنعى حظ الدستور في مصر إذ أنه « لا ينجون ترك حتى يقع في شرك آخر ولا ينقه من لدغة عقرب حتى تكون له أختها بالمرصاد ولا يفر بجلده الممزق من عصابة الذئاب حتى تظهر له عصابة أخرى على رأس الطريق ولبس في هذا من غريب ما دامت مصر أصبحت وطنا قوميا للعقارب والذئاب » . وتعلن الجريدة عن دهشتها في أن القوانين الصغيرة في مصر كقانون المرور وغيرها تحترم ولا يحترم الدستور أبو القوانين وحينما يفتح أحد فمه بكلمة أنصاف لهذا الدستور بعد خارجا على النظام والقانون .

وبدأ اسماعيل صدقي عهده كالمعتاد في كل أزمة دستورية باستصدار مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ابتداء من ٢١ يونيو عام ١٩٣٠ . إلا أن ويصا واصف رئيس مجلس النواب أصر على أن مرسوم التأجيل يجب أن يُلغى على الشيوخ والنواب في

المجلسين . وعندها طلب صدقى باشا من وبصا واصف تأكيدا بعدم التعليق بعد تلاوة المرسوم من أى عضو من أعضاء المجلس رضى وبصا واصف بحجة أنه تدخل من السلطة التنفيذية فى إدارة جلسات المجلس . ورد صدقى على ذلك باغلاق أبواب البرلمان بسلاسل من حديد ووضع القوات المسلحة حوله للحيلولة عن دخول الشيوخ والنواب الذين حضروا فى الموعد المحدد . إلا أن وبصا واصف كلف بوليسى البرلمان بتحطيم السلاسل واندفع الشيوخ والنواب الى داخل المبنى ونلى مرسوم التأجيل وسط هرج شديد وأصدر مجلس الشيوخ قرارا بالاحتجاج على ما ارتكبته الحكومة فى هذه المخالفة الدستورية .

ونشرت جريدة (البلاغ) تفاصيل هذه الأحداث فى عددها الصادر بتاريخ ٢٤ بونبة معلقة عليها اذ رأت فى طلب صدقى باشا بعدم مناقشة قرار التأجيل فى مجلس النواب حدا من حرية البرلمان وحرية رئيسه فى نظام إدارة الجلسات . كما نشرت الجريدة احتجاج عدلى بكن رئيس مجلس الشيوخ على اغلاق أبواب البرلمان والذي اتهم فيه صدقى بمخالفته لحكم الدستور . وفى العدد نفسه نشرت الجريدة انباء المظاهرات التى قامت فى القاهرة ودمهور بعد انتهاء جلسة مجلس النواب .

وفى ٢٦ يونيه عام ١٩٣٠ اجتمع المؤتمر الوطنى من أعضاء مجلسى النواب والشيوخ وأعضاء مجالس المديریات واعنوا مناهضتهم للوزارة لأنها لم تتقدم الى نواب الأمة لتنال نقتهم حتى يحسح لها أن نهيم على شئون البلاد وقرر المؤتمر عدم التعاون مع الوزارة اذا لم تتقدم الى البرلمان فى ٢١ يوليو لتنال ثقته ، وعو اليوم المحدد لانتهاء مدة الشهر التى حددها صدقى لتأجيل انعقاد البرلمان .

ورأت جريدة (البلاغ) فى هذا المؤتمر دليلا على التضامن الوئيق والتأيد الاجماعى من الامة للوفد لحرصه على الدستور .
واشارت الى ان ابة محاولة من خصوم الدستور للتصغير من شأن هذا المؤتمر هى محاولة فاشلة منشؤها الحقد الذى يملأ النفوس على نواب الامة وممثليها والنية السيئة التى تست للدستور والحياة النيابية .

وفى ١٢ يوليو أصدر صئقى مرسوما بفض الدورة البرلمانية وأعلن النواب والشيوخ عن عزمهم على الاحتجاج بدار البرلمان فى ٢١ يوليو ، ولكن الحكومة اخلت البرلمان من التوليس الخاص به واحتلته عسكريا ، وأعلنت أن أبة محاولة لاقتحام الدار ستقابلها باطلاق الرصاص . . فما كان من النواب الا ان تقدموا بعريضة الى الملك يطالبون فيها بعقد البرلمان فى الموعد المحدد وفى دار البرلمان . ولما لم يجابوا الى مطالبهم اجتمعوا بالفعل فى اليوم نفسه فى دار النادى السعدى وقرروا عدم الثقة بالوزارة واستنكرت جريدة (اليوم) تعطيل الدورة البرلمانية واعتبرتها بداية لويلات أخرى تقع بالدستور فكتب نوفيق دياب « تلك اذن أول جرعة من دم الدستور نجرعها وزارة صئقى وستتبعها لا محالة جرعات » .

وأعلنت جريدة (الوادى) ان الشروط التى كان يجب توافرها لفض الدورة البرلمانية غير مسنوفية بالعمل . كما كان يجب ان يقرأ مرسوم فض الدورة على البرلمان .

وتشير الجريدة الى السبب فى أن النواب اضطروا الى تقديم العريضة الى الملك قائلة انهم خشوا مما ينتظر وقوعه من الحوادث الجسام اذا صمموا على اقتحام البرلمان وارادوا بذلك أن يفوتوا على خصوم الدستور أغراضهم فقرروا ان يلجأوا الى حقهم

الدستورى الصريح فى رفع عريضة الى الملك وان هذا التصرف
الدستورى لم يقصد منه غير المحافظة على الارواح البريئة التي
قد تذهب ضحية لتثبيت الحكومة وعنادها .

وأشارت جريدة (مصر) الى أنه « مخدوع من يتصور »
هذه الأمة راضية بالحكم المطلق بعد أن تفوقت لذة الحكم
الدستورى وأنها ستقف مكتوفة الأيدي عن صيانة الدستور اذ
رات اعتداء جديدا يقع عليه » .

ويعلن اسماعيل صدقى فى شهر سبتمبر عام ١٩٣٠ ان
الحكومة تنوى تعديل قانون الانتخاب وتبدأ جريدة (المؤيد الجديد
فى شن حملة قوية ضد هذا التعديل من خلال عدة مقالات متتابعة
تدور كلها حول عدم دستورية تعديل قانون الانتخاب ، وكانت
عناوين بعضها هي (صدقى باشا لا بملك تعديل قانون الانتخاب) ،
(سيصطدمون بالدستور مهما حاولوا) ، (تعديل قانون الانتخاب
عدوان على الوزارة والدستور) ، (لماذا الانتخاب) ، (الوزارة
وقانون الانتخاب لتفرض نم تفرض فماذا نكون النهاية ؟) .
(قانون الانتخاب وتعديله) ، (سيعدل الدستور ولكن كيف)
(تعديل قانون الانتخاب رجوع بالأمة الى الوراء واساءة لسمعتها) ،
(تعديل أو نصريح) (هل قالت الحكومة البريطانية كلمتها في
تعديل قانون الانتخاب) .

وقد أوضحت الجريدة وجهة نظرها فى هذا التعديل فى
قانون الانتخاب فأكدت على أن كل تعديل هو عبث مادام صدقى
باشا لا يستطيع عرضه على البرلمان الحالى ولا يتيسر له نيل
موافقته عليه طبقا للمادة (٤١) من الدستور .

وأشارت الجريدة الى أن كل تشريع مهما يكن ومهما تكن
نتيجته وآثاره لابد أن يعرض على الأمة ممثلة فى شيوخها ونوابها

فكيف بتشريع هام كقانون الانتخاب الذى من نتائجه تنظيم الحكم فى البلاد ، فادا تم تعديل قانون الانتخاب ونفذ هذا القانون باجراء الانتخابات بمقتضاه دون أن يحوز موافقة البرلمان يصبح عملا باطلا بطلانا أصليا وكل ما يترتب عليه باطل كذلك .

وأعلن عباس العقاد أن إجراء انتخابات لتفريق مجلس ترضى به الوزارة قد يكون غرضا معقولا لهذه الوزارة ولكنه لن يكون غرضا معقولا للأمة تقره وتساعد عليه .

ونوهت جريدة (المؤيد الجديد) الى أن مقاعد النواب إنما هي الهدف الوحيد الذى يرمى اليه أنصار الوزارة بتأييدهم تعديل قانون الانتخاب وأنهم من أجل هذه الغاية ومن أجل أغراضهم الشخصية يغفلون عن الأثر السبىء الذى يحدثه هذا التعديل بل يغفلون عن أنهم بفعلتهم هذه إنما يطعنون سمعة مصر كدولة مستقلة لها مكانتها ولها الاحترام اللائق بها لدى أمم العالم طعنة نجلاء ويرمونها بعدم النضج السياسى الذى يخول لها حق الاستمتاع بجميع الحقوق الذى تتمتع بها كل أمم العالم المتمدنين .

وعلى الرغم من هذه الحملة الشعواء ضد صدقى إلا أنه لم يكف فقط بتعديل قانون الانتخاب بل أصدر فى ٢٢ أكتوبر مرسوما ملكيا بإبطال دستور ١٩٢٣ وإعلان دستور ١٩٣٠ وحل المجلسين القائمين ..

وقد قامت جريدة (مصر) بحملة قوية ضد الدستور الجديد موضحة التعارض الكبير بينه وبين دستور ١٩٢٣ من خلال عدة مقالات بعنوان رئيسى (بحث فى الدستور الصدقى) .

فقد تناولت الجريدة المادة (٣٥) من دستور ١٩٢٣ وأوضحت الاختلاف بينها وبين ما جاء فى دستور ١٩٣٠ إذ أن منه

المادة تنص على أنه إذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه في مدى شهر فإذا لم يرد القانون في هذا الميعاد عد ذلك (تصديقا) من الملك عليه وحده . أما في الدستور الصديق فقد اعتبر عدم رد مشروع القانون في موعده (رفضا) للتصديق وليس قبولا له . واعتبرت الجريدة هذا التناقض بين الدستورين في هذه المادة سلبا لحق من حقوق البرلمان وأكدت على أن العقل ينسج لتقبل تأويل فكرة عدم رد القانون الى البرلمان أنها تصديق ولا يتسع لتقبل فكرة ان عدم رد القانون يعتبر تربيئة او دلالة بالرفض فوق ذلك حرم الدستور الصديق البرلمان أن يتدارك ما فاته في وضع المشروع بحيث يصلح لقبول شرف التصديق عليه من الملك وبحرم الأمة من المبادرة بالانقاع بقانون جديد وضعه البرلمان لمصلحة البلاد .

وناقشت الجريدة أيضا المادة (٣٨) في دستور ١٩٣٠ التي تنص على أن للملك حق حل مجلس النواب وان تجرى الانتخابات في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ الحل وميعاد الانتخابات يحدد اما في الأمر الصادر بالحل أو بأمر لاحق وفسرت فكرة الوزارة التفسيرية هذه المادة فقررت أنه لا يشترط أن يشتمل الأمر الصادر بالحل على دعوى المندوبين للانتخابات .

وقد اعترضت الجريدة على هذه المادة والمفكرة التفسيرية الخاصة بها فأعلنت أن الدستور الصديق قد فتح ثغرة واسعة للعبث بإجراء الانتخابات ، وذلك باباحة عدم النص في أمر الحل على موعد الانتخابات الجديدة ومن المفكرة الايضاحية يتبين أن هذه الاباحة هي التي ستكون القاعدة لا الاستثناء وأكدت الجريدة أنه مادام الدستور قد أتاح للوزارة التي تحل مجلس النواب أن لا تعين موعدا للانتخابات الجديدة الا حسبما تشاء هي وترك لها مطلق التقدير ، فأى مانع يمنع هذه الوزارة فالثغرة مفتوحة واسعة

والإباحة مطلقة والنقدس لها وحدها أن نجعل الانتخابات سى . زيد
بزيد على ثلاثة شهور .

وقارنت جريدة (مصر) بن نص المادة (٤٠) من دستور
١٩٢٣ ومثيلتها في دستور ١٩٣٠ والخاصة بحق مجلس النواب
فى عقد اجتماع غير عادى اذ قيده دستور ١٩٣٠ وأوضحت
الجريدة أن هذا الحق أصبح معلقا بإرادة السلطة التنفيذية
لا بإرادة الطالبين من أعضاء مجلس النواب وبهذا حرمت البرلمان
حقا أساسيا من حقوقه لأن تخويل عقد البرلمان بصفة غير عادية
هو إجراء مقصود منه أن تبقى السلطة التنفيذية دائما تحت رقابة
البرلمان كلما شاء ذلك حتى لو كان فى فصل الأحازات .

كما قارنت الجريدة بين نص المادة (٤١) من دستور ١٩٢٣
والمادة نفسها فى دستور ١٩٣٠ . اذ نصت المادة فى دستور ١٩٢٣
على أنه اذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع
الى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، فللملك الحق فى أن يصدر فى
شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة
للدستور ويجب دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى وعرض هذه
المراسيم عليه فى أول اجتماع له فاذا لم يقرها أحد المجلسين زال
ما كان لها من قوة القانون ، فى حين أن الدستور 'الصدقى' نص
على : « اذا حدث فيما بين أدوار الانعقاد أو فى فترة حل مجلس
النواب ما يوجب اتخاذ تدابير عاجلة للملك الحق فى أن يصدر فى
شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور
ويجب أن تعرض هذه المراسيم على البرلمان فى ميعاد لا يتجاوز
الشهر من اجتماعه التالى . . فاذا لم تعرض على البرلمان فى ذلك
الميعاد أو لم يقرها أحد المجلسين انتهى ما كان لها من قبل من قوة
القانون » .

وقد حددت الجريدة خمس نقاط يبرز فيها التناقض بين النصين في كل من الدستورين :

أولاً : إلغاء دعوة البرلمان لانعقاد غير عادي لعرض المرسوم الذي صدر أثناء عطلة وفي هذا الإلغاء إزالة رقابة برلمانية مهمة وزوال حق برلماني أساسي من بينه وظيفة البرلمان وأصل وجوده وحكمة نيابته عن الأمة .

ثانياً : تشبيه حالة حل مجلس النواب لإجراء انتخابات جديدة بحالة عطلة البرلمان الصيفية أو العادية ، وهو تشبيه مع الفارق ، ففي حالة الحل لا يوجد مجلس يستطيع مراقبة السلطة التنفيذية ، أما في حالة العطلة فإن البرلمان يكون موجوداً ، ويدعى من أجازته للانعقاد .

ثالثاً : اشتراط عرض المراسيم التي صدرت في عطلة البرلمان ، عليه عند انعقاده العادي — وهو ٧ شهور — في مدة شهر ولم يشترط أن يكون ذلك في أول انعقاده وبذلك يفتح الباب للمساومات على اقرار هذا المرسوم في بحر الشهر المحدد .

رابعاً : تعترف الوزارة أن اشتراط دعوة البرلمان الى انعقاد غير عادي قد يجرحها الى حد أنها تفضل أن لا تصدر المرسوم . والأمر في هذا إما أن في البلد برلماناً على نوع ما وإو كان برلماناً صدقياً وإما أن لا يكون فيها أي برلمان فإذا كان فيها برلمان فلماذا تقول الوزارة أنه يجرحها وتتفاداه ومعنى ذلك أنها تريد أن نحكم البلاد استبدادياً .

خامساً : تجيز الوزارة في دستورها عدم عرض المرسوم على البرلمان وتقبل أن يزول وجوده بعد العرض في بحر شهر ومعنى ذلك أن الوزارة قد تصدر قانوناً ظالماً أو خطراً تطبقه

وننتزع به الإغراض التي نريدنا ، ثم لا تعرضه حتى لا نسأل عنه حيث يكون قد قضت وطرها من وجوده .

وتعرضت جريدة (مصر) الى المادة (٦٥) من الدستور الصدى الخاصة باستقالة الوزارة اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بها الا أنه اشترط في المادة (٦٦) أن يوقع على طلب عدم الثقة ٣٠ نائبا على الأقل وأن تبين فيه الشئون التي ستجرى فيها المناقشة . . وأن لا يجوز أن يطرح هذا الطلب للمناقشة الا بعد ثمانية أيام . وأعلنت الجريدة ان هذه الشروط منافية للروح الدستورية بحيث تجعل البرلمان خاضعا للحكومة مراقبا منها وان اشتراط توقيع ٣٠ نائب على طلب الاقتراع فيه احراج كبير لهؤلاء الموقعين فد جعلهم يعدلون عن طلب الاقتراع لأسباب شتى نفسية او حزبية وان هذا الشرط لطلب الاقتراع بناهى مبدأ أن النائب ينوب عن الأمة كلها اذ هو لا يعترف له بهذه الصفة اذ لا يقبل منه الانفراد بطلب الاقتراع على الثقة .

وبالطريقة نفسها ناقشت الجريدة المادة (٧٤) والتي نصت على انقاص عدد اعضاء البرلمان والمواد (٩٦) و (٩٩) و (١٠٠) و (١٥٣) و (١٦٩) وأوضحت تناقضها مع الأسس الدستورية السليمة .

وقد قرر كل من الوفد والاحرار الدستوريين مقاطعة الانتخابات التي أجريت على اساس دستور ١٩٣٠ .

وقد أعلنت (البلاغ) أنه ليس في أعضاء الوفد جميعا الا من يتمسك بدستور سنة ١٩٢٣ ويرغض كل حل لا يؤدي الى عودة هذا الدستور .

وقد وصفت جريدة (الصرخة) إلغاء دستور ١٩٢٣ واصذار دستور ١٩٣٠ بأنه اعتداء جسيم على دستور الأمة وايدت

الأحرار الدستوريين اذ وقفوا فى صف واحد مع الوفديين
يدافعون عن غرض مشترك ضد خصم مشترك .

وبنعى توفيق دياب للأمة دستورها قائلا : « فى يوم مشئوم
نعقت ذبه اليوم والغربان على اطلال الكعبة — كعبة الأمة المصرية
فى شئون دنباها — دار البرلمان ، فى ذلك اليوم المشئوم أمسك
أحد المصريين ذلك الدستور تلك الثمرة ، وذلك التاج أمسكه
شماله وبيمينه أمسك معولا قاسسيا جبارا فهوى به على تاج
الجهاد خمسين عاما فاذا هو هشيم واذا هو حطام .

وبردد عبد القادر حمزة الكلمات نفسها فى جريدة (البلاغ)
فبصف الدستور بأنه الثمرة الوحيدة التى خرجت بها من جهادها
الوطنى ، وأن صبقى رد الأمة الى الخلف خمسين عاما ، واكد
حمزة أن الأمة التى ثارت من أجل سلطتها فى سنة ١٨٨٢ لن
تسكت على ضياع سلطتها فى سنة ١٩٣١ .

ونشرت جريدة (الجهاد) قرارات هيئة الوفد بمناسبة مرور
عام على إلغاء دستور الأمة والتى تحدثت فى :

أولا : تمسك الهيئة الوفدية بدستور الأمة واستقلال البلاد
وتأييدها الميثاق الوطنى المعقود بين الوفد والأحرار
الدستوريين .

ثانيا : استنكار اعتداءات الوزارة المتواصلة على حريات الأفراد
والجماعات .

ثالثا : اعلان السخط الشديد على تقصير الوزارة وفشلها فى علاج
الأزمة المالية .

رابعا : ترى الهيئة أنه طالما أن الأمة محرومة من دستورها وأن
الوزارة التى تهيمن على شئون البلاد لا تمثلها فإنه لا يرجى

تحقيق أمانى البلاد سياسيا واصلاح الفساد الذى شمل
أحوالها اقتصاديا واجتماعيا وترى الهيئة انه ما من علاج
لهذه الحالة الا بعودة دستور البلاد اليها وقبام حكومة حائرة
لنقطة البلاد وممثلة لها تمثيلا صحيحا .

واستمر صدقى فى اصصدار قوانينه الاستثنائية التى تهدف
الى تكميم الأفواه والقضاء على الحريات مثل قوانين الصحافة
وقانون الاجتماعات .

وقد أوضحت ('البلاغ ') السبب فى اصصدار هذه القوانين بأن
صدقى قد تسر ان جميع الجهود التى بذلها لمحاربة المعارضين بم
تجده فتيلًا وان المعارضة باقية على شدتها كما كانت بل هى آخذة
فى الازدياد كما أن الانجلز شعروا أن التجربة التى جربوها حتى
الآن محكوم عليها بالفشل فعزموا على دفعها الى أقصى مداها
مرة واحدة فاذا نجحت فهذا كل ما يريدونه وان فشلت فهذا هو
الجهد الأقصى الذى يبذلونه وبه تكون خاتمة التجربة .

واهتمت (كوكب الشرق) باجراء مقارنة بين البرلمان الصدقى
والبرلمان الوفدى من حيث حرية المناقشة واعطاء النائب وقته فى
التعبير عن وجهة نظره كاملة وهاجمت الجريدة البرلمان الصدقى
لرفضها موقف الاستجداء الذى تقفه السلطة التشريعية من السلطة
التنفيذية .

وتهاجم (كوكب الشرق) أعضاء المجلسين وتتهم على ما
يجرى فى اجتماعاتهم بينهم وبين بعضهم البعض وبينهم وبين
الوزارة ، فعلى سبيل المثال نشرت تفاصيل الجلسة التى عقدت
لمجلس الشيوخ للنظر فى تقرير اللجنة المالية الخاص ببحيرة
تسانا فذكرت مقاطعة الأعضاء بعضهم لبعض لأنهم لا يطبقون

صبرا على الاستماع الى المذكرات الفنية واذا انسحبوا من الجلسة واحدا بعد الآخر حتى لم يبق الا الوزراء وأعضاء المكنب وأقلية ضئيلة مما اضطر العضو المتحدث الى النزول عن المنبر .

وفي ٢١ سبتمبر عام ١٩٣٣ يقدم صدقي استقالة حكومته ويؤلف عبد الفتاح يحيى الوزارة الجديدة التي سارت على سياسة صدقي نفسها من تقييد للحريات والبطش بالمعارضين واصدار القوانين واتخاذ الاجراءات غير الدستورية وواصلت الحسحسح هجومها على الوزارة مطالبة اياها بالاستقالة .

الغاء دستور ١٩٣٠ وعودة دستور ١٩٢٣ :

تسقط وزاره عبد الفتاح يحيى ويؤلف توفيق نسيم الوزارة الجديدة على قاعدة الغاء النظام الذى ننج عن دستور ١٩٣٠ . ولذا قرر توفيق نسيم وأعضاء وزاره عدم قسم اليمين بطاعة الدستور واكتفوا بالقسم بأن يرعوا « عهد الولاء لجلالة الملك فؤاد الاول والوطن » .

وفي ٣٠ نوفمبر عام ١٩٣٤ استصدرت وزارة نسيم مرسوما بالغاء دستور ١٩٣٠ وابطال العمل بالقوانين الاستثنائية وعبرت جريدة (الجهاد) عن ابتهاج الأمة وسرورها العظيم اذ « ألغى ما أطلق عليه اسم (النظام) وهو الخلام والفوضى والفساد وألغى ما أطلق عليه اسم (دستور) ١٩٣٠ وهو عدوان على الحرية والمساواة ، وحل برلمانا لم يقم الا على تدجيل وتدليس واهدار لسلطة الأمة وكذب على الناخبين واجرام ضد كل من يرفع صوته ضد انتخاب مطبوخ ، فلا عجب اذا تجلى فى ابتهاج الأمة امس بعلو كلمة الحق كل مظاهر العزة والكرامة والنقة بقادتها الاخيار ووزرائها الذين سجل لهم شرف العمل الخالد على الدهر .

وأنشأت الجريدة بإلغاء الوزارة للقوانين الرجعية الخاصة بالمحاماه وطالبت الوزارة بأن نبادر بإلغاء القوانين الرجعية كلها جملة نم تعيد النظر على مهل فيما يراد استبداله .

وبدأ نوفق نسيم منذ أبريل عام ١٩٢٥ مساعيه من أجل إعادة دستور ١٩٢٣ وهو المطلب الأساسي للحركة الوطنية في ذلك الوقت ، ولذلك يرسل كتابا الى الملك في ١٨ أبريل فوض اليه فيه أمر إعادة دستور ١٩٢٣ ونود بأنه اذا كانت هناك ضرورة لاجراء شيء من التعديل فيه فان ذلك يتم بالطريقة المنصوص عليها في الدستور ذاته ، وعقب على هذا الطلب بأنه في حالة عدم الموافقة على عودة دستور ١٩٢٣ تؤسس جمعية وطنية لوضع دستور جديد على النحو الذي تريده البلاد وترضاه .

. وفي ١٩ أبريل نشرت (الجهاد) خبرا في صدر صفحاتها الأولى تحت عنوان (نشاط جديد في الجو السياسي) عرضت فيه للمقابلة التي جرت بين رئيس الوزارة والملك فؤاد وقد أشارت الى موضوع المقابلة قائلة « وقد ترامى اليها في المساء أن تحدث دولة رئيس الوزارة مع جلالة الملك تناول المسألة الدستورية وما ترجوه الأمة والحكومة من تمتع البلاد في المستقبل القريب بالحياة الدستورية » .

كما بينت (الجهاد) لقرائها انها تمتنع عن نشر التفاصيل الخاصة بهذا الموضوع لأنها « من الدقة بحيث لا نستطيع لأنفسنا أن نعلنها تفصيلا على الملأ وهي مازالت في مرحلة العرض على الجهة المختصة العليا نسلها بنظرها وتدرس الظروف المحيطة بها والمقتضيات التي يستدعي اتخاذ موقف حاسم فيها . وبعد هذا الامتناع عن نشر أخبار هامة تقصيرا من الصحيفة تجاه الرأي العام

.. كما بعد نقصرا من الصحافة نى وثلغتها التى تقوم فى الأساس
على تقديم المعلومات والإنباء الى القارىء .

وعلقت جريدة (روزاليوسف) اليومية على هذه المقابلة بأن
الحياة النيابية والحكم الديمقراطى الدستورى هما أساس استقرار
الأمر فى نصابها كما أشارت الى انه مادام للانجليز كلمة فى نظام
الحكم المصرى فمصلحتهم تقضى بأن يعود الى مصر نظامها
الديمقراطى الذى تسهل فى ظله تسوية الأمور المعلقة بين مصر
وانجلترا ويعلن الملك فى خطاب الى رئيس الوزارة عن موافقته
على عودة دستور ١٩٢٣ وان كان هناك تعديل له فيتولاه ممثلو
الامة بما تدعو اليه الأحوال .

وأعلن عباس العقاد فى جريدة (روزاليوسف) اليومية أن
الامة لا تقر الأساس بأحكام دستور ١٩٢٣ الا فى الحدود المقررة
ومادام التعديل المقترح فى مصلحة الامة فلا بد أن تجريه وزارة
يؤيدها برلمان منتخب ودستور قائم حتى لا يكون التعديل خارجا عن
حدود الحكومة النيابية مفروضا على الامة وعلى من تنتخب من
الوزراء والنواب فالحياة النيابية هى الضمان لصيانة الدستور ،
ولا معنى لتعديل يسبق اجتماع البرلمان مادام البرلمان سيرضى بذلك
التعديل عند اجتماعه ولا يرى فيه ضررا على مصلحة البلاد .

وتوقعت الصحف الوفدية أن يكون موعد عودة دستور ١٩٢٣
هو منتصف مايو نتيجة اشاعات سرت بهذا التاريخ خاصة وان
الوزارة لم تكذب هذا الموعد بعد نشره وبعد أن وافق الملك بالفعل
على عودة الدستور . الا أن الصحف البريطانية نفت ما تذيعه
الصحف المصرية من اقتراب الموعد الذى يصدر فيه الدستور بل
وأعلنت هذه الصحف البريطانية أن الدستور لن يعود قريبا مما

يحدو بجريدة (الجهاد) أن ثعتب على الوزارة صمتها حول مسألة الدستور وموعد عودته اذ تقول : « ما هذا الخطر الجسيم الذى تتوخاه الوزارة حين تمسك عن الكلام فى أمر الدستور سلبا أو ايجابا ؟ ولماذا تقضى الوزارة هذه الشهور وهى ليست بالقليلة دون أن يتفضل صاحب الدولة رئيس الوزراء بكلمة واحدة فيها جلاء لهذا الغموض » . وطالبت (الجهاد) الوزارة أن تقول كلمتها حتى تقضى على الاشاعات التى ترزعزع طمأنينة البلاد . وناشد على سالم عضو الوفد ومدير تحرير (الجهاد) الوزارة أن تصدر بياناً يطمئن الناس على دستورهما الذى هو السبيل لتحقيق أمانيهما .

ويتنشر (الجهاد) تعليق الوزارة على الضجة التى أثارت حول موعد عودة الدستور اذ أكدت (الوزارة) أنها لم تصرح بتصريحا أو تلميحا بأن الدستور سيعود فى شهر مايو أو فى منتصفه وانما هى روايات لا تدرى الوزارة كيف انتهت الى الصحف وتعقب على ذلك انها ليست مسئولة عن ذلك الخطأ الذى سرى فى الجو عن موعد صدور المرسوم باعادة الدستور ، وطالبت بشيء من الاناة والصبر الذى لا بد منه قبل عودة الدستور .

وترد جريدة (الجهاد) على هذا التعليق بأن للرأى العام والصحافة المصرية اعتبارات جديرة بالنظر والاحترام ، ومن تلك الاعتبارات أن سكوت الوزارة النسيمية على البشائر التى زفها الصحفيون الى جمهور الأمة بعودة الدستور فى شهر مايو كان من شأنه وقد تكرر كثيرا أن يلقي فى روع الصحف والرأى العام صحة الأنباء ، ومادامت الوزارة تقول ان تلك الأنباء لم تصدر عنها وليست حجة قائمة ضدها اذن كان ينبغى للوزارة أن تتلافى الأمر لأول وهلة وأن تصحح الموقف فلا يسرى الى النفوس ما سرى اليها من السرور والغبطة فى حين أن الوزارة تعلم أن خيبة الرجاء فى مثل هذا الأمر الأليم ليس فى مصلحة أحد .

ونشرت جريدة (كوكب الشرق) آراء لبعض الصحف البريطانية تبدي عدم ارتياح السياسة البريطانية لعودة دستور ١٩٢٣ وكان لهذه التصريحات الصحفية المنقولة عن الصحف الانجليزية صدى كبير في الأوساط المصرية إذ كان من المعتقد الى ذلك الوقت أن الانجليز لا يعارضون في عودة دستور ١٩٢٣ خاصة بعد أن أطلع توفيق نسيم السير مايلز لامبسون المندوب السامي على نص الرسالة التي بعث بها الى الملك ولم يبد المندوب اعتراضا عليها في ذلك الوقت .

وقد عللت (كوكب الشرق) ذلك بأن الانجليز لم يتوقعوا أن تجاب مطالب الوزارة وخاصة ما يتعلق منها بعودة الدستور بالسرعة التي أجيبت بها إذ ظنوا أن الملك لن يوافق على عودة دستور ١٩٢٣ . وأعلنت (الجهاد) أن سياسة التفاهم والود التي أرسى دعائمها السير مايلز لامبسون بين الحكومة البريطانية والأمة المصرية سوف تنقض إذا أصرت السياسة البريطانية على الوقوف سدا دون حق مصر الطبيعي في حكم نفسها حكما نيابيا طلى أساس دستور ١٩٢٣ . وأكدت الجريدة أنه إذا أصرت السياسة البريطانية على عنادها الحاضر في أمر الدستور عاد الجو الى فسادة القديم وعادت النفوس الى تلك العداوة التي خلقتها وغذتها المظالم البريطانية التي عاناها المصريون في مختلف العهود الغاشمة .

وقد اعترضت الصحف الوفدية في ذلك الوقت على السياسة البريطانية ازاء الدستور خاصة بعد أن تأكد رفض بريطانيا عودة دستور ١٩٢٣ على أنر المذكرة التي أرسلت من الحكومة البريطانية الى توفيق نسيم تعلنه أنها ترى وضع دستور جديد بواسطة لجنة حكومية .

وقد نشرت جريدة (الجهاد) عددا من المقالات لعلى سالم تناول فيها علاقة السياسة البريطانية بالدستور المصرى وكانت عناوين بعضها كالآتى (الديمقراطية البريطانية والدكتاتورية تفرض على مصر) (المطامع الاقتصادية سر تخوف الانجليز من عودة الدستور) ، (الدستور ودعوة الانجليز فيه) ، (الكلمة الآن لبريطانيا هل تسير الأمور لمصلحة الامتين أم تتحكم فيها الاهواء) ، (ابكى الانجليز ما فرضوا على مصر من تجارب فاشلة أم فى عزمهم تجربة جديدة) . وقد نشرت هذه المقالات خلال شهر مايو عام ١٩٣٥ الذى وصلت فيه مذكرة الحكومة البريطانية .

واستنكرت جريدة (الجهاد) تدخل بريطانيا فى الشؤون المصرية الداخلية اذ رأت ان تدخل بريطانيا فى مسألة الدستور يعد حماية جديدة على مصر « فلو سلمنا للانجليز فى اختيار الدستور الذى بناسبهم ليطبق بعد هذا فى مصر لو سلمنا أن تكون أنظمتنا هى ما يرتضونه هم لنا لكتبنا بأيدينا صك عبوديتنا ولقوشت دعائم الاستقلال » وأكدت الجريدة أن المصريين ليسوا من البساطة لينزلوا عن حقوقهم ويهدموا بأيديهم قوميتهم ويتجردوا من كرامتهم ..

وحددت (الجهاد) الأسباب التى تجعل الانجليز يرفضون دستور ١٩٢٣ بقولها « تحاربون الدستور فى مصر لأنكم تخشون ان تقوم فى البلاد حكومة وطنية نزيهة تعمل لمنفعة المصريين وخيرهم .

« تحاربون لأنكم تخشون أن يعيش المصريون أحرارا اذ لو تمتعوا بالحرية وتوطدت انظمتها فى بلادهم لأقلت الغنيمة بين أنيابكم ولضاعت الفرصة عليكم » .

« تحاربون الدستور لأنكم تخشون أن تنشر صحائف أعمالكم وتظهر تصرفاتكم وتناقش مشاريعكم فتفتضح نواياكم ويرد الحق الى نصابه .. تحاربون الدستور لأنكم تخشون أن تنتظم الأمور وتستقر الأحوال وتترتب الأعمال وتتقدم البلاد » .

وتجرى محادثات بين رئيس الوزارة ودار المندوب السامي في شأن عودة دستور ١٩٢٣ وتنتظر الأمة رد الوزارة الانجليزية على نتيجة هذه المباحثات الا أن الرد يأتي على شكل تصريح لصمويل هور وزير الخارجية البريطانية أشار فيه الى رفض بريطانيا عودة دستور ١٩٢٣ .

وتشتعل البلاد بالثورة ضد هذا التصريح فتقوم المظاهرات في كل مكان ويعم الاضراب . ويحمل الطلبة والشباب مشعل الحركة الوطنية في ذلك الوقت . وطالبت الصحف الوغدية الوزارة بالاستقالة خاصة بعد أن تخلى الوفد عنها . فأعلنت (كوكب الشرق) أن حجة الوزارة ودعوتها للانتظار قد سقطت كما سقطت حجة الذين ينتظرون أن يقبل الانجليز تحقيق المطالب المصرية ، وأكدت أنه لم يبق مجال لتأييد الوزارة الحاضرة أو سندها بعد أن عجزت مع الانجليز أو بعد ما تبين خطأ الاتجاه الذي تسير فيه .

واكد أحمد ماهر في جريدة (كوكب الشرق) ان استقالة الوزارة هو أداء لواجبها نحو الوطن وتدلil على شعورها نحو البلاد بعد ما تبين فشلها في عودة دستور الأمة وأشار الى موقف الوفد في مطالبته اياها بالاستقالة اذ أن الوفد لا يقتنع بأقوال تمحو أقوالا ولا تصريح يزيل أثر تصريح، وإنما يجب أن يكون هناك عمل بل ينبغي أن تكف إنجلترا عن الاعتداء على استقلالنا أو التدخل في سن الدستور وهو من أخص شئوننا فالوفد لا يصانع أحدا في

مصلحة بلاده والأمة تعرف هذا عنه وقد اختبرنه منذ فجر النهضة .

ونشرت (كوكب الشرق) احتجاجات الفئات المختلفة (على تدخل انجلترا واعتدائها على سيادة الأمة بتعطيلها دستورها الذى ارتضته واقسم جلالة الملك على احترامه) .

وطالبت جريدة (الجهاد) الوزارة أيضا بأن تعجل بالاستقالة أو باصدار الدستور » فان تلكؤ الوزارة النسيبية الى اليوم فى اصدار الدستور انما هو امعان فى التردد والضعف « وأشارت الى ضرورة اصدار الدستور فوراً دون حاجة الى مقابلة السير مايلز لامبسون أو العودة الى استشارته ومفاوضته .

وأفسحت جرائد الوفد صفحاتها الاولى لنشر اخبار المظاهرات وعدد القتلى والجرحى ، كما ابرزت باهتمام اشتراك مصطفى النحاس وأم المصريين وعدد من أعضاء الوفد البارزين فى تشييع جنازات بعض الطلبة القتلى فى المظاهرات .

ونتيجة عنف الثورة التى قامت فى البلاد اضطر الانجليز الى التراجع ووافقوا على عودة الدستور ومن ثم استصدر تونيق تسييم مرسوما ملكيا بعودة دستور ١٩٢٣ وذلك فى ١٢ ديسمبر عام ١٩٣٥ وهو اليوم نفسه الذى وصل الى الملك كتاب من الجيبة المتحدة يطالب بعودة الدستور .

وقد نشرت (الجهاد) هذا الأمر الملكى فى صدر صفحتها الاولى فى ١٤ ديسمبر عام ١٩٣٥ . وهنأت الجريدة الأمة المصرية بعودة دستورها قائلة : « فى هذا اليوم — يوم عيد دستور الأمة — نرفع من سويداء القلوب تحيات مصر مباركات مزاجها الدمع الهتون والذكر الحنون الى أرواح الطلاب الأبرار والشباب الأخيار الذين ماتوا ليحيى الوطن ، ليحيى الدستور والاستقلال . كما

تبارك هبة الطوائف المختلفة في دفاعها عن الدستور مثل المحامين والقضاة والطلاب وأعضاء التدريس في الجامعة المصرية .

وتعلن (كوكب الشرق) ان عودة الدستور بعد الجهاد المتواصل واجتياز عديد من المحن ما هو الا انتصار للأمة وفوز باهر للشعب تشترك البلاد كلها في فضله .. وتوضح الجريدة موقف الطلبة وجهادهم العظيم في سبيل الدستور فتقول : « يتوج بأكاليل الغار موقف الشباب وايتاراه وتضحياته ولقاؤه الموت بسام المحيا ، متهللا باذلا دمه الغالى الطاهر ، في غير بخل به على الوطن المقدس وحقوقه الطبيعية ودستوره .. المحبوب ، واستقلاله الكامل ، وتغانيه الصادق في مصر » .

وفي ١٩ ديسمبر صدر المرسوم الملكي بقانون الانتخاب المباشر .

ونوهت جريدة (الجهاد) برغبة الوزارة في التعجيل بعودة الحياة النيابية ورأت في الأوامر المشددة التي يصدرها توفيق نسيم كل يوم الى قسم الانتخابات في وزارة الداخلية بشأن الاسراع في اتخاذ الاجراءات اللازمة للحركة الانتخابية القادمة دليلا على هذا الاتجاه ، وأشارت الى أن الوزارة تعتبر نفسها وزارة انتقال تجري عملية الانتخاب ثم تستقيل .

وتستقيل وزارة نسيم ويتولى على ماهر تاليف وزارة انتقالية لاجراء الانتخابات . ويصدر مرسوما ملكيا بتحديد موعد ٢ مايو ١٩٣٦ لبدء انتخابات مجلس النواب الا ان صحيفة الوبزيرير البريطانية اشارت الى أن موعد الانتخابات ربما يؤجل الى حين الانتهاء من المفاوضات المصرية البريطانية ويعترض توفيق دياب على تعليق موعد الانتخابات والحياة النيابية على موعد الفراغ من

المحادثات أو المفاوضات لأن الدستور يجب أن يحترم في ذاته وأن تجري أحكامه في مجراها الطبيعي طالت المفاوضات أو قصرت .

ويبدى عبد الرحمن فهمي في جريدة (روزالبوسف) اليومية تخوفه من نتيجة جو الانتخابات وما فيه من خجة ومناقشات ومعارك على سير المفاوضات . وطالب باجتناب المعارك الانتخابية والتنافس بين الأحزاب بأن تكون انتخابات وحدة وطنية حتى يتوفر حد معقول من التفاهم بين أعضاء الجبهة وهم مقبلون على المباحثات واستحسن فكرة تأجيل الانتخابات .

الا أن توفيق دياب يعترض على هذا الرأي لأن الخطر الناتج من تعطيل أحكام الدستور أكبر ، واشد من كل خطر آخر يتوقع بالنسبة للمباحثات من تنازع الأحزاب في الانتخاب .

وبدأت كل من (الجهاد) و (كوكب الشرق) في نشر أخبار اجتماعات الوفد لنظر ترشيحات أعضائه في الانتخابات ونشرت (الجهاد) في عددها الصادر في ٢٢ مارس سنة ١٩٣٦ (مرشحو الوفد المصري لعضوية مجلس النواب في انتخابات سنة ١٩٣٦) وكان منشيت هذا العدد (بيان كابل بترشيحات الوفد المصري لعضوية مجلس النواب) كما قامت الجريدة بالدعاية لبعض المرشحين بالحديث عن وطنيتهم وجهادهم في سبيل مبادئ الوفد .

وقد قام كل من توفيق دياب ، وأحمد حافظ عوض المرشحان الوفديان بالدعاية لنفسهما من خلال صفحات جريدتهما .

فكانت أخبار (المعركة الانتخابية في دائرة باب الشعرية) المرشح فيها أحمد حافظ عوض تكاد تكون بابا ثابتا في (كوكب الشرق) .

أما جريدة (الجهاد) فتبرز مظاهر الترحيب التي يقابل بها صاحبها في دائرته الانتخابية سواء بالصور أو بالمقالات .

وأجريت الانتخابات في اليوم المحدد لها وأعلنت الصحف الوفدية فوز الوفد بالأغلبية في الدوائر المختلفة ، فجاء مناشيت جريدة (كوكب الشرق) في عددها الصادر ٣ مايو (الفيز الساقى لمرشحي الوفد المصرى) . ويصدر قرار فى ٤ مايو من مجلس الوزراء بدعوة مجلس الشيوخ والنواب الى الاجتماع فى ٨ مايو .

وأعلنت (الجهاد) عن ابتهاجها بعودة الحياة النيابية فكبت تحت عنوان (عاد الدستور وعادت الحياة النيابية — ليخلد الدستور ولتدوم الحياة النيابية) تقول : « غدا تسترد مصر دستورها . . غدا تستأنف البلاد حياتها النيابية صحيحة غدا يسترجع الشعب حقوقه العامة ، غدا يستكمل افراد المصريين حريتهم الشخصية ، غدا مآتم الاوتوقراطية وعيد الديمقراطية » . واكدت (الجهاد) أن الدستور عاد ليخلد ، وأن الحياة النيابية رجعت لتدوم ، وعللت هذا بعدة أسباب :

السبب الأول : لأنه قد ثبت بالبرهان التاريخى القاطع ان الوفد جبار يقهر ولا يقهر .

السبب الثانى : « لأنه ثبت بالدليل الحى ان ارادة الأمة اصلب من كل ارادة ، وان مشيئة الشعب المصرى ، بعد مشيئة الله ، وهو لا يشاء الا خيرا متجددا لهذا البلد وأهله .

السبب الثالث : « ان الدستور ليس نعمة طارئة بل أصبح ضرورة أولية لازمة ، ولم يعد وليد ثورة جامحة بل أصبح ربيب نهضة طامحة وقد دشنت الأمة ثمنه غاليا من دماء جرحاها وأرواح

تَحَايَاهَا وَمَصَالِحِ أِبْنَائِهَا الَّتِي عَطَلَتْ وَمُرَافِقِ نَهْضَتِهَا الَّتِي عَرَقَتْ .

السبب الرابع « لَأَنَّ الثِّقَةَ بِالنِّظَامِ الْبَرْلَمَانِيِّ الصَّحِيحِ قَدْ زَادَتْ تَغْلُغًا فِي صَدِيمِ تَفْوِيسِ الْمَوَاطِنِينَ ، بِقَدْرِ مَا زَادَ سُوَادُهُمْ عَرَفَانَا بِمَعْنَى الدِّسْتُورِ وَقُبَّةِ الْبَرْلَمَانِ وَمَبْلَغِ ضَرُورَتِهِ لِحِمَايَةِ حَقُوقِهِمُ الْعَامَةِ وَرِعَايَةِ حَقُوقِهِمُ الشَّخْصِيَّةِ وَتَحْقِيقِ أَسْبَابِ الرِّفَاحِيَّةِ لَهُمْ وَالْمَسَاوَاةِ بَيْنَهُمْ .

السبب الخامس : « لَأَنَّ ثِقَةَ الْأُمَّةِ بِزَعِيمِهَا كَانَتْ مِنْذُ اللَّحْظَةِ الْأُولَى عَظِيمَةً لَا حَدَّ لَهَا فَنِظَامُنَا الْبَرْلَمَانِيُّ لَا يَعْزُزُهُ إِذَنْ الْقَائِدُ الْفُطْنِ الذِّكْرِي الَّذِي يَتَعَهَّدُ الْحَيَاةَ الدِّسْتُورِيَّةَ بِالرِّعَايَةِ وَالتَّنْظِيمِ وَالتَّدْعِيمِ .

السبب السادس : « لَأَنَّ أَحْزَابَ الْأَقْلِيَّاتِ فِي مِصْرٍ قَدْ أَشْرَفَتْ فِيمَا نَعْتَقِدُ عَلَى فَجْرِ عَهْدٍ جَدِيدٍ لِلْحَزْبِيَّةِ الْبَرْلَمَانِيَّةِ ، بَعْدَ أَنْ أَدْرَكَ زَعَمَاؤُهَا أَنَّ الْخَيْرَ فِي التَّضَامَنِ وَالْعَمَلِ لِلْمَصْلَاحَةِ الْمَشْتَرَكَةِ ، لَا فِي التَّشَاخُنِ عَلَى تَحْقِيقِ الْمَآرِبِ الذَّاتِيَّةِ .

وَفِي ٨ مَآيُو بِنَعْقَدِ الْمُؤْتَمَرِ الْبَرْلَمَانِيِّ مِنْ أَعْضَاءِ مَجْلِسِ النُّوَابِ وَالشُّيُوخِ وَتَعَرَّضْتُ جَرِيدَةً (كَوَكَبُ الشَّرْقِ) لِتَفَاصِيلِ هَذَا الْحَدَثِ تَحْتَ عُنْوَانِ (الْمُؤْتَمَرُ التَّارِيخِيُّ الْخَطِيرُ — أَعْظَمُ اجْتِمَاعِ بَرْلَمَانِيِّ فِي عَهْدِ الدِّسْتُورِ) وَبَارَكْتَ الْمُؤْتَمَرُ قَائِلَةً : « شَهِدْتُ بِمِصْرٍ بِالْأَمْسِ مَشْهَدًا جَلِيلًا مِنْ مَظَاهِرِ وَحْدَتِهَا وَاجْتِمَاعِ قَوَاهَا لِمُوَاجَهَةِ الظُّرُوفِ الدَّقِيقَةِ الَّتِي تَجْتَازُهَا الْبِلَادُ فَكَانَ مِنْ فِهْمِ الْأُمَّةِ لِلْمَوْقِفِ أَنْ جَاءَتْ كَلِمَتُهَا عَالِيَةً ، وَأَنْ تَوَجَّهَ جِهَادُهَا بِالنَّصْرِ الْعَمِيمِ الشَّامِلِ فَتَمَّتِ الْإِنْتِخَابَاتُ فِي جَوْ صَافٍ لَا كَدْرَ فِيهِ ، ثُمَّ اجْتَمَعَ النُّوَابُ وَالشُّيُوخُ بِالْأَمْسِ فَاذَا هُمْ زَهْرَةٌ رِجَالُ الْأُمَّةِ مِنَ الشُّبَّابِ وَالْكُهُولِ وَصَفْوَةِ الْعُقُولِ فِيهَا مِنْ رِجَالِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا . »

ويتولى النحاس رئاسة الوزارة باعتباره زعيما للأغلبية في ٩ مايو وتنعقد أولى جلسات مجلس النواب في ٢٣ مايو عام ١٩٣٦ وتنشر (الجهاد) في ٢٤ مايو صور حفل افتتاح البرلمان .

وتوجه جريدة (كوكب الشرق) انظار النواب الى واجباتهم الأساسية في رفع المظالم العامة والسعى لتحسين حياة أبناء الأمة والمطالبة بالاهتمام بالمنشآت الحيوية ، والاشتراك في قضية البلاد والمساهمة في المسائل الكبرى والمشاكل الاجتماعية ذات الصبغة العامة .

وواصلت الصحف الوفدية متابعة جلسات مجلسي النواب والشيوخ وتأييدها لكل ما يصدر عنهما من قرارات وقوانين .

وهكذا نعم المصريون فترة مؤقتة أخرى بالدستور والحياة النيابية لم تكن خالدة كما توقع توفيق دياب في صحيفة (الجهاد) . . . اذ عاود محمد محمود حل مجلس النواب وأجرى انتخابات جديدة بعد سقوط وزارة النحاس في ٣٠ ديسمبر عام ١٩٣٧ واستمرت هذه الأزمات الدستورية الى ان ألغى دستور ١٩٢٣ بعد قيام الثورة عام ١٩٥٢ .

ما سبق يتبين الآتي :

* رفضت الصحافة الوفدية دستور ١٩٢٣ في بداية صدوره ووصفته بالرجعية الا انها شجعت دخول الوفد الانتخابات على أساسه عام ١٩٢٤ .

* كرست الصحف الوفدية نفسها للدفاع عن دستور ١٩٢٣ ونددت بمحاولات الرجعية في انتقاص حقوق الأمة الدستورية .

* هاجمت الصحافة الوفدية دستور ١٩٢٠ ولم تعترف به واطلقت عليه اسم الدستور الصئقي ورفضت كل ما نتج عنه من مجالس برلمانية أو قوانين وقرارات .

* تحدثت علاقة الصحف الوفدية بالانجليز من خلال موقف الاحتلال من الدستور فكانت تحمل على السياسة الانجليزية وتهاجمها بعنف اذا ما تدخلت هذه السياسة ضد الدستور والحياة النيابية . . وكانت في الوقت نفسه تهيب جوارح الود والتفاهم بين الامة وبين السياسة البريطانية في حالة ما اذا كانت تأمل في تدخلها لصالح الدستور ، بل وشجعت تدخل بريطانيا في شئون مصر الداخلية اذا كانت نتيجة ايضا في صالح الدستور .

* احتلت قضية الدستور والحياة النيابية مقام الاهتمام الأول للصحف الوفدية — خاصة منذ بداية صدور الدستور الى نهاية فترة البحث — وطلعت في بعض الاحيان على قضية الاستقلال .

* كان الدستور في رأى هذه الصحف هو الثمرة الوحيدة التي حصلت عليها الامة بعد كفاحها المرير مع الاحتلال ولذا اكدت على ضرورة التمسك برمز نضال الامة .

* اشتركت الصحافة الوفدية مع الوفد في معاركة الانتخابية بتأييد مرشحيه والتأكيد على انهم اصلح من يمثل الشعب في البرلمان .

* أيدت الصحافة الوفدية كل ما صدر عن البرلمانات الوفدية من قوانين وعلى الجانب المضاد هاجمت برلمانات الأقلية وسخرت من أعضائها وقراراتها .

* وبصفة عامة كان لصحافة الوفد دور الريادة والقيادة في الدفاع عن أمانى الأمة في حياة ديمقراطية سليمة وتعرضت في سبيل ذلك الى المصادرة والتعطيل عدة مرات خاصة أثناء الأزمات الدستورية التي حدثت في عهد وزارات الأقلية .

● الفصل الثاني :

الصحافة الوفدية والقصر

قام القصر بدور كبير فى توجيه الأحداث السياسية فى فترة الدراسة ، فنزعة الملك فؤاد الأوتوقراطية ورغبته فى الحكم المطلق جعلته يقف دائما ضد الإرادة الشعبية عن طريق توجيه ضربات للديمقراطية وأقام سياسته على أساس وضع العراقيل أمام الوزارات لتخفق فى أداء مهامها كما عمد إلى التخلص منها ، منما حدث فى عهد وزارة سعد زغلول عام ١٩٢٤ التى شهدت كثيرا من تدخلات الملك فى شئون الحكم والتى رفضها سعد ، ولذا استغل الملك حادث السردار ليتخلص منها ، كما نجح الملك أيضا فى شق الائتلاف بين الوفد والأحرار وعزل الوفد من الحكم فى يونيه عام ١٩٢٨ وقامت سياسته أيضا على التمكين لوزارات الأقلية المناهضة للأمة بحكم البلاد .

وعلى الرغم من أن دستور ١٩٢٣ أعطى للملك سلطات واسعة إلا أنه لم بتوان عن الفتك به والقضاء على الحياة النيابية فكانت للملك اليد الطولى فى كافة الأزمات الدستورية التى مرت بالبلاد . ولم يكتف الملك بالسيطرة على السلطة التنفيذية بل تدخل فى السلطة التشريعية وذلك بإنشاء الأحزاب الموالية للقصر والزج بها فى الانتخابات العامة ، وضمان نجاحها من خلال التزوير والتلاعب فى نتائج الانتخابات وقد حاولت الصحافة الوفدية أن

تعبّر عن آرائها تجاه الملك ومواهبه المعادية للحركة الوطنية إلا أنها لم تستطع تحقيق ذلك إلا بقدر محدود إذ كانت القوانين تنص على أن ذات الملك مصونة لا تمس وهكذا حالت هذه القوانين دون قيام الصحف الوفدية بتوضيح مواقفها من القصر بشكل صريح .

القصر وثورة ١٩١٩ :

تولى (السلطان) أحمد فؤاد عرش مصر فى ٩ أكتوبر عام ١٩١٧ وقد وقف أحمد فؤاد فى بداية الحركة الوطنية موقف التأييد الكامل لها إذ وافق على زيارة الزعماء الثلاثة الى دار المنسوب السامى فى ١٣ نوفمبر عام ١٩١٨ . كما أبدى موافقته على سفر رشدى باشا رئيس الوزراء وعلى يكن الى لندن لعرض المطالب المصرية الخاصة بالاستقلال وهكذا قامت العلاقة بين السلطان أحمد فؤاد وبين سعد زغلول على أساس من التفاهم والود اللذين سرعان ما انتهيا بعد قبول السلطان استقالة وزارة رشدى الثالثة فى أول مارس عام ١٩١٩ . فقدم سعد زغلول الى السلطان عريضة شديدة اللهجة وقع عليها أعضاء الوفد اعترضوا فيها على السلطان لقبوله استقالة الوزارة . وطالبوه بتعضيدهم وبالوقوف الى جانب الأمة فى هبتها للمطالبة بحقوقها المشروعة فى الحرية والاستقلال .

وكان لهذه العريضة وقع سيئ فى نفس السلطان ، وعدها تهديدا لشخصه ولذا لجأ الى دار الحماية البريطانية ليسألها عن كيفية تجنبه اساءات مماثلة فى المستقبل ، ورأى فيها المنسوب السامى حملة تستهدف منع تشكيل حكومة مصرية فى ظل الحماية ، فاقترح على حكومته اعتقال سعد زغلول ونفيه الى مالطة . وقد تم هذا بالفعل فى ٨ مارس عام ١٩١٩ .

وبذلك انتهى دور القصر في تأييد الحركة الوطنية وأضحى دوره أيضا في توجيه الأحداث السياسية ، حتى اعلان تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ .

واقصر دور القصر في ثورة ١٩١٩ على اعلان بعض المنشورات السلطانية الى الأمة بالاتفاق مع السلطة البريطانية ، على سبيل المثال منشور السلطان فؤاد في ١٦ أبريل عام ١٩١٩ والذي نصح فيه المصريين بالكف عن المظاهرات والاخلاد الى الهدوء والسكينة وقد نشر هذا المنشور في (الوقائع المصرية) وفي الصحف اليومية جميعها .

ونشرت الصحف هذا المنشور على حين أنها لم تنشر أية إشارة الى عريضة الاحتجاج التي قدمها سعد زغلول الى السلطان .

وبدا الرأي العام المصري يحمل على السراى لعدم وضوح مواقفها تجاه الحركة الوطنية التي يقودها الوفد . ونتيجة لهذا بدأت الهتافات العدائية ضد السلطان تسمع في أرجاء البلاد .

ولم تستطع الصحف المصرية عموما أن تنشر شيئا يتعلق بالسلطان وموقفه من الحركة الوطنية ، وذلك بسبب الرقابة المعلنة .

ولم تستطع صحف (النظام) و (وادى النيل) و (الأخبار) التعليق على ما حدث يوم الجمعة ٢٦ مارس عام ١٩٢٠ الموافق لعيد ميلاد السلطان . اذ أعدت وزارة الأوقاف صيغة جديدة لخطبة الجمعة بهذه المناسبة ووزعتها على خطباء المساجد وحشدت فيها صنوف التملق للملك ، فما أن سمعها المصلون حتى هاجوا ونادوا بهتافات ضد السلطان .

ونتيجة لعنف الثورة وتحت ضغطها أعلنت الحكومة البريطانية في ٢٦ فبراير عام ١٩٢١ في بيان موجه الى السلطان أن الحماية قد أصبحت (علاقة غير مرضية) ثم أعلنت الغاءها في تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ . وقام اللبى بتبليغ هذا التصريح الى السلطان الذى أسرع باعلان نفسه ملكا في ١٥ مارس عام ١٩٢٢ واتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر .

وقد نميزت الفترة التالية من تاريخ مصر وحتى وفاة الملك فؤاد بطغيان العرش الذى قفز نتيجة لدستور ١٩٢٣ الى الخطوط الامامية كقوة معارضة للحركة الوطنية والذى اخذ يعمل من اجل تقويض الحياة النيابية وحكم البلاد حكما استبداديا . ونجح الملك فؤاد في أن يجمع حول القصر عددا من الساسة الطموحين ممن يتطلعون لتحقيق مطامحهم بمعزل عن الوفد ، كذلك ساعد الملك فؤاد في معركته ضد الوفد على قيام أحزاب جديدة كحزب (الاتحاد) وحزب (الشعب) وهكذا شهدت مصر صراعا حزبيا عنيفا للوصول الى السلطة وكان الملك يغذيه لاعتقاده بأن بقاء العرش مرتهن باستفحاله .

موقف الصحافة الوفدية من حقوق الملك في دستور ١٩٢٣ :

اعطى الدستور الملك حق المشاركة في الوظيفة التشريعية من خلال ثلاثة مسالك هي حق اقتراح القوانين وحق التصديق عليها وحق اصدارها ، كما كان له الحق في حل مجلس النواب ودعوة البرلمان للانعقاد وفض الاجتماع وتأجيله .

وتوزعت السلطة التنفيذية كما حددها الدستور بين الملك ومجلس الوزراء ، فالملك هو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية وذاته مصونة لا تمس ويتولى السلطة بواسطة وزرائه .

وقد تأثر موقف الصحف الوفدية من الحقوق العديدة التي أعطيت للملك في الدستور بموقف الوفد من الملك في ذلك الوقت فقد نجح توفيق نسيم في أن يخلق علاقات ودية بين الوفد والقصر لتحديد الوفد في التعديلات التي أدخلت على مشروع لجنة الثلاثين والتي هاجمها الأحرار الدستوريون . ولهذا أكثر من دعوة الوفد إلى القصر الملكي وإلى الصلاة في المساجد التي يصلى فيها الملك أيام الجمعة .

وهكذا وجدنا الصحف الوفدية تشيد بالملك « الذي كان عند حسن ظن أمته » لإصداره الدستور .

وتؤكد جريدة (المحروسة) أن الدستور قد صدر ليرد على أكاذيب الصحف البريطانية التي حاولت أن تباعد بين الأمة والعرش فيما أذاعته من « أن العرش واقف بالمرصاد لسلطة الأمة .. » إذ أن الدستور قد تضمن أن الأمة مصدر كل سلطة وبعد أن صرح رئيس الوزارة يحيى باشا إبراهيم أن جلالة الملك لم يعارض في أن يقرر الدستور سلطة الأمة بأوسع معاني الكلمة .

ومن الغريب أن تنفى الجريدة تدخل الملك في مشروع الدستور لإعطاء مزيد من السلطات للقصر . . فهي إن كانت لا تعلم فمعنى هذا أنها فقدت أساس وجودها كصحيفة وظيفتها الأولى هي البحث عن الحقائق وتوصيلها لقرائها ، وإن كانت تعلم فالأمر أكثر سوءا ، لأنها بذلك تقوم بتضليل قرائها . ولا تعتبر علاقة الوفد الطيبة بالقصر في هذه الفترة مبررا على الإطلاق حتى تقوم بهذا التضليل . .

وهاجمت جريدة (المحروسة) صحيفة (نيوسيتسمان) التي أذاعت أن في مصر حركة جمهورية متطرفة وأعلنت في سياق هذا الهجوم ولاء الوفد الكامل للعرش إذ قالت « اننا اذا كنا قد

طالبنا بكل قواننا ان تكون الأمة مصدر كل سلطة فليس معنى هذا اننا نتحدى العرش ، وليس معنى هذا اننا نطلب اقامة الجمهورية واننا متطرفون كما يزعمون ، بل معناه اننا كأمة راغبة فى الحياة الدستورية يجب أن تسعى فى أن تكون حياة دستورية بكل معنى الكلمة والعرش للأمة لا لأفراد منها ، فكل خير يصبب الأمة يتوى مكانة العرش ويزيد فى التقاف الشعب حوله .

ولم تتعرض (الرثيد) التى أصدرها عبد القادر حمزة بعد تعطيل (البلاغ) وجريدة (المحروسة) لمواد الدستور التى فصلت حقوق الملك .

القصر والوزارة الدستورية الأولى :

كان لابد من حدوث صدام سريع بين الملك الأوتوقراطى النزعة وسعد زغلول الزعيم الدستورى . وقد بدأ هذا الصدام بتدخل القصر فى تشكيل الوزارة واختيار الوزراء ، ثم برز مرة ثانية بعد أن خلا كتاب الملك مؤاد الى سعد زغلول الذى عهد اليه بتولى الوزارة من الاشارة الى سبب اختياره لسعد باشا لتولى الوزارة وهو ثقة الأمة فى الانتخابات . وكان قصد الملك من ذلك هو انكار الأساس الدستورى لقيام الوزارات وسقوطها واغفال سلطة الأمة وحققها فى اختيار حكامها ، لكن سعدا أجاب على هذا الانكار فى جوابه الى الملك فقد جعل أول سبب لولايته الحكم ثقة الأمة وضرورة احترامها .

وقام خلاف آخر أشد بين الوزارة والقصر حول تعيين خمسي أعضاء مجلس الشيوخ ، فرأى الملك أن التعيين من حقه وحده بينما رأى سعد أن الملك مباشر سلطاته من خلال الوزراء ، والتجأ الطرفان الى التحكيم الذى أقر وجهة نظر سعد بأن أساس الحكم

هو أن الملك لا يتولى سلطته الا بواسطة وزرائه . وقد قبل الملك فؤاد على مخض هذا الحكم وانتهاز فرصة فشل مفاوضات سعد — مكدونالد ليضع العراقيل امام الوزارة حتى تضطر الى تقديم استقالتها .

وهكذا بس للوزارة في الازهر عن طريق حسن نشأت الذي عينه الملك مكافأة له على هذه الدسائس وكيلا للديوان الملكي ورئيسا له بالنيابة والانعام عليه بالوشاح الاكبر من نوط النيل دون علم الوزارة وموافقتها ، فما كان من سعد الا أن قدم استقالة وزارته الى الملك بعد أن كاشفه بأن أناسا من كبار الموظفين المنتمين الى القصر يستخدمون اسم جلالته لمحاربة الوزارة في الخفاء ونتيجة للثورة التي كادت تنطلع في البلاد تراجع سعد عن استقالته ، بعد أن وافق الملك على طلبات سعد الخاصة بمسئولية الوزارة عن الازهر وعدم انفراد الملك بمنح الرتب والنياشين وأن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية تبعية فعلية والا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول الا باطلاع الوزارة وموافقتها وانتهت الازمة لصالح سعد زغلول والحكم الدستوري .

وقد تجاهلت كل من صحيفة (البلاغ) و (المحروسة) ما كان بين الملك وسعد زغلول من صدامات حول تشكيل الوزارة او حول تعيين أعضاء مجلس الشيوخ .

بل نجد أن (المحروسة) نشرت مقالا بعنوان (الخلافة مسألة اسلامية سياسية مصرية) ، لعمود وهبه — نائب قوبسنا — أيد فيه فكرة الخلافة التي كان يسعى اليها الملك فؤاد في ذلك الوقت على الرغم من اعتراض سعد زغلول عليها فقال الكاتب « أن شعب مصر أحق شعب بالقيام بأعباء الخلافة وملكه أحق

الملك بتوليها والأزهر وليد ارادة أول خليفة كان في مصر ، فهم اذا عملوا لها فانما يكونون حلقة اتصال بين الخلافة الماضية والحاضرة وليقوموا بالدعوة الى مؤتمر اسلامي عام يكون مركزه جامعتهم القديمة يقرر في الخلافة حقنا .

الا ان جريدة (البلاغ) واثاء اضراب الأزهر اشارت الى وجود « أيدي خفية شريرة تعمل في الدس بين طلبة الأزهر » وطالبت بقطع الأيدي التي تعمل في الخفاء ضد الوزارة . ونعتقد ان الجريدة كانت تقصد بذلك القصر الا ان الجريدة تراجعت بعد ذلك فنسبت الى الانجليز تدبير هذه الدسائس الخفية لتفريق كلمة الأمة .

وعندما قدم سعد استقالته الى الملك اكدت (البلاغ) على وجود وسائل خفية تمنع الوزارة من المضي في عملها الذي استعدت له .

وحاولت (البلاغ) جهدها أن تثبت انها لا تقصد الملك من قريب أو بعيد ولذا عمدت الى التاكيد على مبادئ الملك الدستورية وحبه لأمة . وبعد انتهاء الأزمة كتبت (البلاغ) « انه من حسن حظ مصر انها رزقت بملك كريم لا يرضن على أمة بما يؤهلها لأن تبارى الأمم الحرة » .

وسرعان ما وقع حادث مقتل السردار لي ستاك وقدم سعد استقالة وزارته التي قبلها الملك . وبذلك سنحت الفرصة للملك ليظهر وجهه الديكتاتوري فيختار أحمد زيور رئيسا للوزارة والذي كان العوبة في يد القصر ، وتم في عهد وزارته توجيه أولى ضربات القصر الى الدستور والحياة النيابية (والتي تعرضنا لها بالتفصيل في الفصل السابق عن الحياة الدستورية) .

القصر ومحاولة هدم الوفد :

عمد القصر الى محاولة هدم الوفد من الداخل عن طريق حسن نشأت الذى شجع حركة الاستقالات من الهيئة الوفدية ، وقد أسند الأعضاء المستقيلون سبب استقالاتهم الى أن الشكوك تحيط بالوفد من جهة اخلاصه الواجب لجلالة الملك . وكانت الخطوة التالية أمام القصر هي تأليف حزب الاتحاد الذى ضم كل من استقال من الهيئة الوفدية . وعمد حسن نشأت الى التنويه عن مؤازرة الملك لهذا الحزب الذى يستهدف مناضلة الحزب المشكوك فى اخلاصه للعرش .

وقد تناثرت الأقاويل حول عدم ولاء الوفد للعرش منذ أن وقع الاعتداء على حياة سعد زغلول فى يوليو عام ١٩٢٤ ، فقد تطور التحقيق فى حادث الاعتداء الى تحقيق فى مؤامرة لقلب نظام الحكم ، قبل انها تهدف الى ارجاع الخديو السابق الى عرشه بالقوة وجاء فى التحقيق اسم السيد حسين القصبى عضو الوفد وتدخل حسن نشأت فى سير التحقيق فكان يحضر جلسات التحقيق للتأثير على القضاة وتوجيه الدعوى الوجهة التى يريد .

وأشارت جريدة (المحروسة) فى الفترة التى أعقبت التحقيق فى حادثة الاعتداء على سعد مباشرة الى أن هناك شائعات تدور حول وجود مؤامرة ضد العرش تهدف الى قلب نظام الحكم الحاضر وأكدت الجريدة على أنه لو أسفر التحقيق عن صحة هذه الشائعة فإن من الواجب على كل مصرى أن يدل على الذين اتفقوا على الاشتراك فى هذه المؤامرة أو الذين حرضوا عليها أيا كان مركزهم » لأننا لا نوقر رأسا مهما عظم أمام الاحتفاظ

بالعرش المفدى » . وكان هذا معنى ثقة الجريدة الوفدية فى ابتعاد
الوفد عن الاشتراك فى أية مؤامرة ضد نظام الحكم .

وبصفة عامة لم تقف الصحف الوفدية مكتوفة الأيدي أمام
هذه المحاولات التى كان يقوم بها القصر لهدم الوفد . . فقد ركزت
الصحف الوفدية مقالاتها فى هذه الفترة حول موضوعين . .
الموضوع الأول هو مهاجمة حزب الاتحاد والحمة عليه بشدة
وأعلان الرفض لوجوده ، والموضوع الثانى هو تأكيد ولاء الوفد
للعرش .

ومن أمثلة هجوم صحافة الوفد على حزب الاتحاد
ما نشرته جريدة (كوكب الشرق) عنه إذ قالت : « ظهر حزب
جديد واتخذ لنفسه مظهرا خادعا ستر وراءه سوء مأربه وانتحل
اسم (الاتحاد) ليخدع به البسطاء . . ولم يكتف هؤلاء الذين
يدعون الاتحاد رباء بما أحدثه حزبهم من الانقسام فى الأمة فجعلوا
ينفثون سمومهم الخبيثة فى ناحية أخرى لا تقل خطرا ، ويتهمون
السعديين — وهم الأكثرية العظمى من الأمة بعدم الاخلاص للعرش
ليفرقوا بين الملك المفدى وشعبه المخلص الأمين » .

وأكد أحمد حافظ عوض ولاء الوفد الكامل للسراى وبالتالى
ولاء الأمة له باعتبار أن الوفد هو الأمة « فالأمة التى التفت حول
العرش باخلاص وولاء . . الأمة التى اعترفت بأنها لم تنل نعمة
الدستور ولم تظفر ببركته الا بعطف جلالة الملك عليها وعلى
الديمقراطية التى يعززها وينصرها . هذه الأمة لتحتقر كل من
يتهمها بأنها غير صادقة للعرش فى اخلاصها وفى ولائها » .

ونوهت جريدة (كوكب الشرق) الى خطورة الزج بالقصر
فى المنازعات الحزبية « لأن العرش يجب أن يكون مقامه على
الدوام قدسيا فوق منازعات الأحزاب ومهاب السياسة » .

كما أكدت (كوكب الشرق) على ولاء سعد زغلول لملك لما كان له من فضل على البلاد في ماضيها وحاضرها فكتبت تقول : « من هو صاحب العرش الذي يزعمون ان سعدا يخاصمه ؟ هو جلالة الملك فؤاد الذي تذكر له مصر اباما بيضاء عليها قبل توليه الحكم ومكارم وافضالا من بعده ، وهو الحاكم الشفيق بشعبه ، الساهر على رقيه ونفعه ، المحبذ لآماله المشجع لنهضته ، الذي يريد لمصر الاستقلال القام الصحيح كما تريده الامة ، والذي كان ولا يزال معيننا لقادة النهضة قلبا وقالبا » .

ووصلت جريدة (كوكب الشرق) في محاولة الدفاع عن الوفد ضد تهمة عدم الولاء للعرش الى حد تملق الملك ونفاقه بشكل بمجه الذوق السليم خاصة وان موقف الملك تجاه الوفد وحيال الازمة الدستورية كان معروفا بالتأكد لهذه الجريدة .

فكتبت « يعيش الملك ، فالملك فؤاد الاول ابن اسماعيل عظيم ابن عظيم وملك في وادي الملوك وسليل بت اختارته الامة المصرية طائعة وخطبت وده مختارة اذ تبنت حبه لها وتغانيه في اسعادها واستكمال وحدتها الوطنية مصر والسودان بالعمل قبل القول » .

وقد استنكرت جريدة (البلاغ) ايضا ما يذاع عن عدم ولاء الوفد للعرش واوضحت خطورة ادعاء حزب الاتحاد انه الحزب الذي يحتكر الولاء للعرش في انه لو فشل في أية انتخابات كما هو مؤكد فسوف يكون مركز العرش امام الشعب سيئا جدا .

وزاملت (البلاغ) (كوكب الشرق) في مداينة الملك فحملت حسن نشأت وحده كل المسئولية فيما تعانيه البلاد وأكدت انه يخفي الحقائق عن الملك ولولا ذلك لما سمح الملك بقيام حزب

الاتحاد بالدعاية باسمه ولما سمح بأن تنتهك وزارة زيور الدستور .
وقد أسندت الجريدة أيضا لوزارة زيور مسئولية تعطيل الحياة
النيابية دون الملك ، بل واتهمت الوزارة بأنها « رفعت الى جلالته
أرقاما غير صحيحة تنبئ بأنه حائز لثقة النواب المنتخبين » . .
وأكدت (البلاغ) على أن المصريين يعتبرون العرش ممثلا للوطن
فى عظمته وجلاله وان العرش يمثل ما فى الوطن من عزة وقوة
وكرامة فكل ما يمس العرش يمسهم بطريق مباشر وكل اساءة
تصيبه فهى صائبتهم لا محالة .

وبمناسبة عيد الجلوس الملكى هاجمت (البلاغ) الوزارة
الزبورية لاجبارها المواطنين على اقامة الزينات ، والموظفين على
السفر الى الاسكندرية حيث يقيم الملك لتقديم فروض الطاعة والولاء
بهذه المناسبة . واعتبرت (البلاغ) هذا التصرف حماقة من الوزارة
شوهدت به مجال الحب الخالص من الشعب للملك « فهم يسعون
الى المقابلات لانهم يتشرفون بها لا لان الوزارة تستأجرهم لها ،
ويقومون الزينات لانهم يفرحون بالعيد فرحا مستقرا فى أعماق
قلوبهم لا لان رجال الادارة يأمرؤنهم . وليس تدخل الوزارة
والادارة فى هذا كله الا تطفلا ضارا فى معناه وفى عاقبته . .

وعمدت جريدة (البلاغ) الى الايقاع بين الوزارة والقصر
والعمل على احراج الملك لتأييده الوزارة فقالت « مامعنى القول
بأن الوزارة باقية فى مناصبها بثقة جلالة الملك ، أيريدون أن
يقولوا ان جلالته ليس ملكا دستوريا تتمشى ثقته بالوزارة مع ثقة
البرلمان أيريدون أن يقولوا ان عهد جلالة الملك فؤاد عهد حكم
استبدادى مطلق وان جلالته يبقى الوزارة وبرضى عنها وان فقدت
ثقة البرلمان والبلاد » ؟ . الا أن الجريدة سرعان ما تنفى كل هذا
وتقول « فبئس ما يدعون ، بئس العيب الذى يحاولون الصاقه
بالذات الملكية التى رفعها الدستور فوق كل مسئولية محتاطا فى

ذلك بتعليق تنفيذ كل أمر تصدره على امضاء الوزير أو الوزراء المسئولين » وهكذا أبعدت (البلاغ) الملك عن مسئولية تعطيل الدستور ، بينما اتهمت الوزارة بأنها ثائرة على الدستور وعلى جميع السلطات الدستورية التي نظمها الدستور غيى « ثورة على العرش كما هي ثورة على الأمة والبرلمان » .

وأشارت بعض الكتابات(*) التي تناولت صحافة هذه الفترة الى قيام الصحف الوفدية أو قيام بعض الصحفيين بالهجوم على الملك لموقفه من المعركة الدستورية التي حدثت فى عهد زيور ، ورأت فى هجوم هذه الأقلام على ما أسمته (الرجعية) هجوماً على الملك . الا أننا نرى من تتبعنا للصحافة الوفدية فى هذه الفترة أن لفظ الرجعية والرجعيين كان يطلق على الأحزاب المعادية للوفد فقد أطلقت هذه الصحف على الحزب الوطنى لقب حزب الرجعيين كما أطلقت على حزب الاتحاد وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب بعد ذلك . بل على العكس كان الشيء الواضح فى هذه الفترة هو دفاع الصحافة الوفدية عن الوفد ضد اتهامه بالخروج على العرش بتأكيد ولائه للسراى وللملك والمبالغة فى هذا التأكيد الذى وصل الى حد النفاق — كما سبق أن ذكرنا — ونعتبر أن المقالات التى استخدمت فيها فعلاً لفظ الرجعية للتعبير عن الملك هى المقالات التى نشرها العقاد عام ١٩٣٠ فى عهد وزارة صدقي والتى عرضته للمحاكمة والسجن بتهمة العيب فى الذات الملكية فعندما يكتب العقاد عن تاريخ الرجعية ضد الحركة الوطنية وانها كانت أحد أسباب نفى الزعماء فى بداية الحركة الوطنية عام ١٩١٩ لابد أن يتطرق الذهن على الفور الى الملك اذ اننا لا نستطيع أن

(*) انظر راسم الجمل ، عباس العقاد ، دار المعارف ، ١٩٧٩ ، ص ٧٨ — ٧٩ .

ص ٧٨ — ٧٩ .

نقول هنا أنه بقصد بها حزبا من الأحزاب وسوف نتعرض لهذه المقالات بشيء من التفصيل فيما بعد . ونتساءل في سبيل التدليل على كلامنا ما الذي كان يمنع أن يتهم العقاد بالعيب في الذات الملكية في عهد وزارة زيور ، مادام كان بقصد بالرجعية الملك كما اتهم بها في عهد وزارة صدقي ، وهما عهدان متشابهان من ناحية أنهما من العهود غير الدستورية ، وأنهما وضعا القوانين العديدة لتكبيد الصحافة .

الصحافة الوفدية وعزل حسن نشأت :

على الرغم من أن اقضاء حسن نشأت من منصبه كوكيل للديوان الملكي ورئيسا له بالنيابة تم بناء على أوامر اللورد لويد بحجة أن مصلحة الملك تتطلب ألا يتدخل موظف في القصر في الشؤون الادارية لتحقيق أغراض سياسية واضحة ، إلا أن البلاد قد غمرها الفرح بهذا العزل واعتبر الرأي العام اقضاء حسن نشأت مقدمة لعودة الدستور ولم يخفف من هذا الفرح ان جاء اقضاؤه بناء على تدخل الانجليز .

وعبرت الصحف الوفدية عن ابتهاجها العظيم بإبعاد حسن نشأت إذ رأت في هذا الإبعاد الضربة القاضية لحزب الاتحاد الذي تأسس على سائس حسن نشأت ، وقامت هذه الصحف بالرد على جريدة (الاتحاد) التي صرحت بأن إعفاء حسن نشأت إنما تم بناء على تدخل الوفد لدى اللورد لويد وبينت ما في ذلك من اعتداء على استقلال البلاد . . فقد أعلنت جريدة (البلاغ) أن أعمال نشأت باشا هي التي أدت إلى تدخل اللورد لويد في مسألة نقله وإن الوزارة هي التي قبلت هذا الإبعاد وهذا النقل . فتصبح

بذلك هي التي قبلت بالاعتداء على استقلال البلاد وانه لا دخل للوفد في ذلك .

واستنكر عبد القادر حمزة ما نشرته الجريدة نفسها من ان نشأت باشا مستهدف منذ عامين للمساعي الخسيسة والديسائس الدنيئة وان استقالة سعد زغلول كانت احدى هذه الديسائس فرد حمزة على الجريدة قائلا : « يديهى أن بشعر حزب الاتحاد بأن الضربة التي أصابته في نشأت باشا قاطلة وأن الجو الذي يعيش فيه الآن يظهر أنه جو مقت له لجناياته على الأمة والدستور .. وبديهى أيضا ان يحاول هذا الحزب تسليية نشأت باشا بكلمة دفاع عنه وعن أعماله فان كلمة كهذه هي أقل ما ينتظر منه لرجل ضحى بمصلحة أمته ويفضائل نفسه لأجل أن ينشئه ويعمر بالمال خزائنه .. ولكنه ليس من المفهوم أن يعمى حزب الانحاد في كلمة الدفاع عن نشأت باشا حتى ليسىء اليه وينشر للناس صفة كانت منسية وليس في نشرها الا التدليل على نوع الروح الرجعية التي حاربت الأمة ومازالت تحاربها منذ أن استقالت وزارة الشعب إلى اليوم » .

وأوضح عبد القادر حمزة ديستائس حسن نشأت للوزارة الوفدية والتي أتت الى استقالتها ومنها احاطة سعد زغلول وهو في أوروبا للتفاوض مع مكدونالد بنطاق شديد من الجاسوسية ومسألة الأزهر التي قامت الأدلة على وجود أيدى خفية وراءها أثارتها ، لتكون احدى وسائلها في انعكير الجو أمام الوزارة . ولم يبق شك لدى الوزارة ان حسن نشأت والذي كان آنذاك وكبلا لوزارة الأوقاف هو محرك هذه الأيدى ، ثم نقل من وزارة الأوقاف الى وكالة الديوان الملكي مع اعطائه لقب (رئيس بالنيابة) والانعام عليه بوسام .. فلم نستطع الوزارة ان تقبل ذلك فأحتجت عليه واستقالت .

ونتيجة خوف عبد القادر حمزة أن يفهم من هذا الكلام أن للملك دورا في هذه الدسائس أسرع بتوضيح أن الملك لم يكن يدري شيئا من هذه الدسائس وأنه ما كاد يقف عليها من سـعد باشا حتى أمر فارتد كل شيء الى نصابه وجيء لسعد باشا بالأمر الكريم الذى كان قد صدر بتعيين نشأت باشا رئيسا للديوان الملكى ونيله بتوقيعه .

وفى وسط هذه الأحداث يصدر قرار بحفظ التحقيق فى قضية المؤامرة على العرش . ويجد عباس العقاد الفرصة سانحة لمهاجمة حسن نشأت واتهامه بأنه هو الذى أوصى بتلفيق هذه القضية رغبة فى أن يظهر أمام العرش بمظهر الرجل الذى لا غنى عنه فى حفظ قوائمه .

وهكذا كان عزل حسن نشأت وإعلان حفظ التحقيق فى قضية المؤامرة يعد نصرا للوفد على السراى ووسائلها ضده .

وقد تميزت الفترة التى عاد فيها الدستور بناء على التدخل البريطانى بتقييد سلطة القصر لصالح الانجليز ، اذ قامت سياسة الأحزاب المؤتلفة فى ذلك الوقت على مهادنة الاحتلال خوفا من أن يطلق يد السراى مرة أخرى للعبث بالدستور .

الملك والوزارات الائتلافية :

١ - وزارة عدلى يكن :

قامت العلاقة بين القصر وعدلى يكن على أساس من التفاهم فلم يحدث بينهما ما يكثر صفو العلاقات فيما عدا معارضة الأزهريين مسعى الوزارة العدلية لوضع نظام جديد للمعاهد الدينية . وشكوا الى دار المنسوب السامى . وقد حاولت (البلاغ)

أن تثبت أنهم بمسلكهم هذا إنما هم خارجون عن إرادة الملك وقد تقدمت الوزارة بالفعل إلى مجلس النواب بمشروع قانون ينظم سلطة الملك في المعاهد الدينية خاصة بعد أن رفضت هذه المعاهد تقديم ميزانيتها الخاصة إلى لجنة الأوقاف التابعة للمجلس على أساس أنها تخضع لإشراف الملك ، وقد أثارت جريدة (البلاغ) لهذا المشروع وبينت مواده ، إذ نصت المادة الأولى منه على أن استعمال سلطة الملك فيما يخص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية يكون بواسطة رئيس مجلس الوزراء ونصت المادة الثانية على أن ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية تكون بقانون وطالبت الجريدة بسرعة إقرار القانون .

كما قام مجلس النواب الائتلافى فى هذه الفترة بكشف بعض المخالفات المالية لرئيس الوزراء السابق أحمد زيور والتي تمس الشرف والنزاهة فنجد جريدة (البلاغ) تهاجم زيور باشا وتعرض بالملك ضمنا إذ أنها قالت : « هذا هو الرجل الذى اعتمدت عليه القوة فى حل مجلس النواب وتعطيل الحياة النيابية وارهاق البلاد طلبا لإحلال السلطة الفردية محل سلطة الأمة » .

ونستطيع أن نفهم بوضوح أن المقصود بالقوة هنا هو الملك كما أيدت جريدة (البلاغ) مناقشات مجلس النواب حول التمثيل الخارجى وأظهرت دور حسن نشأت فى تعيين كثير من جواسيسه موظفين فى المفوضيات المصرية فى الخارج مما أساء لسمعة مصر خارجيا وأظهر للناس هناك سوء أخلاق المصريين فكان التمثيل الخارجى من أجلهم ضررا لا نفعاً .

٢ — وزارة عبد الخالق ثروت :

أراد الملك فؤاد السفر إلى أوروبا فى رحلة رسمية فى صيف عام ١٩٢٧ . ولم تتم هذه الرحلة إلا بعد نضال دستورى مع الملك

الذى أراد لرحلته أن تكون رحلة ملك مطلق فلم يدع ثروت باشا رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الوقت نفسه لاصطحابه ، على حين أن المؤلف في النظم الدستورية أن يصطحب الملك وزير خارجيته في مثل هذه الرحلات . وسرعان ما هبت قوى الائتلاف تساند ثروت في وجه الملك ، فقد أعلن سعد زغلول وقوفه الى جانب ثروت واشترط أن يصطحبه الملك في رحلته ، كما أحجم البرلمان عن فتح اعتماد لنفقات الرحلة الملكية ولما أدرك الملك فؤاد أنه لن يستطيع اختراق هذه الجبهة المتحدة ضده أذعن في النهاية وأن دفعه غروره وصلفه الى رفض ركوب ثروت باشا معه في اليخت المحروسة ، فاستقله وحده وحاشيته وسافر ثروت باشا على ظهر سفينة أخرى والبقى بالملك في أوروبا .

وقد أشارت جريدة (البلاغ) الى ضرورة أن يصطحب الملك معه رئيس الوزراء خاصة اثناء زيارته الى بريطانيا اذ أنه من المتصور أن السياسة البريطانية ستحاول الاستفادة من رحلة الملك ونزوله ضيفا على ملك إنجلترا في التفاهم حول القضية المصرية .

وقد أكدت جريدة (البلاغ) هذا المعنى بعد وقوع أزمة الجيش(*) اذ أن المصلحة الوطنية أصبحت داعية الى ضرورة سفر بعض الوزراء مع الملك لازالة ما علق في النفوس على أثر هذه الأزمة وحتى يكون نقدر الشعب الانجليزى للنفسية المصرية ولاثر الحكم النيابى في العلاقات بين البلدين سلبيما .

(*) عندما أصرت بريطانيا على عدم نظر مجلس النواب قانون اصلاحات الجيش ، وما نبهه من تهديد عسكري بتحريك قطع من الاسطول الانجليزى الى الموانى المصرية .

وهددت الجريدة بطرف خفى بأن البرلمان لن يقر نفقات الرحلة ما لم يصطحب الملك وزيره الأول . وأكدت (البلاغ) أنه مادامت الأمة هي التى سندفع نفقات الرحلة فلا بد أن يكون لها نوع من الرقابة عليها عن طريق وجود وزير مسئول يرافقها .

وأشارت الجريدة بشكل غير مباشر الى أن التكاليف التى طلب القصر اعتمادها كمصاريف للرحلة مبالغ فيها « فالمعروف أن جلالة الملك وحاشيته سيكونون ضيوفا فى إنجلترا على ملكها وفى البلجيك على ملكها وفى فرنسا على حكومتها ان لم يكن فى المرور بها أول مرة ففى العودة اليها بعد ذلك » .

وقد أعلنت (روزاليوسف) رفض مجلس النواب اعتماد مبلغ عشرين ألف جنيه لرحلة الملك على أساس أنه لابد للملك أن يصحب معه رئيس وزرائه حتى تصبح الزيارة رسمية . كما أشارت الى عناد الملك الذى أعلن عن طريق توفيق نسيم رئيس الدewan الملكى لسعد زغلول أنه لا يساوم وسواء وافق المجلس أو لم يوافق على الاعتماد فسوف يسافر دون أن يصطحب معه نروت باشا .

الا أنه يجد فى الأمر جديد يتدخل المستر بترسون المندوب السامى بالنيابة الذى يطلب من الملك اصطحاب رئيس الوزراء اذ أن الحكومة البريطانية ترى أن هذه الزيارة الملكية فرصة سانحة لاجراء المناقشات الاولى والمفاوضات التمهيدية لبحث المسائل المعلقة بين مصر وإنجلترا ، وبالفعل يقرر الملك اصطحاب عبد الخالق تروت معه بناء على هذه الأوامر الانجليزية ويعلن عبد القادر حمزة أنه كان يرجو أن يوافق الملك على هذا وقبل أن « يحظى مستر بترسون بمقابلة جلالة الملك » ، أو بمعنى آخر وقبل أن تتدخل بريطانيا فى الأمر . وأكد حمزة أن سفر تروت باشا مرغوب فيه من الانجليز والمصريين على السواء ، فاما الانجليز فان

حكومتهم دعت الحكومة المصرية دعوة صريحة الى فتح باب التفاوض معها فى التحفظات الاربعة ، ويدبى أنه اذا أريد الحديث فى التحفظات وفى شأن خطير كسوية العلاقات السياسية بين إنجلترا ومصر فنروت باشا هو الرجل المتعين فى هذا الوقت لهذا الغرض لأنه من جهة رئيس الحكومة المصرية ووزير خارجيتها بالنيابة ومن جهة أخرى صاحب تصريح ٢٨ فبراير وتحفظاته وأما المصريين فقد رغب مجلس نوابهم النظر فى الاعتماد المالى المطلوب لتنفيذ الرحلة حتى تتبين نية الملك هل بصطحب وزيره أم لا .

وتنشر (البلاغ) انباء الاستقبالات المعدة للحفاوة بالملك عند وصوله الى لندن وتنشر الى أن هذا الاحتفاء سسر كل المصريين خاصة وإن جلالة الملك يستقبل استقبال رؤساء الدوا المستقلة .

الا أنها تعلن تحفظها فى الوقت نفسه على هذه الحفاوة المعدة لاستقبال الملك وذلك للصبغة السياسية التى نصطبغ بها الرحلة وخوفا من أن تصرف مظاهر الاحتفاء الابصار عن القضية الأساسية التى ذهب رئيس الوزراء لبحثها « فليست القضية اقامة حفلات ولا مظاهر اكرام وانما هى حقوق منعها عنا الانجليز ولن تحملنا هذه الاحتفالات على التفريط فى حقوقنا المقدسة » .

وتابعت صحيفة (البلاغ) اخبار الرحلة الملكية فى فرنسا وانجلترا وايطاليا من خلال التلغرافات الخاصة التى كانت تصلها .

وتوفى سعد زغلول فى هذه الفترة وكتبت (روزاليوسف) تلوم الملك لعدم ارساله برقية تعزية الى أسرة الفقيد .

كما حملت (روزاليوسف) على الملك بخصوص ما قيل من

رفضه اقامة تمثالين لسعد زغلول اتدهما بالقاهرة والثاني
فى الاسكندرية والتوقف عن انشاء ضريح سعد . وقد تعرضت
(روزاليوسف) للهجوم من جريدة (الاتحاد) واتهمتها بعدم الولاء
للعرش . وحاولت (روزاليوسف) أن تدافع عن نفسها بأنه ليس
من الاخلاص لصاحب العرش وليس من مصلحة البلد أن يكتب
ما يشتم منه أن فى البلد فئة لا تدن كما يجب بكل الاخلاص وكل
الحب والاجلال الواجبين للعرش .

وقامت جريدة (البلاغ) بحملة قوية ضد القصر لرغبته فى
الاحتفال بعيد الجلوس الملكى والذى وافق اقتراب الاحتفال
بذكرى الأربعين لوفاة سعد زغلول .

فقد اظهرت خطر هذا الاحتفال فى أنه قد يولد شعورا لس
من مصلحة جلالة الملك اذ أن حزن الشعب على زعيمه بالغ أعماق
قلبه فسوف لا يرى مظاهر الاحتفال الا بعين الكره والامتعاض
وقدمت الجريدة نصيحتها الى رجال السراى بعدم اتخاذ ذكرى من
تكريات جلالة الملك فرصة لتحدى الشعب فى حزنه . وتحدى
القصر اراده الأمة واستمر فى احتفاله كالمعتاد وبسطق الأنوار
واطلاق الألعاب النارية وغيرها .

وبعد انتهاء الاحتفال وصفت جريدة (البلاغ) جو الحزن الذى
كان سائدا ومخيما على كل المصريين فكبت تقول « أضئت الثريات
الكهربائية على أبواب الوزارات والمصالح فى القاهرة احتفالا بعيد
الجلوس الملكى ولكن هذه الأنوار كانت كأنها أنوار عابدة لا يلتفت
إليها أحد أو كأنها قائمة فى صحراء » . وبينت الجريدة كيف كان
الاحتفال هزيلا فى الأقاليم المصرية المختلفة ، « ففى المنيا وعلى الرغم
من الضغط الشديد الذى لجأ اليه مأمورو المراكز فى هذه المديرية
فان الذين وفدوا الى عاصمة المديرية لحضورها قلبون فكان المأمور

يدخل على المدير في التشريفات وليس بجائنه سوى أفراد لا يبلغ عددهم أصابع اليد الواحدة .

وقد هاجم عباس العقاد رجال القصر هجوما صريحا وبين انهم في سبيل المظاهر أرادوا أن يجرحوا شعور الأمة وأن بقيوا سدا بين الأمة والعرش وأن يعلنوا عن أنفسهم أنهم أناس يتملقون سعدا حيا ولا يقدرّون ذكره متا . ووضح العقاد أن الأعباس الملكية يجوز أن تمنع مظاهرها اكراما لشعور شعب أو شعور زعيم ومنعها بعد موت الزعيم أوجب وأولى لأنه أدل على الاختيار والتقدير وأكد على أن الأمة التي تعرف واجبتها نحو عرشها لا تستطيع أن تكون محزونة ومحبورة في آن واحد ولا هي بقادرة على أن تبكى اليوم وتضحك في غد ذلك اليوم .

كما كتب العقاد مقالا عنيفا آخر ضد رجال القصر في هذه الفترة تساءل فيه عن السبب في أن يكون للقصر أشباع غير أشباع الحكومة والبرلمان يفرضهم فرنسا على الأمة وأشار الى أن هؤلاء الأشياء دائما لا يكونون الا من أعداء الوزارة ومن الحزب الذي بناوىء الدستور ولا نرضى عنه الأمة وأن القصر يعتمد على القوة الأجنبية في التخلص من الحكومات الدستورية .

وإذا أمعنا النظر في كلام العقاد وجدناه يحمل بشكل صريح على الملك الا أن العقاد تراجع سريعا في المقال نفسه فحاول أن يفصل بين القصر والملك بقوله « فان كان هناك ملك على الأرض يطمع في السلطة المطلقة ولا يرضى بنصيب الملك الدستوري فملك مصر آخر من يصح فيه هذا الظن وتعتقل منه هذه الميول » . وكان هذا بالطبع تناقضا معينا فلا يمكن الفصل بين القصر والملك ، ورجال القصر انما هم بتنفيذ أوامر ونواهي الملك . وان كنا نجد بعض العذر للكاتب إذ أن عقوبة العيب في الذات الملكية كانت

مسلطة عليه ، كما كانت نهمة عدم ولاء الوفد للعرش جاهزة
ومسلطة عليه وعلى الوفد كذلك .

٣ - وزارة مصطفى النحاس :

لم يحدث صدام مباشر بين الملك والوزارة اذ كان الملك
يبىء النبة لاقتضاء مصطفى النحاس بعد أن زهد فى الحكم
الدستورى الذى استمر ما بقرب من عامين . ولذا اتفق القصر
مع الاحرار الدستوريين على شق الائتلاف فاستقال عدد من
الوزراء واستغل الملك هذه الاستقالات واتخذها ذريعة لاقالة
الوزارة رغم ما كانت تتمتع به من بقية الاغلبية . ونص خطاب
الاقالة على أنه « لما كان الائتلاف الذى قامت على أساسه الوزارة
قد أصيب بصدع شديد فقد رأينا اقالة دولتكم » . وكلف محمد محمود
بتأليف الوزارة الجديدة فى يونيو ١٩٢٨ . وأوضحت جريدة (البلاغ)
أن الوزارة لم تؤسس على الائتلاف حتى تبين ضعف حجة الملك
فى اقالة الوزارة ولذا نشرت نص الامر الملكى الذى صدر الى
النحاس بتأليف الوزارة مؤكدة على أنه لم يحتو على أن الوزارة
استندت الى النحاس على أساس الائتلاف ، ونشرت ايضا رد
النحاس على هذا الامر والذى أعلن فيه قبوله الوزارة دون التطرق
الى الائتلاف . وأكدت الجريدة على عدم جواز اقالة الوزارة
بسبب تصدع الائتلاف الذى لم تقم فى الأصل على أساسه .

وقد ركزت الصحف الوفدية هجومها على الاحرار
الدستوريين والانجليز باعتبارهم المسئولين عن اقالة الوزارة ولم
تتطرق الى الملك أو السراى ومسئوليتهما عن هذه الاقالة .

وهاجمت الصحف الوفدية الحزب الوطنى ورئيسه واتهته
بمعاداة العرش « وأنه استغل وظيفته فى مجلس النواب ليدعو

الى اقتراح بإلغاء مجلس البلاط اذ أنه وكبل عن دائرة صاحبة السمو والدّة الخديو السابق وعن دائرة أخرى تطالب غى قضاياها النى يؤجر عليها بإلغاء مجلس البلاط .

ولم تتطرق الصحف الوفدية أيضا الى علاقة الملك بالوثائق المزيّفة التى نشرتها جرائد المعارضة والمعروفة باسم الأمير سيف الدين . واقتصر الأمر على مشاحنات قامت بين الصحف الوفدية والصحف المعارضة حولها .

الملك والأزمة الدستورية الثانية :

استصدر محمد محمود مرسوما ملكيا بتعليق الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد . وانتقلت السلطة التشريعية خلال هذه الفترة الى الملك عن طريق مباشرتها بمراسيم لها قوة القانون . وبذلك أصبحت السلطة الفعلية مركزة فى يد الملك الذى حكم من خلال وزارة من صنعه ودون رقابة شعبية .

ومن تتبعنا لأهم الصحف الوفدية فى هذه الفترة سواء الصحف الوفدية أو الصحف التى أصدرها الصحفيون الوفديون بعد تعطيل صحفهم نجد انها كلها دون استثناء لم تتطرق الى علاقة الملك بهذه الأزمة اذ ربطت هذه الصحف بين الأزمة الدستورية والانجليز من جانب والأحرار الدستوريين والوزارة من جانب آخر ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل وصفت بعض الصحف الوفدية مثل صحيفة (البلاغ) الملك غوّاد بأنه ملك دستورى يترك لحكومته دائما أن تتقدم للأمة بأعمالها فاما رضبت هذه عنها فقبلتها واما لم ترض فرحتها .

وتسقط وزارة محمد محمود ونجرى انتخابات يفوز فيها الوفد ويتولى النحاس تشكيل الوزارة نى أول يناير عام ١٩٣٠ ويسنّف

المفاوضات التي بدأها محمد محمود إلا أنها نبوء بالفشل فبجدها القصر فرصة أخرى مواتية لقلب الحياة الدستورية من جديد . . ولذا عمد القصر الى تعطيل اعمال الوزارة واهمال رغباتها والامتناع عن توقيع المراسيم بقصد شل اعمالها ودفعها الى الاستقالة وبالفعل امتنع الملك عن توقيع مرسوم قانون محاكمة الوزراء كما حدث خلاف بين الوزارة والقصر حول تعيينات الشيوخ .

وقدم النحاس استقالة وزارته في ١٧ يونيه عام ١٩٢٠ ، كما توجه الى مجلس النواب واعلن استقالته حيث نار النواب وهاجوا وسبوا المجلس روح التنديد بالمحاولات التي تقع من جانب القصر لارغام النحاس على الاستقالة . ووقف عباس العقاد النائب الوفدي وصاح : « الا فليعلم الجميع ان هذا المجلس مستعد ان يسحق أكبر رأس في البلاد في صيانة الدستور وحمابته » فقول هذا التهديد للقصر بالتصفيق الحاد المتواصل من النواب وأدرك أحمد داهر خطورة الأمر فوقف صائحا مضطربا : ما هذا يا أستاذ عباس أنا لا أسمع بهذا الكلام ثم امر بحذف العبارة من محضر الجلسة . وقد علقت جريدة (السياسة) على هذه العبارة بقولها : « سترى الأمة غدا أن هذه العبارة تعبر بالفعل عن نفسة الوفد ونوابه ولولا هذا لما صفق النواب » .

وفي ١٩ يونيه أصدر الملك فؤاد أمرا بقبول استقالة الوزارة وتولى اسماعيل صدقي تأليف الوزارة الجديدة في ٢٠ يونيه لنبدأ الازمة الدستورية الثالثة .

وعلى الرغم من أن جريدة (البلاغ) نشرت وصفا تفصيليا لما جرى في الجلسة التي أعلن النحاس فيها استقالته إلا أنها تجاهلت نهاما عبارة العقاد وما تبعها من أحداث . وأما جريدة

(كوكب الشرق) فقد أبدلت عبارة العقاد وأحلت محلها « ان البلاد جميعا على استعداد لمواجهة الظروف وملاقاة الصعاب » .

رقد حملت جريدة (البلاغ) على الملك وحملته مسئولية هذه الأزمة لما نضعه من عراقيل أمام الوزارة الدستورية . الا أنها اتبعت أسلوبا غير مباشر فى هذا الهجوم اذ ذكرت أن البريد حمل لها عدة رسائل بعرب أصحابها عن حزنهم العميق على أن يكون فى مصر دستور وأن يكون الدستور هدفا للصدمات فى كل وقت فى حين أن صاحب الجلالة الملك هو القائل فى أمره الكريم رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ . . وسبرت الجريدة نص الأمر الملكى الذى صدر به دستور ١٩٢٣ . . وللناس بعد ذلك أن يتعجبوا من أن الوزارة تربد حماية هذا الدستور فلا تستطيع .

الملك والأزمة الدستورية الثالثة :

لم يختلف موقف الصحف الوفدية عن مواقفها السابقة تجاه هذه الأزمة الدستورية فقد تجاهلت معظمها دور الملك فيها وحملت وزارة صدقى والانجليز المسئولية الكاملة . ولكن جريدة (مصر) التى أصدرها أحمد حافظ عوض بعد تعطيل (كوكب الشرق) وشساركه فى تحريرها عباس العقاد قد فندت معظم المواد التى احتوى عليها الدستور الحديد مبنية ما أعطاه الدستور للملك من حقوق مطلقة نزيد على ما كان له فى دستور ١٩٢٣ وناقشت الجريدة المادة (٩٩) من الدستور والتى تتعرض لجريمة العيب فى الذات الملكية ومحاكمة أعضاء البرلمان على آرائهم . فقد رأت الجريدة أن هناك خطورة فى جعل أعضاء البرلمان عرضة لخطر المحاكمة على آرائهم وتفسير عباراتهم واعتبرت تهمة العيب فى الذات الملكية سلاحا خطيرا فى يد السلطة التنفيذية لارهاب النواب والتأثير فى حريتهم ورأيهم وهو ما يناهى وظيفة البرلمان .

وقد عادت الأقاويل ننشر مره أخرى حول مناوأة الوفد للعرش . فقد نشرت جريدة (الوادى) لعبد الحميد حمدى نصريحا لمصطفى النحاس بنفى شبه الحديث الذى حرقه مراسل جريدة دباى اكسبريس وكان هذا الحديث يتناول علاقة الوفد بالعرش اذ ذكر المراسل أن النحاس لم يعترض على مكره انشاء جمهورية فى مصر الا لأنها مخالفة للدستور ، أما تصحيح النحاس لهذا الحديث فقد قال فيه : « ولكن نحن نعتقد اعتقادا جازما بأن اصلح نظام لحكم بلادنا هو نظام الملكية الدستورية ، وليس تعبيرى بأن انشاء جمهورية مناف للدستور الذى أقسمنا على احترامه والذى بنطوى تحته الولاء للملك الا تعبيرا أردت أن أبين غيه بأقوى لهجة اننا متمسكون بنظام الملكية بصصرف النظر عن رأى غيرنا فى أن الدساتير مقدسة أو غير مقدسة » .

وأكدت جريدة (الوادى) فى افتتاحيتها ان خطة الوفد إنما هى أن الملك فوق جميع الأحزاب وأنه لا يسأل عما بفعل (لا نبعة عليه) وأن على كل مصرى أن يعمل معه وقد أقسمنا ضمن حدود الدستور يمين الاخلاص للوطن والملك . وأوضحت الجريدة خطورة مثل هذه الدعاوى فى استهزار التحكم البريطانى فى شئون مصر « اذ أن حماية العرش فى طبيعة المسائل التى لا تتردد انجلترا فى اتخاذها وسيلة التحكم فى أمورها » ولهذا بينت الجريدة أنه على كل مصرى أن يجعل العرش فوق الأحزاب بمنأى عن الخلافات الحزبية وما تجر اليه من مشاكل . . ووجهت الجريدة أنظار المصريين الى ضرورة الحذر مما تنصه الصحف الاستعمارية من الشباك لجرهم الى جعل مسألة العرش مسألة نزاع حزبى لأنها تفتح باب هذا الموضوع باظهار انتصارها لفريق دون فريق فهى تفعل هذا لخدمة غاية واحدة هى أن تجر المصريين انفسهم الى حشر العرش فى منازعاتهم لتهد بذلك الفرصة للاستعماريين .

وبينما جريدة (الوادى) كما رأينا تؤكد ولاء الوفد للعرش كان العقاد فى جريدة (المؤيد الجديد) يحمل حملة صريحة على الملك ، أكد فيها مسئوليته عن الانقلاب الدستورى الذى شهدته البلاد . ووصل الى اتهامه بأنه كان يعمل لحساب الاحتلال ضد ارادة الأمة وأنه كان حربا على الحركة الوطنية منذ قيامها فقد قال : « ماذا كان حصة الرجعيين فى هذا الجهاد ؟ كانت حصتهم أنهم بذلوا كل ما فى وسعهم لتأخير الاستقلال وابقاء الحماية وأنهم مدوا كل معونتهم لاعداء الأمة فى وجه مطالب الأمة وأنهم أوعزوا بنفى فريق من الزعماء وسجن فريق آخر ، وتشيتت شمل الحركة الوطنية بقدر ما استطاعوا من وسائل الإيعاز والاغراء » .

وتجاوز العقاد الهجوم على الملك الى الهجوم على أسرة محمد على بأكملها فاتهمها بأنها بسبب كراهيتها العميقة للدستور وتكبرها عن الاعتراف للفلاحين (العبيد) بالحرية لا كان الاحتلال ولما حدثت فى مصر تلك الأحداث التى تعانى منها البلاد الى الآن وأكد العقاد أن مصيبة الرجعة على هذا البلد أكبر من مصيبة الاحتلال وأنها هى التى مهدت واستعانت به . وهكذا أعلن العقاد أن العرش هو أصل البلاء الذى تعانى منه البلاد .

وبسبب هذه المقالات وغيرها استدعى العقاد لتحقيق معه ووجهت اليه تهمة العيب فى الذات الملكية استنادا الى نص المانتين ١٥٦ ، ١٥٦ مكرر من قانون العقوبات وعلى الرغم من أن العقاد فى التحقيق قرر أنه لم يقصد الملك بهذه المقالات الا أن القضية حولت الى محكمة الجنايات وفى ٣١ ديسمبر عام ١٩٣٠ صدر الحكم على العقاد بحبسه مدة تسعة أشهر حبسا بسيطا . وقد قوبل الحكم من الجمهور بالصمت التام . وحوكم أيضا على محمود غهمى الخضصرى صاحب امتياز جريدة (المؤيد الجديد) باعتباره شريكا للعقاد بالحبس لمدة ستة أشهر . واستمرت البلاد

ترزح نحت حكم صدقي لمدة نزيد عن ثلاث سنوات كان للقصر فيها الكلمة العليا في نسير شئون البلاد . وخلفت وزارة صدقي وزاره عبد الفتاح يحيى التى كانت هى الاخرى أداة طيعة في يد القصر حتى أنها شكلت أثناء غياب رئيسها في الخارج . وفي عهد هذه الوزارة صدر مرسوم بقانون في يناير عام ١٩٣٤ بوجوب حلف الوزراء يمين الولاء والاخلاص للملك والوطن قبل أن يتولوا مناصبهم . ويذنوا أن الملك فؤاد — كما ذكر عبد الرحمن الرافعي — أراد أن يقسم الوزراء بن بديه بمننا خاصة به وأن يقدم فيها الملك على الوطن في صيغة اليمين الدستورية .

وقد هاجم العقاد هذا المرسوم الا أنه ركز هذا الهجوم على وزارة عبد الفتاح يحيى نون الملك اذ رأى أن هذا المرسوم ما هو الا دليل على أزمة النظام الحاضر واحساسه بالخطر القريب على وجوده .. »

وقد سخر طه حسين في جريدة (كوكب الشرق) من الطريقة التى ألفت بها الوزارة فذكر أن المصريين « ضحكوا من تهيئة الوزارة قبل أن يحضر رئيسها وابتسموا لهذا الشكل الظريف الذى ظهرت به الوزارة قبل تأليفها ، فوزارة الأشغال أسندت الى قاضي » .

ونتيجة لتخاذل الوزارة وضعفها زاد تدخل الانجليز في شئون البلاد بل وشئون القصر نفسه فقد تدخلوا في مسألة الوصاية على العرش كما تدخلوا في المناصب الكبرى بالسراى واعترضوا على زيادة النفوذ الايطالى في القصر .

ونشرت جريدة (الجهاد) خبرا عن أن المندوب السامى طلب أن يقف على أسماء اوصياء العرش بعد أن انحرفت صحة الملك ، وبلغ هذا الانحراف مبلغا كان متوقعا منه قرب وفاة الملك ، وأوضحت

الجريدة أن النبة منجهة الى أن تتخذ بعد ذلك اجراءات تنتهى الى تعديل نظام اوصياء العرش بحيث يستبدل وصى واحد بمجلسهم الثلاثى .

وقد تابعت جريدة (الجهاد) تفاصيل الحالة الصحية للملك فؤاد طوال فترة مرضه عام ١٩٣٤ وأشارت الى الاجراءات التى عمد الانجليز الى اتخاذها نتيجة لمرض الملك الذى دعا الى الاقدام على ما لم يقض به تقليد سابق من انتداب رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية ليحل محل المندوب السامى فى الاسكندرية وليبقى « ديبانا » الى أن بجىء مستشار الدار الجديد ويستلم منه « النوبة » .

وقد عبرت الصحف الوفدية عن رفضها تدخل حاشية السراى فى شئون الحكم والذى كان يتم عن طريق الابراشى رئيس الخاصة الملكية . فقد اسغل الابراشى مرض الملك وضعف الوزارة فى التدخل فى الشئون السياسية وشئون الحكم وأصبح هو المحرك لأمور البلاد .

الصحافة الوفدية ورجال السراى :

تقدم عبد الفتاح يحيى باستقالته فى ٦ نوفمبر عام ١٩٣٤ والتي سر بها الملك اذ أن ضعف الوزارة كان سببا فى توالى اعتداء الانجليز على السراى وقبلت الاستقالة فى ١٤ نوفمبر وألف توفيق نسيم الوزارة الجديدة . وحاول القصر فى هذه الفترة التقرب من الشعب لذا سارع باصدار مرسوم ملكى بإلغاء دستور ١٩٣٠ ووافق على عودة دستور ١٩٢٣ .

وفى وسط هذه الاحداث كانت الصحافة الوفدية تحمل بشدة على الابراشى وتدخلاته فى شئون الحكم .

فهي ساجمته جريدة (الجهاد) ، وطالبت « بأن يعنى بشئون الخاصة الملكية واشرافه على انتاجها بدل اضاءة وقته فى التعلق بأهداب شئون الدولة وهي ليست من اختصاصه » .

ورأت الجريدة أن الخير فى أن يقضى من منصبه الى حيث لا يستطيع أن ينفذ الى شأن من شئون الدولة خطيرها وصغيرها .

وكتب العقاد مقالة قوية ضد الابراشى اعترض فيها على ما قبل حول تعيين الابراشى بعد اقصائه عن منصبه كوزير مفوض فى احدى البلاد الأوربية إذ أن « مقام السفير المفوض امنية يتطلع اليها أناس هم أشرف من الابراشى باشا نفسا وأصلح عملا وأحق بالثوية وحسن الجزاء ، فلماذا يكون عقابه أمانة لآخرين ؟ » وسخر منه ومن دسائسه قائلا : « خير لمصر أن بقضى هذا الرجل عن مكانه وعن كل مكان فاذا لم يكن بد من الهوادة فى الاقصاء فليذهب الى المزارع والحقول وليعمل فى سياسة الماشية والعجول ، فاذا ألح عليه الدسائس فلا ضير أن يوقع بين البغال والتيران أو يسعى بين المعز والحملان ، واذا تحرك عليه عرف الطغبان فليامر بقتل ديك أو ببيع خروف . اما ماعدا ذلك فافراط فى الرحمة لا يستحقه هذا الانسان ولا تؤمن عقباء على الناس » .

وطالبت الصحف الوندية أيضا باقصاء الشيخ الظواهري شيخ الجامع الأزهر بسبب دسائسه التى يقوم بها هو أيضا . . وتدخل الوفد لدى وزاره نسيم لوضع حد لدسائس الابراشى والشيخ الظواهري وبناء على هذا طلب نسيم باشا من الملك فؤاد مستعنا بالمندوب السامى اخراج الابراشى والشيخ الظواهري من منصبيهما ، فلم يجد الملك بدا من الموافقة وقدم الابراشى استقالته .

وقد زنت جريدة (الجهاد) الى قرائها بشئرى استقالة
الابراشى من منصبه « الذى طالما استغله أسوا استغلال فى
محاربة أمنه وائدى طالما نصب من نفسه وهو فبه حاكما يأمر فى
الناس لا يسأل ماذا فعل وكف ولماذا فعل » .

وكتب توفيق دياب تحت عنوان (الابراشى عدو مصر وعدو
الوغد) مقالا هاجم فيه الابراشى هجوما عنيفا ، وأكد أنه ليس
عدوا لمصر والوغد فحسب بل هو عدو للقصر نفسه إذ أنه أساء
للقصر « بما حجب دن شعاع القصر فى نفوس المصريين ، وبما
حجب من عواطف المصريين نحو صاحب العرش فأية عداوة للقصر
شر من هذه العداوة التى سسماها الابراشى فناء فى الاخلاص
لصاحب العرش » .

وأشار عباس العقاد فى جريدة (روزاليوسف) اليومية ان
اقضاء الابراشى عن منصبه هو عوده الى حجمه الطبيعى وأنه
لن يستطيع بعد الآن ان يملك الاضرار حتى بأصغر الناس بعد ان
فقد الجاه الذى يدعيه ويسند اليه .

ويتهدد جريدة (كوكب الشرق) العاملين فى القصر بأن
مسيرهم سيكون كمسير الابراشى اذا اتبعوا سنته فى افساد
ما بين العرش والشعب المخلص له . فيجب أن يكون ما حدث
للابراشى عبرة لهم ودرسا لا ينسى .

وتواصل الصحافة الوفدية تنخلاتها فى شئون القصر ،
فتعرض صحيفة (الجهاد) على تعيين على ماهر رئيسا للديوان
الملكى بعد استقالة زبور باشا إذ أنه كان « احدى الدعائم التى
قام عليها العهد الصدى فى اول انشائه . . ولا ريب فى أن تولية
على ماهر هذا المنصب الخطير فى القصر الملكى سيكون ذا دلالة
رجعية لا تخفى على أحد » .

وتبرر الجريدة رأبها بأنه يوجد تعارض بين موافقة الملك على عودة دستور ١٩٢٣ وبين اختيار على ماهر .. اذ أن على ماهر قد أقسم يمين الولاء لدستور صدقى والمفروض أن يكون من يشغل مثل هذا المنصب الكبير فى القصر الملكى ممن تتمشى روحهم مع العهد الحاضر ولا ينافى القسم الذى أقسموه الاحترام الواجب لدستور الأمة .

وعندما يصدر الأمر الملكى بتعيين على ماهر رئيسا للديوان تطالبه جريدة (الجهاد) بأن ينسى ماضيه فى محاربة الأمة وأن يفتح صفحة بيضاء فى بداية عمله الجديد .

الا أن الجريدة بعد عدة أيام نبارك زياراته الى رئيس الوزراء والى رئيس الوفد ورأت فى هذه الزيارات طبعلا على روح جديدة من شأنها اذا أطرده سريانها بين العرش والأمة أن تقضى على تلك المخلفات السيئة التى تركها فى نفوس المصريين مسلك حزب الاتحاد ورجاله القلائل بما زينوا لأنفسهم تصوير الولاء للعرش فى صورة (احكار) هم أعضاء شركته وحملة أسهمه .

وقد نجح على ماهر فى العمل فى هذه الفترة على التقرب بين الوفد والقصر ، بدليل انه عندما اختبر بعد ذلك لرئاسة الوزارة ليجرى الانتخابات لم يعترض على هذا الاختيار الصحف الوفدية .

وخاضت صحافة الوفد أيضا فى هذه الفترة فى مسألة تعليم ولى العهد الأمير (فاروق) فقد كتب توفيق دياب فى جريدة (الجهاد) يحبذ سفر الأمير الى انجلترا لاستكمال تعليمه لأن « المعاهد البريطانية الديمقراطية الحرة كجامعة اكسفورد او جامعة كامبردج هى البق المعاهد يتخريج ولى عهد المملكة المصرية لا من حيث هى جامعات بريطانية ولكن من حيث هى بيئات علمية كأصلح ما تكون لتخريج الشباب وتكوينهم أمراء كانوا أو عليه أو

من أواسط الناس » . وقد وافقه عباس العقاد على هذا الرأي من خلال كتاباته في جريدة (روز اليوسف) اليومية إلا أنه بنى سبب تفضيله انجلترا كمكان لتعليم ولي العهد على عامل آخر فقد رأى أن انجلترا هي أصلح البلاد لدراسة صاحب السمو لأن الأمير من بيت مالك ولا يلقى الأمراء دراساتهم في بلاد جمهورية بل يحسن أن تكون هذه الدراسة في بلاد ديمقراطية عظيمة .

واستمرت العلاقة ودية بين القصر والوفد وصحفه خاصة بعد أن توجهت أنظار المصريين وعقولهم الى جهة واحدة هي الدستور ازاء ما بدى من تعنت بريطانيا في مسألة عودة دستور ١٩٢٣ . واستمر الحال كذلك الى أن نجحت القوى الوطنية في حمل وزارة توفيق نسيم للحصول على موافقة انجلترا على عودة الدستور واستصدر رئيس الوزارة مرسوما ملكيا بعودة دستور ١٩٢٣ . . مما كان له أكبر الأثر في استمرار التفاهم بين الوفد والقصر . ولذا نجد أن جريدة (الجهاد) نكتب في يوم عودة الدستور « تشكر مصر لصاحب عرشها المفدى رغبته بالأمس في إعادة دستور الأمة وأمره السامى اليوم باصداره » .

كما نشرت (الجهاد) نبأ زياره مصطفى النحاس ومكرم عبيد لسراى عابدين لقبدا اسميهما في سجل التشريفات لشكر صاحب الجلالة على اصداره الأمر الملكى بعودة الدستور .

وفي ٢٣ ديسمبر ظهرت (الجهاد) وفي صفحتها الاولى صورة كبيرة للملك فؤاد كتبت تحنها الرسالة النى وجهها الملك الى الشعب تعلن فيها اعتذاره عن مشاركة شعبه (الوفى الأمين ! أفراحه بعيد الفطر بسبب نصيحة الأطباء وفى الصفحة نفسها كتب توفيق دياب فى برواز ردا على رسالة الملك جاء فيها : « بقلقى الشعب المصرى هذا الصباح رسالة صاحب الجلالة ملكه المفدى بقلوب ملؤها الولاء الصادق والدعاء المستجاب ، وانها

لأسعد الأنبياء الميمونة التي تستقبلها مصر بجزيل الحمد لله الكريم أن يزف جلالة الملك الى شعبه المغتبط الشاكر بشرى تقدم الصحة الغالية فى سبيل العافية الكاملة تقدما مطردا ، ولئن حرم المصريون اجتلاء الطلعة السامية فى هذا العيد البهيج المزدوج عيد الصحة الملكية وعيد الدستور ، فقد عوضهم صاحب العرش المحبوب عن حرمانهم الموقيت فى هذا العيد المبارك تلك العواطف الأبوية السامية التى تتمثل صورة روحية جميلة بين كل مصرى من ملايين هذا الشعب الوفى الأمين . وهكذا عبرت صحيفة (الجهاد) عن جو التقاعم الذى كان سائدا بين الوفد والعرش فى هذه الفترة .

وفاة الملك فؤاد وتولى فاروق العرش :

تتبع الصحف الوفدية بالاهتمام الشديد الحالة الصحية للملك فؤاد وأبرزت النشرات الطبية المختلفة التى كان يذيعها الأطباء المعالجون له ونوهت عنها فى مانشيتات صفحاتها الأولى . كما أوضحت هذه الصحف مدى سوء حالة الملك الصحية فى الأوساط المصرية وبينت القلق العام الذى اعتري الوزارة ورئيسها ورجال القصر مما أدى الى توقف الأعمال تقريبا . وبينت أيضا أقوال الصحف البريطانية وتعليقاتها حول مرض الملك والأحداث المتوقعة .

وفى ٢٨ أبريل تظهر جريدة (كوكب الشرق) وهى مجلة بالسواد وصورة كبيرة للملك فؤاد تحتل جزءا كبيرا من صفحاتها الأولى ، وأعلن المانشيت عن وفاة الملك — فقد جاء فيه (مات الملك — مصاب الشعب المصرى فى صاحب عرش وادى النيل جلالة الملك فؤاد الأول) .

وفى عددها التالى نشرت صورة للملك فاروق كتبت أسفلها

(ليحيى فاروق الأول ملك مصر) — رجاء فى مانتشيت الصفحة الأولى فى هذا العدد (مات الملك — يحيى الملك — فاروق الأول ملك مصر — تاريخ حياته — موعد وصوله — تفاصيل تشييع جنازة الملك الراحل — مسألة الوصاية والدستور) وكتب أحمد حافظ عوض يرثى الى الأمة ملكها موضحا مآثره الحميدة على البلاد « ولئن بكى مصر اليوم ملكها الراحل فانما تبكى ملكا جعل لها مكانة بارزة بين الممالك » . وفى الوقت نفسه أشار الى تفاؤل مصر بمليكتها الشاب وعهده السعيد .

وفى عدد (كوكب الشرق) الصادر فى ٣٠ أبريل ظهرت الصفحة الأولى وهى تحمل صورة كبيرة للملك فؤاد شغلت طول الصفحة وعرضها عدا عمودين يمين ويسار الصورة . ونشرت فى صفحتها الرابعة الوصف التفصيلى لجنازة الملك فؤاد تحت عنوان بلغ ارتفاعه ثمانية أسطر جاء فيه (المشهد التاريخى الحافل الرهيب — تشييع جنازة المغفور له جلالة الملك أحمد فؤاد الأول — من قصر عابدين الى مقره الأخير — أمة تشييع ملكها الراحل بين أنات الحزن ومصعد الزفرات — عشرات الألوف والحشود التى لا عد لها تشترك فى المشهد العظيم — أطول موكب فيما شهدته مصر الحزينة — ونصف ساعة تمضى فى المسافة بين خروج النعش من القصر ويلوغه ساحة عابدين — يوم مشهود فى التاريخ) . وقد أتبعنا جريدة (الجهاد) هذه الطريقة المثيرة فى التعرض لجنازة الملك ووصف أحداثها بشكل مؤثر عاطفى . . فوصفت جنازة الملك تحت عنوان (وأخيرا ثوى الملك فؤاد فى مرقده الأخير — من الذين تولوا غسله وتكفينه ودفنه وتلقينه — جلالة الملكة تبكى وتستبكي — والأميرتان فوزية وفايزة معها فى ثياب بيضاء — كيف ودع الشعب ملكه المحبوب) .

وقد طبقت الصحف الوفدية مقولة (مات الملك يحيى الملك) بالفعل . فقد هلت ورحبت ترحيبا شديدا بعودة فاروق من لندن وحاولت أن تصور له فى الأذهان صورة ملك شاب ديمقراطى سوف تنعم البلاد فى عهده بالرخاء والسعادة .

رتولى ولى العهد الأمير فاروق خلفا لوالده مع مجلس وصاية تكون من الأمير محمد على وعبد العزيز عزت باشا وشريف صبرى (خال الملك فاروق) .

فكتبت (كوكب الشرق) تحت عنوان (عودة الملك) : « فى هذا اليوم السعيد الميمون يستقبل الشعب المصرى ملكه العظيم بما أدخره فى الأفئدة من صادق الولاء والتعظيم والتبجيل وفى هذا اليوم المبارك يطالع جلالة الملك فاروق الاول بلاده العزيزة الكريمة بعد غياب ليتربع على عرش آبائه وأجداده الأكرمين ملكا عظيما وشابا كريما » .

وتساهم (الجهاد) فى إبراز صورة الملك المحبوب فتكتب : « جلالة الملك يأمر بتخفيض مخصصاته من ١٥٠ الى ١٠٠ ألف جنيه سنويا لينفق الفرق فى مصالح البلاد » .

وعلى الرغم من أن الصحف الوفدية خاصة (البلاغ) قد هاجمت القصر من قبل لاحتفاله بعيد الجلوس الملكى فى حين أن الأمة حزينة على فقد سعد زغلول إلا أن هذه الصحف قد فعلت الشيء نفسه . فكتبت عن فرح الأمة وابتهاجها العظيم بفوز الوفد فى الانتخابات وتشكيل النحاس للوزارة الجديدة فى حين كان الحداد العام معلنا آنذاك فى مصر .. وبصفة عامة نستطيع أن نؤكد أن ولاء الصحف الوفدية بل والأمة لسعد زغلول وحزنها لوفاة كان أضخم بشكل واضح من ولائها وحزنها على الملك الراحل .

وزارة القصر :

تضمن جواب النحاس رداً على تكليفه بتأليف الوزارة أنها ستجعل من أول أغراضها تمكين صلات الولاء والثقة بين العرش والأمة ، ولهذا فقد اعتزمت أن تنشئ وزارة جديدة باسم وزارة القصر وكان الهدف من انشائها إلغاء منصب رئيس الديوان إلا أن المندوب السامي اعترض على هذه الفكرة ورغبة من النحاس في عدم أحداث أزمة مع الانجليز ومع القصر في مستهل عهده بالوزارة فقد قرر التراجع وتم ذلك على مرحلتين ، الأولى بالموافقة على أن يذكر في خطبة العرش أن موضوع وزارة القصر لا يزال قيد البحث ، والثانية الإكفاء بإنشاء منصب وكيل وزارة برلماني لشئون القصر .

وقد أيدت (الجهاد) إنشاء وزارة للقصر واعتبرتها سنة دستورية سامية لتمكين صلات الأمة بالعرش . إلا أن الجريدة لم تتعرض لها مرة أخرى بعد اعتراض الانجليز عليها .

وتبارك (الجهاد) موقف النحاس من الملك الشاب ، إذ جاء وصف النحاس له في خطبة العرش « ملكاً دستورياً بطبيعته ونشأته ، وتوج الله هامته بتاجي مصر تاج عرشها وتاج حبها » . ورأت الجريدة أن أعظم ما في خطاب العرش هو « تتويج ملك البلاد المحبوب تاج محبة الشعب الذي استحقه » .

وهكذا عبرت الصحف الوفدية عن تأييدها الكامل وولائها للملك فاروق . وأملت أن يكون عهده عهد الديمقراطية والحرية خاصة وأن الفترة التي تولى فيها الملك بعد وفاة والده ، كانت تتميز بانتصارات شعبية ضد الرجعية . فالانتخابات أجريت على أساس دستور ١٩٢٣ وفاز فيها الوفد وتألقت وزارة برئاسة النحاس .

وكانت المفاوضات المصرية البريطانية تجرى فى جو من الرغبة فى التفاهم والاتفاق ..

وقد اثرت هذه الظروف جميعها - التى كانت تنبئ وتبشر بآمال عريضة فى المستقبل - فى الحب والولاء الذى قابلت به الصحف الوفدية الملك الجديد فى بداية عهده .

ومما سبق يتبين ما يأتى :

* لم تستطع الصحف الوفدية أن تنشر أو تعلق على موقف السلطان أحمد فؤاد من الحركة الوطنية ابان ثورة ١٩١٩ بسبب ظروف الاحكام العرفية .

* اشادت الصحف الوفدية بالملك فؤاد لاصداره دستور ١٩٢٣ ونفت تدخلات السراى فى مشروع الدستور لاعطاء مزيد من السلطات للقصر .

* لم تتعرض الصحف الوفدية لمواد الدستور التى فصلت حقوق الملك سواء بالنأيبد أو الاعتراض .

* اكدت الصحافة الوفدية على ولاء الوعد للعرش ونددت بكل المحاولات التى بذلت للايقاع بين سعد زغلول والسراى .

* نددت الصحف الوفدية بحزب الاتحاد التابع للسراى ورفضت فى الوقت نفسه تدخلات رجال الحاشية وموظفى القصر فى شئون الحكم .

* نددت الصحف الوفدية بدسائس حسن نشأت ومن بعده الابراشى فى الابقاع بين الامة والعرش .

* لم تتعرض الصحف الوفدية لدور السراى فى الانقلابات الدستورية التى حدثت فى عهد وزارة زيور وعهد وزارة

محمد محمود وعهد وزارة اسماعيل صدقي . وحملت
مسئولية هذه الانقلابات للانجليز والوزارة .

* تابعت الصحف الوفدية وغاة الملك فؤاد متابعة اعلامية مكثفة
من خلال المقالات والصور . وأبرزت حزن الأمة على وفاته .

* عبرت الصحافة الوفدية عن ولائها وتأييدها الكامل للملك
الشاب فاروق وأبرزته غى صورة الملك الديمقراطية الذى
سوف تنعم البلاد غى عهده بالحرية والديمقراطية والرخاء .

* بصفة عامة كانت مواقف الصحف الوفدية من القصر تتميز
بالابتعاد عن توجيه أية انتقادات اليه بل غلب على هذه
الصحف مراهنة الملك باعتبار أنه يجب أن يكون فوق
الأحزاب وفوق النقد وأن ذاته مصونة لا تمس .

● الفصل الثالث :

الصحافة الوفدية والوزارات المصرية

اتسمت الوزارات المصرية في فترة الاحتلال والحماية بأنها وزارات ادارية ليس لها صفة سياسية ، وانما ترتبط الوزارة دائما بالخديو أو بسلطة الاحتلال .. ولكن نتيجة لتصاعد الحركة الوطنية والثورة الشعبية بدأت الصفة السياسية للوزارة تتضح تدريجيا في السنوات الأخيرة من فترة الحماية ومثال على ذلك استقالة كل من وزارة حسين رشدي باشا في اول مارس عام ١٩١٩ ووزارة محمد سعيد باشا في نوفمبر عام ١٩١٩ لأسباب ذات طابع سياسي ، فالأولى استقالت لرفض السلطات الانجليزية التصريح لسعد زغلول ورفاقه بالسفر لعرض مطالب البلاد ، والثانية استقالت احتجاجا على قدوم لجنة ملتر الى مصر .

وتعد وزارة عدلي يكن (مارس ١٩٢١ - ديسمبر ١٩٢١) أولى الوزارات السياسية في تاريخ مصر الحديث ، ذلك لأنها قامت على أساس برنامج سياسي هو تولى المفاوضات مع الحكومة البريطانية لتحديد شكل العلاقة بين البلدين .

الصحافة الوفدية والوزارات المصرية فى ثورة ١٩١٩ :

وزارة حسين رشدى (١٠ أكتوبر ١٩١٧ — ٢١ أبريل ١٩١٩) :

لقيت حركة الوفد منذ محادثة ١٣ نوفمبر تأييدا من رئيس الوزارة حسين رشدى وتم تأليف الوفد بتشجيعه وتعضيده ، كما كانت خطوات الوفد تسير باتفاق معه وتفاهم . ولذلك قدم حسين رشدى استقالة وزارته الثالثة على أثر رفض السلطات البريطانية سفر زعماء الوفد الى باريس . وقدم سعد زغلول عريضة شديدة اللهجة الى السلطان يعلن فيها اعتراضه على قبول الاستقالة .

وعلى الرغم من ان الصحف المصرية عموما لم تستطع ان تتعرض لهذه الاحداث بسبب ظروف الاحكام العرفية والرقابة الا انها ايدت تأليف حسين رشدى لوزارته الرابعة عقب صدور قرار الافراج عن سعد وصحبه والسماح لهم بالسفر بعد اندلاع ثورة ١٩١٩ فى البلاد .

فتشيد جريدة (مصر) بالوزارة وتؤكد ان أعمالها ستكون مطابقة لرغبات الأمة كل المطابقة .

الا ان وزارة رشدى تضطر الى الاستقالة بعد عدة ايام بسبب اضراب الموظفين .

وزارة محمد سعيد (٢١ مايو ١٩١٩ — ١٥ نوفمبر ١٩١٩) :

الف محمد سعيد الوزارة الجديدة وقد قوبلت بالمظاهرات العدائية من افراد الشعب ، ورفعت عرائض الاحتجاج ضد تأليفها الى السلطان

الا أن جريدة (الأهالي) تدعو الى ضرورة تأييد الحكومة
اذ أن فكرة أن تبقى بلاد بلا حكومة لاظهار مدى الغضب الشعبى
قد تجلى بصورة أكبر فى احداث الثورة ولم يبق محل لأن تعطل
البلاد أكثر مما عطلت .

واستمر العداء الشعبى ضد الوزارة ووصل الأمر الى حد
الاعتداء على حياة محمد سعيد ولم تتعاطف الصحف الوفدية معه
فقد قصرت (وادى النيل) اهتمامها على تصوير وقع الحادث فى
الدوائر الرسمية فقط دون التطرق الى تأثيره فى طبقات الأمة ،
كما ابتعدت فى تعليقها على الحادث من تحبيذه أو معارضته .

وقد أبدت الصحف الوفدية بعد ذلك قرار محمد سعيد بأنه
سيقدم استقالته اذا صممت لجنة ملتر على المجيء الى مصر
وبالفعل قدم محمد سعيد استقالة وزارته بعد بلاغ دار الحماية
الذى أعلنت فيه قرب قدوم لجنة ملتر الى مصر .

وقد نوهت جريدة (وادى النيل) عن أسباب الاستقالة
وأرجعتها الى تصميم الحكومة البريطانية على استمرار اتباع
سياستها فى مصر .

وزارة يوسف وهبه (٢١ نوفمبر ١٩١٩ — ٢١ مايو ١٩٢٠) :

قوبل تأليف هذه الوزارة بالسخط العام أيضًا . ونددت
جريدة (مصر) بالوزارة واعتبرتها وزارة لا تنوب عن الأمة ولا
تمثلها لأنها تقوم على أساس يخالف ما تذهب اليه الأمة لأن تأليفها
على إثر صدور بلاغ دار الحماية بمجيء لجنة ملتر يعد اقرارا منها
للسياسة البريطانية .

واستمرت فى هذه الفترة حوادث الاعتداء على الوزراء

المصريين وقد رفضت جريدة (النظام) هذا الأسلوب في معالجة القضية الوطنية . وأكدت على أن البلاد تعتمد في مطالبها العادلة على سلاح القانون واحكام الحق والعدل وأنها ترفض كل ما يتنافى معها من وسائل الاعتداء غير السلمى .

وفى ١٩ مايو قدم يوسف وهبه استقالته الى السلطان .

وزارة توفيق نسيم (٢٢ مايو ١٩٢٠ — ١٥ مارس ١٩٢١) :

الف توفيق نسيم الوزارة الجديدة فى ٢٢ مايو عام ١٩٢١ وكانت استمرارا للوزارات السابقة التى اصطنعتها السراى وقامت على أساس الاستخفاف بالحركة الوطنية ولذا قوبلت بالاحتجاج من الراى العام . وتعرض توفيق نسيم لحادثة اعتداء وقد أبدت جريدة (النظام) أسفها لتكرار مثل هذه الحوادث التى لا تخدم القضية المصرية .

وتعرض عبد الحليم الفمراوى الكاتب فى جريدة (النظام) للاعتقال مع الذين تم اعتقالهم بعد حادثة الاعتداء على رئيس الوزراء وتعلن جريدة (النظام) ثقتها فى براعته « لأن الذى يخدم القضية المصرية لا يحمل سلاحا غير قلمه ولا يسلك طريقا غير الطريق السلمى المشروع الذى يتخذه أصحاب الحقوق الواضحة التى لا تحتاج فى الوصول اليها الى سلوك للطرق الخفية واعداد المشاريع الجهنمية التى لا تتفق مع أخلاق المصريين وسلامة نياتهم التى برهنوا عليها فى كثير من المواقف الحرجة » .

وهكذا يتضح أن الصحافة الوفدية على الرغم من رفضها للوزارات التى تألفت فى فترة ثورة ١٩١٩ إلا أنها رفضت فى الوقت نفسه أسلوب الاغتيالات السياسية كحل للقضية الوطنية .

وتسقط وزارة توفيق نسيم وبتولى عدلى يكن تأليف الوزارة الجديدة لأجراء المفاوضات مع الحكومة البريطانية .

وسنتناول فى هذا الفصل موقف الصحافة الوفدية من الوزارات المصرية بدءا من وزارة عدلى يكن عام ١٩٢١ الى وزارة مصطفى النحاس عام ١٩٣٦ (*) وسنركز على بحث موقف الصحافة الوفدية من هذه الوزارات من خلال مواقفها من قضايا الحرب الداخلية وتدخلات الادارة واصلاحاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية سواء بالتأييد أو النقد والمعارضة .

الصحافة الوفدية ووزارة عدلى يكن (١٦ مارس ١٩٢١ — ٧ ديسمبر عام ١٩٢١) :

أوضحت فيها سبق أن الصحف الوفدية كانت تجهل أبعاد الخلاف بين سعد زغلول وعدلى يكن فى باريس نتيجة تلغرافات سعد التى أرسلها من باريس وأكدت على أن . . التفاهم تام بين الرجلين . . ولذا وجدنا الصحف الوفدية ترحب بوزارة عدلى يكن باعتباره أحد المشاركين فى الحركة الوطنية وذلك فى بادئ الأمر إلا أنه عندما تحول الخلاف بين سعد وعدلى من السرية الى العلن — نتيجة رفض عدلى شروط سعد زغلول للانسداد فى وفد المفاوضات وبدء سعد زغلول حملة قوية ضد عدلى — وجدنا الصحف الوفدية تحمل حملة شعواء على عدلى ووزارته وتنشر ما كان خافيا من أمر الخلاف بين الرجلين ، كما هاجمت سياساته وقراراته فى كافة المجالات .

(*) لن نعرض لموقف هذه الوزارات من قضيتى الاستقلال والديمقراطية وأيضا من حيث علاقتها بالقصر على أساس أنه قد سبق التعرض لها فى الفصول السابقة .

وخير دليل على ذلك موقف هذه الصحف من قرار إلغاء الرقابة على الصحف . فقد أراد عدلى أن يتقدم للأمة بعمل يخفف من تيار السخط الذى واجهته وزارته فسمى لدى السلطة العسكرية البريطانية التى أصدرت قرارا برفع الرقابة على الصحف الوفدية ابتداء من ١٥ مايو عام ١٩٢١ . الا أن الصحف الوفدية تتحفظ على هذا القرار . وتشير جريدة (النظام) الى أن هذا الإلغاء وحده لن يطلق الأقلام من قيودها ولذلك « فان خبره لا يفرحنا بل يزيد قلقنا واضطرابنا ، مادام يوقعنا تحت سيطرة أمر علينا من سيطرة الرقيب ، الا وهى سيطرة قانون المطبوعات الذى يخول للوزارة سلطة واسعة » .

وساعد على زيادة هجوم الصحافة الوفدية على الوزارة ما أقدمت عليه من إحالة بعض الموظفين الى مجالس تأديب لمحاكمتهم على إقامة حفلة تكريم لسعد زغلول . وقد اهتمت هذه الصحف بمتابعة أخبار هذه المحاكمات التأديبية . فى حين نددت جريدة (النظام) بإجراءات الوزارة فى معاقبة الموظفين .

وعلى أثر فشل مفاوضات (عدلى — كيرزون) يقدم عدلى بكن استقالة وزارته .

الصحافة الوفدية ووزارة عبد الخالق ثروت (١ مارس ١٩٢٢ — ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢) :

قامت الصحافة الوفدية بالطعن فى وزارة ثروت منذ تأليفها والتشهير بها وإشاعة الكراهية لها لدى رأى العام ، خاصة وأنها تولت الحكم بعد نفى سعد زغلول للمرة الثانية .

ونددت الصحف الوفدية بإجراءات الوزارة فى تكميم الحريات وتحريم اجتماعات الوفد ونس انتصارها لافساد هذه الاجتماعات . وأعلنت جريدة (النظام) أن الحجر على حرية الآراء لا يكون فى

عهد الاستقلال الذى قالوا به .. وطالبت الوزارة باطلاق الحرية المحتبسة حتى تثبت أن زمام السلطة المصرية ليس فى يد الانجليز بل فى يد المصريين .

وكتب مصطفى القاياتى ، عضو الوفد المصرى ، بوضح للوزارة معنى الحرية التى تنشدتها البلاد وهى « أن يكون كل انسان حرا فى كل أعماله فى دائرة القانون العام ، لا مهيمن لغير هذا القانون عليه فى حالة من الأحوال ، فلا حرية فى القول والاجتماع ممنوع ، ولا حرية فى الكتابة وقانون المطبوعات موجود ، ولا حرية فى العمل وسيف الأحكام العرفية مسلول » .

ويضطر ثروت باشا الى تقديم استقالة وزارته نتيجة تدخل كل من القصر وانجلترا فى مشروع الدستور .. الا أن الصحف الوفدية امتنعت عن مساندته وتعزيد موقفه ، بل أعلنت سعادتها بهذه الاستقالة فكتب العقاد فى صحيفة (الأفكار) ان الوزارة استقالت لأنها « باتت فى أخرج مركز وجدت فيه وزارة منذ سمعنا بالازمات الوزارية » . وأشار الى أنه لولا رفض ثروت انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور ، ما كان اضطر لهذه المواجهة مع الانجليز .

الصحافة الوفدية ووزارة توفيق نسيم (٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ — ٥ فبراير ١٩٢٣) :

اتخذت الصحافة الوفدية موقفا ودبا من الوزارة فى بداية عهدها تماشيا مع موقف الوفد المؤيد لها وذلك لسعى توفيق نسيم لاحداث تقارب بين القصر والوفد ووعدده بالعمل على اعادة المنفيين والافراج عن المعتقلين . الا أن هذه الصحف قد أبدت أسفها لأن الوزارة تألفت بدون برنامج سياسى يعرض على الأمة وعدلت بذلك

عن سياسة وضع البرامج التي سارت عليها وزارة عدلى يكن وعبد الخالق ثروت .

وتعلن جريدة (المحروسة) نرح الأمة وابتهاجها باستقبال الوزارة الجديدة وذلك « لزوال كابوس ثروت باشا وخطته فى محاربة الأمة فى اتقى مشاعرها » .

وطالبت جريدة (وادى النيل) وزارة نسيم بضرورة الاسراع فى عودة سعد وأصحابه من المنفى « وغسل الاهانة التي لحقت بمصر من جراء أعمال المنفى والاعتقال » .

فى حين طالبتها جريدة (الأفكار) بالعمل على أن تنظر نظرة عدل فى كافة التعيينات والترقيات التي تمت فى عهد وزارة ثروت حتى تقضى على جرائم الفكرة الحزبية ولتكون الكفاءة الشخصية وحدها أساس العمل الحكومى .

الا أن هذه العلاقة الودية بين الصحافة الوفدية ووزارة نسيم سرعان ما انتهت عندما يذيع الوفد بيانا فى ٢٠ يناير عام ١٩٢٣ يحمل على الوزارة بسبب عدم الافراج عن سعد زغلول وباقى الزعماء المنفيين واستمرار الأحكام العرفية وعدم اتخاذها موقفا حاسما ازاء تمثيل مصر فى مؤتمر لوزان تمثيلا شعبيا .

وفى اليوم التالى لصحور البيان هاجم أحمد حافظ عوض توفيق نسيم قائلا : « قد مضى على تبوئه كرسيها أكثر من شهر ونصف شهر فماذا فعلت وزارته فى سبيل تحقيق الأمنى الوطنية من أرجاع المنفيين واطلاق سراح المسجونين والمعنقلين » .

وطالب الوزارة بتقديم استقالتها بعد أن فشلت فى تحقيق أمنى البلاد . وعندما يقدم توفيق نسيم استقالة وزارته على اثر تهديد الانجليز للملك بخصوص نصوص السودان فى مشروع الدستور تعلن جريدة (المحروسة) سرورها بهذه الاستقالة لأنها

تريد من اقتناعها بضرورة الامتناع عن تشكيل وزارات حتى يحقق
الانجليز المطالب المصرية .

ودعا الملك فؤاد عدلى يكن ليؤلف الوزارة الجديدة الا أن
عدلى أعلن موافقته على تولى رئاسة الوزارة بشرط أن يعلن الوفد
تأييده له خروجاً من حالة الانقسام التى تعاني منها البلاد وقد
اعترض الوفد وصحفه على تأليف عدلى يكن الوزارة واتهموه بأنه
يسعى لتنفيذ مشروخ كيرزون من خلال توليه الوزارة . وأكد أحمد
حافظ عوض رفض الأمة لاية وزارة تتشك من الأحرار الدستوريين
وطالبهم بإفساح المجال لغيرهم ممن هم محل ثقة الأمة حتى تنزل
البلاد استقلالها .

وأوضحت جريدة (المحروسة) عدم ثقتها فى دعوة الاتحاد
التي نادى بها عدلى « فهم ليسوا فى حاجة الى الاتحاد مع الأحزاب
المخالفة لهم وإنما أرادوا بهذه المناورة أن يوهموا أن الأمة قد
التفت حولهم » .

وأشارت الجريدة الى نفور الشعب من دعوة الاتحاد هذه
وأكدت الجريدة على أن الوفد لا توافق على تأليف عدلى الوزارة
لأنه لا يرغب فى تأليف وزارة من حزبه ولا يعضد أية وزارة تنالف
على قاعدة تصريح ٢٨ فبراير .

وقد بدأ تبار يسرى فى الأوساط المصرية بأن حن الأزمة
الوزارية التي دامت لمدة تقرب من شهر هو فى تأليف وزارة
إدارية الا أن الجريدة لا توافق على هذه الفكرة الا اذا كان الغرض
من الوزارة الادارية هو أعداد الجو الصالح وتمهيد الوسائل
اللازمة لإطلاق سراح سعد زغلول وباقي المسجونين والعققلين
والأغلافضل بقاء البلاد بلا وزارة لأن زمان الوزارات الادارية قد

مضى ولم يعد نى مصر من يقبل البلاذ أن تعود إلى الوراق بعد أن أصبحت الوزارة المصرية (شبه مسئولة) أمام الراى العام .
وانتهت الأزمة فجأة عندما أصدر الملك مرسوما بتأليف الوزارة الجديدة برئاسة يحيى إبراهيم .

الصحافة الوفدية ووزارة يحيى إبراهيم (١٥ مارس ١٩٢٣ - ١٧ يناير ١٩٢٤) :

تألفت الوزارة بدون برنامج سياسى مما أثار استياء الصحف الوفدية . وأعلنت جريدة (المحروسة) أن تأليف وزارة سياسية على هذا النحو بغير برنامج لما يؤسف له أشد الأسف .

وهاجمت الصحف الوفدية رئيس الوزراء لأنه لم ينزل على ارادة الأمة التى أرادت ألا يؤلف وزارة قبل إلغاء الأحكام العرفية وفك اعتقال المعتقلين والمسجونين السياسيين .

ومما ضاعف من هجزم الصحف الوفدية على الوزارة إصدارها قانون الاجتماعات فى ٣٠ مايو عام ١٩٢٣ والذي قيدت فيه حق الاجتماعات بقيود شتى استنكرها الراى العام وهاجمتها الصحف الوفدية فوصفت جريدة (الرشيد) القانون بأنه انتقال من حكم عرقى أجنبى إلى حكم عرقى مصرى وأعلنت أن هذا القانون لا يصدر إلا عن شعور بالخوف أو شعور بأن الشعب طفل قاصر .

وأشادت الجريدة ببيان الوفد والذي تضمن « أن هذا القانون لجدير بأن يسمى قانون تحريم الاجتماعات » و « أن الوزارة بإصدارها هذا القانون قد ناقضت دستورها فى أهم مبادئه » .

وعلى الرغم من أن الوزارة قد نجحت نى أن تحمل السلطات الانجليزية على إصدار قرار بإلغاء الأحكام العرفية ، إلا أن الصحف الوفدية قد تحفظت على هذا القرار وذلك لارتباطه بقانون

التضمينات(*) الذى كان يمار هجوم سدبد من الصحف الوفدية وقد أعلنت جريدة (المحروسة) استنكارها لأن يكون من النشاء الأحكام العربية صدر قانون التضمينات وصدرت بأنه كان على الوزارة أن نطلب النشاء الأحكام العربية بلا شرط ولا قيد .

واعبرت الجريدة. قانون الاجتماعات وقانون التضمينات وقانون الانتخاب كل قانون منها يكاد يكون حكما عرفيا قائما بذاته لما فيها من تقيد لحرية الأمة .

وهاجمت صحيفة (المحروسة) 'إجاء الوزارة الى كثرة إنشاء السفارات والقنصليات فى عديد من البلاد التى لا تربطها بمصر علاقات تبيع أنشاءها ، لما يكلف هذا العمل خزانة مصر من مئات الآلاف من الجنيهات دون طائل .

ونحت عنوان (مظالم الاستقلال الكاذب) أشارت الجريدة الى أن مصر لم تنل استقلالها الحقيقى حتى الآن ولذا فان هؤلاء السفراء المرغوب فى تعيينهم لا يستطيعون ان يؤدوا لمصر فى الظرف الحاضر الخدمة 'المطلوبة منهم وأن كل ما تريده مصر هو اتفاق الأموال فى أوروبا وأمريكا على مظالم كاذبة وخادعة لا تخطو بمصر خطوة واحدة نحو الاستقلال الصحيح .

ويصل الى علم الصحف أن الوزارة بسدد اعداد قانون جديد للصحافة مما يبر نائرة الصحف الوفدية فتتبرى للهجوم على القانون . فوصفته جريدة (البلاغ) بأنه بمثابة حلقة جديدة تضيفها

(*) وهو القانون الذى منج = العارصل بين الوزارة ودار المحررين الأساسى بشأن النشاء الأحكام العربية ويبرز هذا القانون جميع ما قامت به السلطة العسكرية من إجراءات منذ إعلان الأحكام العرفية فى نوفمبر عام ١٩١٤ .

الوزارة الى حلقات السلسلة التي طوقت بها البلاد ودعت الوزارة الى الكف عن العبث بالحرية .

وتدبت جريدة (النظام) بالقيود التي تعتزم الوزارة أن يتضمنها القانون وهي : أولا — أن يكون المشتغل بالصحافة حائزا لشهادة عالية وثانيا — أن يكون المشتغل بالصحافة ممن خلقه الله بفطرته المثل الأعلى في أخلاقه وممن يميل بطبعه الى الخير . وعلقت انجريدة على هذين الشرطين فرات أن الشرط الأول قد بحرم اكفاء بفطرتهم وبما أحرزوا من علم وتجارب من اصدار صحف ويحرموا الأمة من الانتفاع بكفاءاتهم وتجاربهم ، أما الشرط الثاني فانه لا يوجد وسيلة من الوسائل التي يمكن أن يعرف بها من خلقه الله بفطرته ليكون المثل الأعلى في اخلاقه ، وأنه ليس هناك دليل بقيمه من يطلب اصدار جريدة على أنه المثل الأعلى في أخلاقه .

وتعترض جريدة (النظام) على النتيجة التي تولدت عن سعي وفد من الصحفيين لاقتناع رئيس الوزارة بارجاء وضع القانون حتى ينعقد البرلمان ، او عرضه على الصحفيين قبل تقديمه لمجلس الوزراء لابداء آرائهم فيه ، اذا كان لابد من اصداره . وقد أكدت الجريدة : أنه كان على الصحفيين أن يطلبوا الارجاء لا غير فاما أن يجاب الطلب فنكون قد وصلنا الى ما كنا نرجو ، والا فقد أدوا ما وجب عليهم ، وعرفت الأمة مبلغ رغبة الحكومة في تقييد الصحافة ، أما أن يطلبوا عرض المشروع عليهم قبل عرضه على مجلس الوزراء وهم يعلمون ما عسى أن يكون لآرائهم من القيمة في نظر نوى الأمر نقد عرضوا آراءهم للاهمال وحملوا أنفسهم شبه مسئولية الرضا بذلك القانون الذي يراد به تقييدهم وقد كانوا بمنجاة عن كل هذا لو تمسكوا بالارجاء دون سواه .

وعلى اثر فوز الوفد فى الانتخابات يقدم يحيى ابراهيم
لستقالة وزارته ويؤلف سعد زغلول الوزارة .

**الصحافة الوفدية والوزارة الوفدية الأولى : (٢٨ يناير ١٩٢٤ -
٢٣ نوفمبر ١٩٢٤) :**

كرست صحف الوفد جهودها للدفاع عن وزارة الوفد ضد
خصومها وتأييد كل أعمالها وقراراتها والرد على الصحف المعارضة
للوزارة سواء المصرية او الأجنبية .

وقد قارنت جريدة (المحروسة) بين وزارة سعد وغيرها من
الوزارات التى سبقتها ووصلت من المقارنة الى « أن المصريين قد
نظروا الى الوزارات السابقة نظرة الطير الى الصائد ، وذلك راجع
الى أن أعضاء هذه الوزارات لم يعينوا بإرادتهم بل اختير غالبيتهم
من رجال الأقلية المكروهين منها ، أما اليوم أصبح الشعب نحو
الذى يختار وزارته من حزب الأغلبية الساحقة فانه ينظر الى هيئة
الوزارة نظرة الجيش الى القائد ومن أقدم واجبات الوزارة
الشعبية تحقيق رغبات الأمة وتوفير أسباب الهدوء لها وهذا ما
أخذته الوزارة السعدية على عاتقها » .

وعلى الرغم من أن عددا كبيرا من الباحثين والمؤرخين قد
أجمعوا على أنه من عيوب وزارة سعد أنها عمدت الى ابعاد
الموظفين المخالفين لها فى الراى والمبدأ واحالتهم الى المعاش فيما
أسمته حركة التطهير . الا أن الصحف الوفدية قد دافعت عن هذه
الحركة وأكدت على أن الأمة مجمعة على تحييد عملية التطهير .

واشارت جريدة (المحروسة) الى أن هدف الوزارة من هذه
الحركة ليس الانتقام لأنه لو كانت وزارة الشعب تريد الانتقام لأمرت
بالتحقيق مع بعض الموفلين الذين أحيلوا الى المعاش والذين نبت

تورطهم مع الوزارات السابعة وهي لم فعلت ذلك لأسر الحق بق
عن أنهم جناة مجرمون لكن وزارة الشعب أرادت التطهير رغبة
فى التطهير وحده انتظف دوائر الحكومة من غير الأكفاء الذين
صعدت بهم أيدي بعض الموظفين الانجليز .

فى حين رأت جريدة (البلاغ) أن الاحالة الى المعاش ليست
عقوبة كافية لهؤلاء الموظفين وطالبت بتقديمهم الى مجالس تأديبية
لتوقع عليهم مزيدا من العقوبات .

وبصفة عامة كانت هذه الاجراءات سمة ميزت الوزارات
المصرية فى فترة الدراسة اذ تبدأ كل وزارة أعمالها بفصل الموظفين
المخالفين لها فى المبادئ السياسية .

وقد أشار عبد الرحمن الرافعى الى ضيق وزارة سعد
زغلول بالمعارضة وصحفتها فتعقبتهما بالتحقيق والمحاكمة وأخلت
بينها وبين المظاهرات الصاخبة ضدها ولم تحاول منعها لأن سعدا
أعلن أنه يرغب أن يحمى خصومه . وقد حققت النيابة مع معظم
الصحف المعارضة وقد حوكت جريدة (السياسة) على بتالات
عدتها الحكومة اهانة لهيئة مجلس النواب وهيئة مجلس الشيوخ
وقدمت النيابة الدكتور حانظ عنبى صاحب امتياز الجريدة ومحمد
حسين هبكل رئيس تحريرها وتوفى دباب كاتب المقالات
لحاكمتهم .

كما قدمت الوزارة جريدة (الصاعقة) وجريدة (الكسكول)
و (اللواء) للمحاكمة وانتهت معظم هذه المحاكمات الى الحكم
بالبراءة .

وقد تابعت الصحف الوغدية انباء هذه التحقيقات وكانت
تنشر تحت عنوان (قضايا الصحف) دون تعليق عليها كما أوضحت
بعد ذلك الأحكام التى صدرت فيها .

ونتحاتف قوى القصر والانجليز فى اسقاط وزارة سعد
زغلول بعد حادثة اغتيال السردار وبؤلاف أحمد زبور الوزارة
الجديدة .

**الصحافة الوفدية ووزارة أحمد زبور (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ - ٧
يونيه ١٩٢٦) :**

حملت الصحافة الوفدية حملة شعواء على الوزارة الزبورية
لواقفها ضد الوفد الذى عمدت الى هدمه من الداخل بمساعدة
السراى ولواقفها من الدستور الذى شهد فى عهد هذه الوزارة
أولى الضربات التى وجهت له وللحياة النيابية ولواقفها المستسلمة
ازاء الانجليز .

وعلى الرغم من أن سعد زغلول قد صرح عقب استقالة
وزارته أنه مسنعد هو وزملاؤه لناييد اية وزارة تشغل لمصلحة
البلاد ، الا ان تسليم الوزارة بكافة المطالب البريطانية التى تضمنتها
الانذار الذى وجهته الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية
عقب مقتل السردار أدى الى تغيير الموقف بأكمله وبدا الوفد
وصحفه فى توجيه الحملات المعادية للوزارة .

وقد ركزت الصحافة الوفدية هجومها على الوزارة فى عدد
نقاط نحصرها فى الآتى : افساد الادارة الحكومية ، واطلاق يد
الادارة بالعسف والتنكيل بالخصوم ، وتعديل قانون العقوبات
وتشديدده فى التهم الصحفية ، وقانون الجمعيات والهيئات
السياسية ، وتعيين أنصار الوزارة وحزبها فى السفارات
والمفوضيات المصرية .

وستتناول موقف الصحف الوفدية من هذه المسائل التى
كانت مثار حملة هذه الصحف على الوزارة .

أولا : افساد الادارة الحكومية :

تدعت جريدة (البلاغ) بتعمد الوزارة افساد الادارة الحكومية بتسخير الموظفين فى نشر الدعوة للوزارة وحزبها .. وأثبتت تدخلات الادارة فى هذا المجال من خلال باب (أسئلة البلاغ) الذى كان ينشر فى الصفحة الرابعة فى برواز ويتضمن عرض بعض المستندات التى تثبت تورط رجال الادارة فى الترويج للحزب وفى جباية الأموال له ولجريدته وقد نوهت جريدة (البلاغ) الى خطورة أن تتحول الآلة الحكومية الى أداة حزبية محضة بحيث يصير عملها اكراه الناس على الاشتراك فى الحزب ودفع الأموال له مقدما لديها ولدى رؤسائها أكثر من عملها على حفظ الأمن وصيانة القوانين ورعاية مصالح الأمة ، مما يجعلها تسقط الى أدنى درجات الفوضى والانحطاط ويصبح وجودها افسادا للمصالح العامة كما هو افساد للأخلاق .

وطالبت الجريدة بأن يعنى الموظفون بشئون وظائفهم وحدها وأن يتركوا للوزارة أمر الترويج لها وأن الدعوة ضد خصومها يقوم بها أعضاؤها بأشخاصهم أو بواسطة من يشتركون معهم فى مذهبهم السياسى من غير أن يتخذوا من وظائفهم وقوة الحكومة وتنفيذها قنطرة يعبرون عليها الى هذا الفرض .

وأصدرت الوزارة منشورا للموظفين يأمرهم بعدم الاشتغال بالسياسة وتهاجم جريدة (البلاغ) هذا المنشور لما فيه من تناقض بين ما جاء فيه وبين ما تطلبه الوزارة فى الوقت نفسه من رجال الادارة للعمل فى الترويج لحزب الاتحاد والذى يعد عملا سياسيا وأكدت (البلاغ) أن الوزارة بذلك تضع نفسها أمام الموظفين فى

مركز حرج متى رأوها تبيح لهم أن يكونوا عمالا لحزب الاتحاد في الوقت الذي تأمرهم فيه بالامتناع عن كل عمل سياسي مما يؤدي إلى سقوط هيئة الحكومة في نفوسهم واضطراب العمل الحكومي .

ثانيا : اطلاق يد الادارة بالعسف والتنكيل بالخصوم :

اتخذت الصحافة الوفدية من حادثة اخطاب(*) دنيا عنى الشدة والعنف الذي لجأت اليه الوزارة لتأديب المخالفين لها في الرأي واستغلت الصحف هذه الحادثة لتأليب الرأي العام ضد الوزارة لذا عمدت الى نشر الفظائع التي ارتكبت ضد الأهالي خاصة ضد النساء والأطفال .

وأشارت جريدة (البلاغ) الى أخطاء الحكومة التي ترتكبها باطلاق يد الادارة بالتعذيب فهي لن توصلها الى اغراضها فضلا عما تحدثه هذه الأعمال من الفوضى وازدياد الجرائم وخباع هيئة الحكومة وتأكيد الشعور في الناس بأن الحكومة عاجزة عن كبح جماح موظفيها أو متعمدة ايقاع الأذى بالأهالي مما يؤدي الى تشبث الناس بعقائدهم السياسية وتكون النتيجة أن الحكومة تخسر في الجانبين فلا هي استطاعت أن تحكم البلاد ولا هي أمكنها كسب ثقة الأمة .

(*) عمد أحد ضباط البوليس في قرية اخطاب الى تعذيب أهلها وأهل القرى المجاورة بصورة غير انسانية لاكرامهم على التخلي عن العمل مع بعض أنصار الوفد من ينهون الى هذه القرية ، وقد قدم الضابط وعدد من رجال البوليس الى محكمة حيات المصورة التي حكمت في يناير عام ١٩٣٠ على الضابط بالاشتغال الشاقة خمس سنوات ثم خلف الى ثلاث سنوات . وحكم على رجال البوليس بأحكام أخف .

وطالب عباس العقاد بتقديم أولئك الموظفين الذين اقترنوا هذه الجريمة الى محكمة الجنايات مشبرا الى مسئولية الوزارة عنها اذ قال : « قدموا المسئولين الى محكمة الجنايات ، قدموهم اليها لتبرئهم او تبرئكم ان كنتم تعتقدون انهم لا يستحقون العقاب . قدموهم الى القضاء والا فنولوا في عبارة صريحة أنه ليس في مصر قضاة وان الموظفين المذنبين انما كانوا مأمورين طائعين تنفذون بأيديهم ما تريدونه وتنجزون لهم الآن وعذكم حين ناديتم الموظفين على مسمع من جميع الناس أن افعلوا ما شئتم وانتم في مأمن من العقاب والسؤال » .

ثالثا : تعديل قانون العقوبات وتشديده في الجرائم الصحفية :

أصدرت الوزارة مرسوما بقانون في ٩ يوليو سنة ١٩٢٥ بتعديل قانون العقوبات في المواد الخاصة بجنح الصحافة والنشر بقصد التشديد عليها وانساح المجال لاغلاق الصحف .

واستنكرت الصحف الوفدية هذا التعديل وناقشت أهم ما تضمنه من مواد . فقد وصفت جريدة (كوكب الشرق) تهمة نشر الأخبار الكاذبة التي من شأنها الاخلال بالنظام الأمنى العام « بانها جبل من المطاط يستطيع مده الى أبعد حد بل هى من التهم التي يمكن اسنادها كل يوم الى أية صحيفة من الصحف ففى وسع أية وزارة أن تتخذ من نشر خبر من الأخبار ذريعة للقول بأنه من شأنه الاخلال بالأمن العام والنظام وليس فى وسع أية صحيفة أن تتفادى الخطأ فيما تروييه من الأنباء التي لا يقصد بها الاخلال بالنظام » .

وقد سخر فكرى أبانلة من هذا القانون فكتب يقول : « بصفة كونى محاميا وبصفة كونى صحفيا مضطرا من الآن أن أعلن الأحباب

والأصدقاء من الكتاب الزملاء . . اننى لن أدافع عن صحفى يقع فى الفخ ويساق الى المحكمة بنضال انقانون الجدد لا متطوعا ولا مأجورا لأن الذى يدافع عن اتهم بانفساد رأى الناس فى السلطات العامة ، يمكن أن يعد شريكا للمتهم والعاقل من ابتعد عن مواضع الشبهة ومواطن النهم » .

أما جريدة (البلاغ) فقد قررت أن هذا التعديل يعطل مهمة الصحافة ، فالصحفى يتلقى كل يوم مئات من الأخبار ، فإذا اتفق أنه خدع فى واحد منها فنشره ثم ظهر أنه غير صحيح فليس جزاؤه على ذلك اعلان خطئه ورد الحق الى نصابه وانما جزاؤه أن يساق الى المحاكمة والأصل فيه أنه مذنب سىء، النبة الى أن يقدم البرهان على حسن نيته وبراعته .

وأشار عبد القادر حمزة الى صعوبة بل استحالة التحرى من كل ما ينشر فى الصحيفة ، فالصحف على سبيل المثال تتلقى كل يوم تليفونات يشكو الناس فيها من أعمال رجال الادارة وتصديهم لحريتهم ، فهل تطلب الوزارة أن تمتنع عن نشر شىء من هذه الأخبار حتى نرسل الى كل جهة بجبئنا منها تليفراف مندوبا خاصا ليتحرى ويحقق ؟ مما تعجز عنه أية صحيفة فى العالم . . وإذا تم هذا المستحيل فان الوقت الذى يستغرقه يجعل الأخبار لا تنشر فى حينها بل تنشر بعد أن تكون قد فقدت جدتها وأهميتها مما يعد بمثابة تعطيل لمهمة الصحافة .

وقد أجرت جريدة (البلاغ) حديثا مع سعيد زغلول ليدلى برأيه فى هذه التعديلات فأعلن أن هذا التشريع مخالف للدستور لأن الوزارة لا تملك حق تعديل القوانين كما هو مخالف للمبادئ العامة التى تعتبر مناط العقوبة القصد الجنائى وتوجب على النيابة

اثباته .. واكد مسعد زغلول فى حديثه أن هذا التعديل ليس بمستغرب من مثل هذه الوزارة لأن الاعتداءات على الدستور كثيرة والاستخفاف بشئون الأمة متوالى والحكومة المستبدة يلزمها أن تحمى نفسها من اطلاق الأمة على احوالها .

رابعا : قانون الجمعيات والهيئات السياسية :

استصدرت الوزارة مرسوما بقانون (الجمعيات والهيئات السياسية) فى ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢٥ وجعل هذا القانون الجمعيات والأحزاب السياسية تحت رحمة الحكومة وخولها حق حلها متى أرادت . وقد هاجمت الصحف الوفدية هذا القانون الذى عدته من أفظع الجنايات التى جنتها الوزارة على الحريات والقوانين فى هذه البلاد وقد أيدت جريدة (البلاغ) دعوة الأضراب السلبى ضد تنفيذ هذا القانون والتى سرت بين الأحزاب ، ورأت جريدة (البلاغ) فى شمول الفكرة ورواجها دليلا على خطأ الذين توهموا أن الفساد الذى دب فى إدارة البلاد قد فت فى عضد البلاد وأوهن عزيمتها فأنساها نهضتها ومطالبها فهم الآن يرون أن هذه الأمة الكريمة لاتؤخذ بالعنف ولا تدعن للارهاب .

خامسا : التعيينات فى السفارات والمفوضيات المصرية :

هاجمت الصحف الوفدية التعيينات التى تجريها الوزارة فى سفارات مصر فى البلاد الخارجية دون اذن البرلمان ودون أن تكون للأمة كلمة فى تعيين السفراء والوزراء المفوضين .

وأشارت جريدة (البلاغ) الى أن تعيين الموظفين بالرغم من أنه من حق السلطة التنفيذية الا أن تقرير المال اللازم لهؤلاء

الموظفين من الحق المطلق للبرلمان اذا كان هذا المال خارجا عن الميزانية .

واستنكرت جريدة (البلاغ) النفقات والأموال الطائلة التى تنفق على هذه السفارات دون أن يسمع أحد بعمل من اعمالها يساوى النفقات الكبيرة التى تنفق عليها .

وقد علقت جريدة (البلاغ) على الخبر الذى نشرته (الأهرام) حول اعتزام الحكومة شراء ثلاثة دور فخمة للمفوضيات الملكية المصرية فى لندن وباريس وروما تكون لائقة بمقام مصر وقدرت تكاليف هذا الشراء بمبلغ ٢٤٠ ألف جنيه وتتسائل جريدة (البلاغ) عن المبرر فى القاء هذا العبء الجديد على عاتق دافعى الضرائب فى حين انه لا تعود على مصر أية فائدة من هذا التوسع فى التمثيل الخارجى .

الصحافة الوفدية وخروج الأحرار الدستوريين من وزارة زيور :

أقيل عبد العزيز فهمى وزير الحقانية فى وزارة زيور لتضامنه مع الشيخ على عبد الرازق صاحب كتاب الاسلام وأصول الحكم ورفضه تنفيذ الحكم الذى أصدرته هيئة كبار العلماء ضد الشيخ ، فتضامن معه باقى وزراء الأحرار الدستوريين وقدموا استقالتهم من الوزارة . ولم تحاول الصحف الوفدية أن تخفى تشغيها فيما حدث للأحرار الدستوريين فنكرت (حوكب الشرق) أن ابعاد عبد العزيز فهمى عن الوزارة على كره منه ، أمر فذ لم يحدث فى تاريخ الوزارات المصرية السابقة . ووجدتها (البلاغ) فرصة سانحة لمهاجمة حزب الأحرار فوصفت موقفهم بعد طردهم من الوزارة بأنه موقف ذل ومهانة ذلك لأنهم كانوا وسيظلون عبيدا للوظائف والمنافع .

رأكنت جريدة (البلاغ) أن الدستوريين خرجوا يحملون
وصمة الذل والهوان ولم ينفعهم شيء مما حاربوا به الأمة
ودستورها خدمة للاتحادين وطلبا لاسرضاتهم .

وتنادى جريدة (السياسة) بالدعوة للاتحاد بين الوفد
والأحرار الدستوريين للوقوف في وجه الوزارة ، فرغضت الصحف
الوفدية هذه الدعوة بشدة وأخذت تكيل التهم للحزب وجريدته
مذكرة اياهم بماضيتهم وحاضرتهم في معاداة الأمة ومحاربة
دستورها والاشارة الى مسئولية الأحرار الدستوريين عن كل
الأعمال التي اقترفتها الوزارة في حق الأمة .

وكتبت (كوكب الشرق) « كيف يربد الأحرار الدستوريون
أن يتحنوا اليوم مع السعديين وهم كالوا لهم التهم جزافا ، ونسبوا
الى وزارتهم الأولى وزارة الشعب خطل الرأي وخرق السياسة
وتضييع الوطن واختروا على رئيسهم زعيم الأمة انه أناني بعمل
لنفسه .. الا فليعلموا عنا اننا لا نخدعنا دموع التماسيح التي
يخرفونها الآن ، الا فليعلموا عنا اننا نرد ابيهم الذليلة خائبة
خاوية اذ لا يستحقون العطف والرحمة . الا ان هذه هذه المساجلات
بين الصحف قد خفت تدريجيا بين صحف الأحرار الدستوريين
والحزب الوطني والوفد ويرجع ذلك الى سعي سعد زغلول الى
الائتلاف مع حزبي الأحرار الدستوريين والوطني . وقد تم بالفعل
التقارب بين هذه الأحزاب الثلاثة . وتكونت في يناير عام ١٩٢٦
لجنة تنفيذية للأحزاب المؤلفة ومن ثم بدلت الصحف الوفدية
موقفها وأخذت تنادى بالامحاد وبدائع عنه ونرى انه الحل ! الأمل
لمشاكل البلاد السياسية والبيستورية .

وهكذا واصات الصحف الوفدية سياستها في ارباع سعد
زغلول منها غير من آرائه ومواقفه وتوقفت تقريبا المعارك الحيدنية

بين هذه الصدف وفي النهاية تسقط وزارة روبر ويتولى عدلى يكن رئاسة الوزارة الائتلافية على أثر رفض السلطة الانجليزية تولي سعد زغلول رئاسة الوزارة على الرغم من أنه زعيم الأغلبية .

الصحافة الوفدية ووزارة عدلى يكن الائتلافية (٧ يونيو ١٩٢٦ — ١٩ أبريل ١٩٢٧) :

حازت وزارة يكن تأييد الصحافة الوفدية نتيجة ثقة الوعد فيها ولأنها تضم عددا من الوطنيين ولذا أكتت الصحافة الوفدية على أن الوزراء حائزة لثقة الأمة وبذلك ساد جو من الهدوء في الصحف الوفدية غابتحت عن ابارة مشاحذات بينها وبين صحف الأحزاب المؤتلفة .

وركزت الصحف الوفدية اهتمامها في تلك الفترة على الشؤون الداخلية بحجة معالجة الظروف القاسية التي اجتازنها البلاد طوال عهد وزارة زبور . ورات جريدة (البلاغ) في ائتتف الأحزاب فرصة لا تعوض لسرعة اصلاح الحالة الداخلية في البلاد وناتت بوضع قواعد لهذا الاصلاح جعل فيها رأى الشعب الثابت ، الذي لا يتغير كتغير الحكومة ، هو المعول عليه في كل أمر ، ويجعل للحكام المسبطين على الشعب قواعد انصاف ثابتة تحملهم على اجراء العدل بين الناس .

وطالب عباس العقاد الوزارة أن تصلح ما أفسدت عليها الرجعية في عطلة الدستور وهي معروفة برجالها من أبناء هذه البلاد اذ خيروهم في المواقف السياسية وفي المناصب الوزارية وعهدوا قبيهم ما هو كقبل بحقنى الآمال وتذلزل الصواب .

وأعلنت جريدة (كوكب الشرق) تأييدها واقتناعها بما جاء

في خطاب العرش حول الاهتمام بالشئون الداخلية « فهو خير ما تؤديه حكومة لهذا البلد » .

وتشير في هذا الصدد الى أن دعوة الصحف الى التركيز على الشئون الداخلية مع الابتعاد عن اثاره قضية الاستقلال قد ارتبط الى حد كبير بسياسة حسن التفاهم التي عمدت اليها الاحزاب من حيث علاقتها بالانجليز كما ارتبطت في الوقت نفسه بالخشية على الدستور والحياة النيابية .

واشادت الصحف الوفدية بأبواب الإصلاح التي بدأت بها الوزارة سياستها الداخلية ، وكان لوزير المعارف ووزير الزراعة نصيب كبير من تأييد هذه الصحف . فكتبت صحيفة (البلاغ) تحت عنوان (حركة نشطة في وزارة المعارف) تشيد بقرار الوزير بتأليف عدد من اللجان للنظر في أمور التعليم وبحثها والعمل على تطويرها .

وأبرزت صحيفة (البلاغ) مجهودات وزير الزراعة الوفدي الذي كانت تطلق عليه الوزير الفلاح واشادت بسياسته الزراعية في كافة المجالات ، خاصة في مجال التعاون الزراعي الذي اهتم به "وزير ووصفته جريئة (البلاغ) بأنه مشروع حيوي من الوجهة الاجتماعية الوطنية قبل أن يكون نافعا من الوجهة الاقتصادية الزراعية .

وعندما عارض الأزهريون سعي الوزارة العنلية لوضع نظام جديد للمعاهد الدينية وشكوا الى دار المندوب السامي . . هبت الصحف الوفدية لتشن حملة قوية ضدهم واستنكرت لجوءهم الى المندوب البريطاني ليشكوا اليه الوزارة ، وعلى اثر الاضراب الذي بدأ في الأزهر أعلن عبد القادر حمزة أن الطلبة واقفون تحت تأثير قوة تستهويهم لاحداث الشغب وان عملهم هذا لا يمكن ان

يؤدي الى نتيجة لأن البرلمان لا يقبل تهديداً ولا ثورة على قراراته
ولأن الوزارة معه في ذلك ولأن الأمة كلها تؤيده في رفع كلمة
الوزارة واعلان سلطاتها . وحرص عبد القادر حمزة الوزارة ضد
شيوخ الأزهر الذين قادوا حركة الاضراب ، فطالبها ان تأخذهم
بالحزم والشدة وان تصل يدها الى المحرضين بلا لين أو هوادة .

وطالب عباس العقاد الوزارة أيضا الا تسمح بأن يكون من
بين موظفيها في الأزهر من يجترئ على محاربتها علانية وهو آمن
على وظيفته هازيء برؤسائه ويغضب الأمة من حوله . ووصل
الأمر بجريدة (البلاغ) في تأييدها الوزارة الى الدفاع عن بعض
الاجراءات التي ازمعت وزارة الداخلية اتخاذها للقضاء على ما
أسمته (فوضى الصحافة) ومن هذه الاجراءات منع نقل الصحف
المحلة بالآداب (من وجهة نظر الوزارة) في البريد عملا بقوانين
المصلحة التي تمنع نقل الصور والنشرات المخالفة للآداب العامة .
بل وطالب عباس العقاد بسن قانون للنشر يباح به رفع الدعوى
من يشاء على الصحف التي تنشر الفضائح الشائنة والمثالب
المفسدة باعتبار أن ضررها يقع على المجتمع وعلى الاخلاق
والعقول .

وتقدم وزارة عدلى استقالتها نتيجة اعتقادها بأن مجلس
النواب لا يثق بها الثقة الكافية لبقائها .

وتدافع (البلاغ) عن الوزارة المستقيلة « اذ انها خدمت
بوجودها غرضين كبيرين هما الحكم النيابي والائتلاف خدمة تشكر
لها الشكر الجزيل » . ويؤلف عبد الخالق ثروت الوزارة الائتلافية
الجديدة .

الصحافة الوفدية ووزارة عبد الخالق ثروت (٢٦ أبريل ١٩٢٧ - ٦ مارس ١٩٢٨) :

رحبت الصحافة الوفدية ترحيبا كبيرا بوزارة ثروت ، واعتبرت (كوكب الشرق) انه كان من توفيق الله ان أسندت رئاسة الوزارة اليه ، كما كان من التوفيق أيضا أن يبقى نبي الوزارة الجديدة أعضاء الوزارة العدلية ، فالوزارة الحالية كالسابقة وزارة بناء وتجديد واصلاح .

وبصفة عامة كانت الفترة التي تولى فيها عبد الخالق ثروت رئاسة الوزارة مليئة بالأحداث السياسية ففي اثنائها حدثت أزمة الجيش ثم مسألة سفر الملك فؤاد الى أوروبا وما ارتبط به من مناقشات حول رفض الملك في بادئ الأمر سفر عبد الخالق ثروت معه والمفاوضات المصرية البريطانية ووفاة سعد زغلول ، بالإضافة الى ان الوزارة قد سارت على سياسة سابقتها في الشئون الداخلية ولذا كان تركيز الصحف الوفدية على هذه الأحداث السياسية والتي أبدت مواقف الوزارة تجاهها(*) .

بقى أن نضيف ان الصحف الوفدية اكدت بعد وفاة سعد زغلول على أن الائتلاف باق على ما هو بالنعل . واستمرت هذه الصحف في الدفاع عن أعمال الوزارة الائتلافية والابتعاد عن نشر كل ما يمكن أن يحمل شبهة قصم عرى الائتلاف . ولذا وجدنا جريدة (البلاغ) وهي تهاجم الترتيبات التي تعد من جانب الوزارة للاحتفال بعيد الجلوس الملكي والذي يقترب موعده من ذكرى الأربعين لوفاة سعد زغلول تحاول أن تجد بعض العذر للوزارة

(*) نعرضنا لموقف الصحف الوفدية من هذه الأحداث بالتفصيل في الفصل السابقة .

وتحمل المسؤولية لرجال الحاشية فتعلن أنه كان عليهم أن يعلنوا الملك بالحالة النفسية السيئة التي عليها الشعب ويشيروا عليه بأن يأمر بالامتناع عن الاحتفال والاغان عدم صدور أمر كهذا يضع الوزارة في مركز حرج لأنها ان جارت الشعب في شعوره ولم تحتفل عدت مقصره في واجبها نحو صاحب الجلالة الملك وان قامت بهذا الواجب واحتفلت فسبعتها الشعب مقصرة في واجبها نحوه .

وعندما توقفت مفاوضات (ثروت - تشمبرلن) أخذت الصحف تدّيع أن الوفد بدس للوزارة وانها على وشك أن تستقيل نتيجة للعقبات التي بضعها الوفد أمامها . . لذا سارعت جريدة (البلاغ) باحراء حديثين مع مصطفى النحاس وعبد الخالق ثروت نفيا فيهما هذه المزاعم وأكدوا أن الوفاق تام بين الوفد والوزارة .

الا أن الصدام بدأ بين الصحف الوفدية وصحيفة (السياسة) اثر نشر مشروع ثروت تشمبرلن . . فقد اشارت (السياسة) الى أن بعض ما جاء في المشروع قد قبله الوفد في مفاوضاته مع لجنة ملنر ، وردت (البلاغ) على هذا بنشر مشروع الوفد مع ملنر وقارنت بينه وبين مشروع (ثروت - تشمبرلن) وأكدت الاختلاف الكبير بين المشروعين الا أن (السياسة) أصرت على موقفها بل وأكدت أن ما تضمنه مشروع تشمبرلن قد عرض على سعد زغلول قبل وفاته فوافق عليه وهكذا بدأت فترة أخرى من المساجلات الحزبية الا انها لم تصل الى فاصم عرى الائتلاف ، بدليل أن النحاس عندما ألفت الوزارة عقب استقالة وزارة ثروت ضم اليها عددا من وزراء حزب الأحرار الدستوريين استمرارا في التمسك بسياسة الائتلاف .

الصحافة الوفدية ووزارة النحاس الاتلافية (١٦ مارس ١٩٢٨ -
٢٥ يونيه ١٩٢٨) :

استقبلت الصحافة الوفدية الوزارة الجديدة بالترحاب
الشديد وأنتت على تشكيلها وأيدت مبدأ تولى زعيم الأغلبية
رياستها وأشادت بدخول مكرم عبيد الوزارة لأول مرة .

فكبت جريدة (البلاغ) « تم تأليف الوزارة الجديدة برئاسة
حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا ، فتتقدم بالتهنئة الى
دولته وإلى حضرات أصحاب المعالي أعضائها ونرجو — واثقن
من رجائنا — أن يكون عهد وزارتهم الدستورية عهدا تتوطد فيه
أركان الدستور وتستقر جوانب الحكومة النيابية وتنفرج الأزمات
التي تعترض الأمة على وجه يحفظ لها حقوقها ومصالحها ويصون
آمالها ومطامحها » .

وأشادت (البلاغ) باسناد رئاسة الوزارة الى مصطفى
النحاس زعيم الأغلبية رافضة الرأي القائل بالخطر من تعريض
الرئيس للمصادمات التي قد تطلقها الوزارة معلة ذلك بأنه اذا
كانت هذه المصادمات مقصودة مدبرة فهي موجهة الى السياسة
التي يشترك فيها البرلمان والوزارة أيا كان النواب والوزراء ، وان
كانت غير مقصودة ولا مدبرة فلا معنى لاجتنابها بنحى رئيس
الأغلبية عن تقلد الوزارة .

وعرفت (البلاغ) القراء بالوزير الجديد مكرم عبيد بأن
« تعلمه يضارع تعليم أرقى الوزراء فى أرقى الأمم ، ونكاؤه غنى
عن التنويه وماضيه فى التدريس والمحاماه والنيابة ماضى نبوغ
ومثابرة واقتدار » .

وأبرزت صحيفة (البلاغ) على صفحاتها رسائل (التهنئة والابتهاج والنقة) لوزارة الشعب الجديدة .

وعندما ألقى مصطفى النحاس بيان الوزارة أمام البرلمان أخذت جريدة (البلاغ) تكيل عبارات المديح للبيان وللوزارة فوصفته بأنه بيان صدق واخلاص وأكدت على ثقة الأمة التامة من خلال نوابها وشيوخها بالوزارة وتحمسهم لإعلان هذه الثقة وبينت الجريدة ضرورة أن يترك للوزارة الوقت الكافي لتحقيق ما وعدت به في برنامجها وأن يتعاون الجميع على أن يكون الجو حولها صافيا هادئا تعمل فيه بروية .

واستمرت الصحافة الوغدية في تأييد الوزارة بعد وقوع أزمة قانون الاجتماعات(*) اذ أكدت أن القضية المصرية في أيدي أمينة عليها حريصة على حقوق امتها لأنها في أيدي وزارة تثق بها الأمة وبرلمان يعبر أصق التعبير عن ارادة الأمة . وعلى الرغم من أن الأزمة قد انتهت مع الانجليز بسلام إلا أنها فتحت الباب لهدم الائتلاف والعودة مرة ثانية الى المشاحنات الحزبية والصحفية . فقد قدم محمد محمود — وكيل حزب الأحرار الدستوريين — استقالته من الوزارة بسبب انه كان على النحاس أن يترك قانون الاجتماعات يأخذ مجراه في مجلس الشيوخ أو يرفض الانذار البريطاني ويرفع استقالة الوزارة الى الملك الا أن النحاس أقنع محمد محمود بسحب استقالته حرصا على الائتلاف . ولكن لم تمض سوى عدة أيام حتى نشرت (السياسة) ما زعمت أنه وثيقة أرسلها النحاس

(*) اعرضت بريطانيا على تصديق البرلمان على قانون الاجتماعات بحجة حماية الاحاتب . وأرسلت وحدات من أسطولها الى الموانئ المصرية لتعزيز هذا الاحتجاج ، مما اضطر النحاس الى أن يعلن عن تأجيل نظر القانون الى الدورة البرلمانية التالية .

الى السير أوستن تشمبرلن رئيس الحكومة البريطانية يشكره فيها على روح التفاهم التي أبدتها في حل الأزمة . وكان هذا العمل من جانب (السياسة) بمثابة اعلان لبدء معركة جديدة بينها وبين الصحف الوغدية حاول كل طرف فيها أن يدافع عن الحزب الذي يمثله . ووصلت المعركة بينهما الى حد المهاترات الشخصية بين الكتاب فأطلق العقاد على محمد حسين هيكل رئيس تحرير (السياسة) القبايا متعددة كلها تتم عن الاحتقار والزرارية ومنها (الاحيق) و (الولد الصغير) فكتب بقول في هذا : « هذا كلام اطفال يا ولد فتكلم كلام الرجال والا فأسكت . وتكلم وأعرف عاقبة كلامك ولا تستصرخ بالوفد ولا بالأحرار الدستوريين فقد تركناك تلغو بما تشاء . . وان لم ترن كلامك وزناك أنت وكلامك معا وأربناك وأربنا من له عينان أنك كاتب بلا كتابة ومحام بلا محاماه وأنك سمح ثقيل لا يحمد منه التجنى على الصديق والقريب فضلا عن الغريب والبعيد » . وعلى الرغم من هذا الهجاء الشديد إلا أن العقاد حاول أن يعتمد في مجال خصومته مع هيكل عن الأحزاب المؤتلفة مؤكدا أن الأحرار والوفد لن يتركوا هيكل يسب في الكتاب والوزراء دون معقب .

وفي ١٧ يونيه بدأت خطوط المؤامرة ضد الوزارة النحاسية تتضح فاستقال محمد محمود وتوالت استقالات عند من الوزراء فوجدها الملك فرّاد نريعة لاقالة الوزارة في ٢٠ يونيه بناء على تصدع الائتلاف .

وقد تنبأت جريدة (البلاغ) بهذه المؤامرة ضد الوزارة والحياة النيابية منذ أن قدم محمد محمود استقالته . إلا أنها اعتقدت أن الوزارة التي تمثل الأمة ستغلب على الصعويات التي تعترضها والائزمات التي تصادفها .

وعندما توالى استقالات الوزراء اوضحت جريدة (البلاغ)
أبعاد المؤامرة . واعتبرت ان خروج الوزراء من الوزارة بهذه
الطريقة لبس استقالة سياسية او حزبية اذ انه لو كانت هذه
الاستقالات ترجع الى عوامل داخلية فى الوزارة وسببها وبرامج
أحزابها لظهرت مرة واحدة ولما رايناها تتوالى مفرقة على هذا النمط
الذى يدل على الضغط الخارجى أو يدل على ان هناك غرضا
مرسوما يراد الوصول اليه بهذه الوسيلة .

وقامت صحيفة (البلاغ) بحملة ضد محمد محمود واسماعيل
صدقى وكانت الدوائر السياسية والصحفية تتوقع انه هو الذى
سبؤلف الوزارة الجديدة فظهرت عناوين عددها الصادر فى ٢٠
يونيه (فضائح سوداء للنفعيين — اسماعيل صدقى بخرب البلد
لأجل منفعه الشخصية — محمد محمود باشا والموظفون المصريون
— أكاذيب السياسة تدفعها الحقائق والبيانات) . وأخذت الجريدة
تشهر بعلاقة صدقى ببعض الشركات التى يستفيد منها على حساب
البلاد . ووصفته بأنه اذا لم يكن آله من آلات الفاسبين لظهرت
حقيقته فى انه مسكين جبان يعتدى المعتدون عليه ولا يستطيع ان
يدفع الاعتداء الذى يدفعه اضعف الناس .

وفى الوقت نفسه حملت جريدة (كوكب الشرق) على
الأحرار الدستوريين فوصفتهم بالعبيد اللادستوريين ووصفت
أعضاء الحزب بأن ماضبهم كرية ولا أدل عليه بأكثر من حديث
الحماية ، وأكدت ان الرجال يكفاياتهم ووطنيتهم لا بالمال ولا الجاه
ولا بالعنصرية القبلية . وتتم المؤامرة بالغفل ويصدر الملك مرسوما
باقالة وزارة النحاس ويؤلف محمد محمود الوزارة الجديدة .

الصحافة الوفدية ووزارة محمد محمود (٢٥ يونيه ١٩٢٨ -

٢ اكتوبر ١٩٢٩) :

استقبلت الصحف الوفدية وزارة محمد محمود بالاستنكار الشديد والتنديد بأعضائها وقامت معركة حامية بين هذه الصحف والوزارة مما عرضها للانذار والتعطيل عدة مرات .

فوصفت جريدة (البلاغ) الوزارة بأنها هزيلة مفككة تحمل جميع جرائم الفناء .

وكتبت (كوكب الشرق) تهاجم الوزارة قائلة : « ليت شعري من ينبئ محمد محمود باشا بأى ثمن اشترى وقوفه من البلاد موقف المناهض لارادتها العامل على ثل حريتها العايب بدسستورها المستهين بكرامتها » .

وقد تناولت الصحف الوفدية أعمال الوزارة بلا استثناء بالنقد والاعتراض والتجريح ، خاصة بعد قيام محمد محمود بتعطيل الحياة النيابية مما كان له أكبر الأثر فى زيادة عدااء الوفد والصحف الوفدية للوزارة .

تركز هجوم الصحف الوفدية على الوزارة حول ثلاثة نقاط هى الهجوم على الأساس الطبقي الذى قامت عليه الوزارة ورفض السياسة الاصلاحية الداخلية للوزارة ومناهضة سياسة الوزارة الخاصة بالحريات .

أولا : الهجوم على الأساس الطبقي الذى قامت عليه الوزارة :

قامت الوزارة على فكرة أنها ممثلة للارستقراطية المصرية وأصحاب البيوت الكبيرة والأعيان ، مما أثار ضدها الصحف الوفدية التى ربطت هذه النزعة الطبقيّة المتعالية .

لذا أشارت جريدة (وادى النيل) التى أصدرها توفيق دياب الى كذب الدعوة التى تقوم عليها الوزارة بادعائها الارستقراطية « فان الواقع التاريخى المصرى يؤكد أن مصر الحديثة مميزة بالتيار الديمقراطى من حيث مظاهر الحياة الاجتماعية جميعا وأن طبقة الارستقراطية فى مصر مع التسامح فى التعبير لا ترجع على الغالب الى أكثر من مائة وعشرين سنة بالإضافة الى هذا هناك اعتبار نظام الوراثة الذى يجرى الملكية بحيث تنقلب الكبيرة منها الى صغيرة بعد جيلين اثنين » . ووصفت الجريدة الى أن هذه (البيوتات) و (الأسر) التى تدعى الارستقراطية قد أصبحت كذلك عن طريق امتلاك غير شريف ومن مدة وجيزة جعلت الأحياء من الناس يعرفون مصدر ثرائها وأصل امتلاكها فلا يقرون لها حظا من الاحترام . ووصفت الجريدة الارستقراطية التى تدعيها الوزارة بأنها عودة الى العصور المظلمة التى كان الوطنيون يقسمون فيها فرقا بحظى بعضها بالميزات وبيوء البعض الآخر بالحرمان .

ثانيا : رفض السياسة الإصلاحية للوزارة :

أعلنت الصحف الوفدية ان الإصلاحات التى أعلنتها الوزارة والخاصة بإنشاء المستشفيات وبيوت العمال وهدم البرك والمستنقعات ورفع الوعى الصحى لن تكون أبدا ثمنا للحياة النيابية والحريات التى كفلها الدستور . وقالت جريدة (البلاغ) « لتكن الإصلاحات الداخلية ما تكون فانها مع ذلك لن تصلح ثمنا لتعطيل الحياة البرلمانية ولا بديلا عن الدستور » .

وبينت جريدة (البلاغ) أن الوزارة لم تقيم حتى بالإصلاحات التى أعلنتها « فأين المستشفيات والبرك المردومة والوسائل الصحية ؟ فلم تفتح الوزارة مستشفى واحدا بين الطبول والزهور

الا كان مبنيا فى عهد الدستور والحياة النيابية ولم تردم الوزارة الى الساعة بركة واحدة فى انحاء القطر من شماله الى جنوبه ، ولم تغير شيئا من الوسائل الصحية التى تغنوا بها فى كل زفة بل تشاء المقادير الا تسوء الحالة الصحية فى عهد وزارة كما ساءت فى عهد هذه الوزارة .

وتهكمت صحيفة (روزاليوسف) على هذه الاصلاحات التى نادت بها الوزارة واستخدمت الرسم الكاريكاتيرى والزجل الساخر وعلى سبيل المثال نشرت رسما يعبر عن مجموعة من الضفادع ترتدى الحلل الانيقة وهى فى حضرة مجلس الوزراء المجتمع وكتبت أسفل الرسم هذا الزجل :

خطيب الضفادع :

باسم الضفادع فى هيئة مؤتمر عال
وباسم طين البرك ميراثهم الفالى

نحتج احنا قناصل امة الضفادع
على مصير البرك فى شرعكو الحالى

خطيب الوزارة :

امان امان يا قناصل حلمكو شوية
دا كان كلام بس لا تنفيذ ولا نية
عونوا لوطنكم وهيصوا وفرفشوا
واحنا نرث بالدم الحلى يرثكو بهيه .

وهكذا نجد ان الصحف الوفدية قد سخرت من السباسة الداخلية للوزارة واكدت على انها حتى لو نفذت فلن تكون البديل عن الدستور والحياة النيابية .

ثالثا : مناهضة سياسة الوزارة الخاصة بالحريات :

تولت وزارة محمد محمود الحكم وهي تدرك انها غير ممثلة للأمة ولا هي وليدة ارادتها ، ولذا لجأت الى سياسة الاضطهاد واهدار الحريات لتثبيت مركزها بما عرف بسباسبية اليد الحديدية، ومن مظاهرها منع اجتماعات المعارضة والاعتداء على المعارضين بالضرب والحبس والايذاء والاسراف فى اضطهاد الصحافة .. وأضافت الوزارة فقرة جديدة تقضى بمنع الموظفين من العمل بالسياسة . وأصدرت فى ١٠ مارس عام ١٩٢٩ مرسوما بقانون يحفظ النظام فى معاهد النعلم يحرم على الطلبة العمل بالسياسة . كما أصدرت الوزارة مرسوما بقانون بتعديل بعض أحكام لائحة المحاماه ومن ذلك أنها جعلت محاكمة المحامين من اختصاص محكمة النقض والابرام بصفة مجلس تأديب بدلا من هيئة التأديب التى كانت مؤلفة بموجب اللائحة القديمة والتى كان ينوب فيها عن النقابة عضو من مجلس نقابة المحامين . وفى ٢٠ مارس ١٩٢٩ استصدرت الوزارة مرسوما بقانون يفرض عقوبة الحبس والغرامة أو كليهما على كل من حرض على كراهية نظام الحكم المقرر أو على الازدراء به واستصدرت الوزارة فى اليوم نفسه مرسوما آخر بتشديد أحكام قانون الاجتماعات .

وقد هاجمت الصحافة الوفدية هذه القوانين والاجراءات الاستثنائية ونوهت جريدة (البلاغ) عن غرض الوزارة فى اصدارها فقالت : « ان تحريم الاشتغال بالسياسة لم يرد منه الا أن يكون الموظفون آلات صماء فى يد الوزارة . وتعديل تأديب المحامين لم يرد منه الا أن يكون ردا على حكم مجلس التأديب ببراءة خصوم الوزارة . والغاء رخص الجرائد والمجلات ، لم يرد منه الا يكون سدا للسبل أمام الكتاب من خصوم الوزارة ، والقانون

الذى وضع لحماية الموظفين لا يراد منه الا أن يكون موظفو الادارة مطلقى اليد فى التنكيل بخصوم الوزارة ، وقانون حماية الطلبة لا يراد منه الا أن يمتنع الطلبة عن اظهار شعورهم ضد الوزارة ، واخيرا قانون حماية النظام الحالى لا يراد منه الا أن يمتنع كل مصرى عن أن يسنفكر الانقلاب الذى أحدثته الوزارة وأن يطلب نظام حكم يكون من شأنه التأثير فى مراكز الوزارة ، فالوزارة والدفاع عنها هما الغرض الاول والاخير من كل هذه القوانين .

واستمرت الصحف الوفدية تناهض حكم محمد محمود حتى اضطر الى الاستقالة بعد رفض الوفد النظر فى المقترحات التى نجمت عن مفاوضاته مع الحكومة البريطانية الا بعد انعقاد البرلمان . وقبل الملك الاستقالة فى ٢ أكتوبر عام ١٩٢٩ وهلت الصحف الوفدية لاستقالة محمد محمود ووزارته فكتبت جريدة (مصر) — التى أصدرها أحمد حافظ عوض بعد تعطيل (كوكب الشرق) — تهنىء الأمة باستقالة وزارة محمد محمود الديكتاتور المزيف والتى شيعها الشعب بالسخط والامتهان . وتهاجم محمد محمود قائلة : « الوزير لبس هو الذى يفارق الولاية ولبس له حبيب ولا صديق ولا هو الذى أصبح بعد عزله نفرا من الانفار بل الوزير هو الذى يبقى وزيرا بفضل علمه واخلاصه لامته وبلاده ولم تكونوا فى شىء ولا على شىء من هذا أو ذاك فقد كنتم شرا على أنفسكم ولولا هذا لكنتم جذبرين بشىء من الشفقة والرحمة والعفو والصفح فان ملكنا الصفع عما أسأتم به الينا فلن نملكه فيما أسأتم به للوطن . »

وأعلنت جريدة (المهذب) التى أصدرها توفيق دياب مصرع الديكتاتورية ونشرت التفاصيل الخاصة بتقديم الاستقالة وقبولها تحت هذا العنوان (الاحتضار — الوفاة — تشريح الجثة — تشييع الجنازة — الدفن — الى الجحيم أو الى سقر) .

كما نشرت (رسائل ابتهاج الشعب بمصرع الديكتاتورية)
ويؤلف عدلى يكن الوزارة الجديدة التى تتولى اجراء الانتخابات
تمهيدا لعودة الحياة النيابية .

٢٠
الصحافة الوفدية ووزارة عدلى يكن (٣ أكتوبر ١٩٢٩ -
٣١ ديسمبر ١٩٢٩) :

استقبلت الصحافة الوفدية وزارة عدلى يكن بالترحيب
والابتهاج فكتبت جريدة (البلاغ) « استقبلت البلاد الوزارة العدلية
الثالثة بما تستقبل به وزارة تنجه اليها الآمال للقضاء على عهد
أسود منيت به مصر على يد جماعة من ابنائها استندوا لشهوة
الحكم » وأشادت الجريدة ببرنامج الوزارة خاصة فيما أعلنته من
ان سياستها « هى تصريف أمور البلاد على سنة من العدل
والحزم » وأكدت الجريدة أن العدل والحزم هما الأساس الذى
تقوم عليه السياسة الرشيدة التى تريح الحاكم والمحكوم على
السواء والتى تمكن البلاد من الوصول الى المكانة اللائقة بها بين
الشعوب وهى السياسة التى تؤدى بطبيعتها الى استتباب الثقة
والطمأنينة دون حاجة الى سن القوانين الاستثنائية لتخويف الناس
وارهابهم .. وهذه السياسة هى التى تحوط الحاكم بسياسات من
المحبة نفيض بها قلوب الشعب دون حاجة الى جيوش الجواسيس
يحيط بها الحكام انفسهم خوفا من غضب الناس .

وطالبت الصحافة الوفدية الوزارة بأن تبادر بإلغاء القوانين
الاستثنائية قبل موعد الانتخابات حتى يستطيع كل انسان ان يبدى
رأيه دون خوف أو اكراه .

وفى الوقت نفسه واصلت الصحف الوفدية هجوما على
الاحرار الدستوريين وذلك لموقفهم المعارض لعدلى يكن ووزارته

وترجع (البلاغ) أسباب هذا الهجوم الى انهيار الديكتاتورية التي اوجدوها وظنوا انها سنستمر ثلاث سنوات قابلة للتجديد الا انها انهارت بعد عام واحد من وجودها وعلى يد عدلى . وذلك بعد ان استصدر عدلى أمرا ملكيا فى ٣١ أكتوبر عام ١٩٢٦ بتنفيذ احكام دستور ١٩٢٣ والعمل بالمواد المعطلة منه .

وتجرى الانتخابات ويفوز فيها الوفد ويقدم عدلى يكن استقالة وزارته التى تشيد بها جريدة (البلاغ) وتعدد مآثرها قائلة : « فالآن تستطيع وزاره عدلى باشا ان تقول انها أدت مهمتها ونجحت فيها ، والآن يجب ان يعترف لها بأن عملها لم يكن هينا وانها تحملت فيه ما هو تضحية منها لوجه الله والوطن ونشهد لنها نقلت البلاد من النقيض الى نقبضه فى دعة ورفق دون أن تشعر الأمة بتصادم أو ارتجاج فاذا هى استقالت اليوم وودعت مراكزها فانها تستقيل مفتبطة بما فعلت مشكورة على ما قدمت مطمئنة الى انها أرضت ضميرها وأرضت البلاد » .

كما أنشئت (كوكب الشرق) على الوزارة المستقيلة التى كان قيامها قضاء على الديكتاتورية واعتزالها احتراما للدستور وكانت خير قدوة للوزارات التى تتولى الحكم لأنه خدمة قومية » .

ويؤلف النحاس الوزارة الجديدة باعتباره زعيما للأغلبية التى نتجت عن الانتخابات .

الصحافة الوفدية ووزارة النحاس (اول يناير ١٩٣٠ - ١٧ يونيه ١٩٣٠) :

كانت الصحافة الوفدية وسيلة هامة للدعاية للوزارة الوفدية فى الفترة القصيرة التى قضتها فى الحكم . فقد نالت الوزارة النحاسية ترحيبا حارا من الصحف الوفدية باعتبارها (وزارة

الشعب) . وقد أشارت هذه الصحف ببيان الوزارة وبأعضائها وأشارت الصحف الوفدية خاصة جريدة (البلاغ) الى حزبية الوزارة « فاهم ما يلفت النظر في هذه الوزارة هو انها كلها وفدية كما كانت وزارة سعد باشا في سنة ١٩٢٤ فهي بذلك ثانی وزارة حزبية غير ائتلافية وبها يتحقق حكم الدستور اذ ان التجارب دلت على أن الوزارات الائتلافية لا تفيد ولا تحقق الغرض المقصود منها لان كل جماعة حزبية تعمل داخل الوزارة لتأييد حزبها فتضطرم بالجماعة الأخرى ومن هذا الاصطدام تنشأ في كل وقت خلافات تشل سير الوزارة وتعطل تقدمها وتنتهي بأن تقضى عليها .

وقد بدأت الوزارة عملها في الداخل بأن أحالت ثمانية مدبرين وبعض كبار الموظفين الى المعاش بحجة أنهم شاركوا وزارة محمد محمود في اضطهادها للشعب واهدار حقوقه وحرياته . واستصدرت الوزارة طائفة من المراسيم الملكية الخاصة بهؤلاء الموظفين في ١٠ يناير عام ١٩٣٠ ، وأيدت جريدة (البلاغ) هذا الاجراء بل ولا نكون مغالين اذ قلنا انها حرضت الحكومة عليه . فمنذ تولى النحاس الوزارة والجريدة نلح في أن نقف الوزارة موقفا حاسما ضد بعض الموظفين الذين ظهر عداؤهم الشخصي للحكم البرلماني ورجاله .

وقد كتبت الجريدة عدة مقالات حول هذا الموضوع وقبل أن نستصدر الوزارة المراسيم الخاصة بها حاولت في كل مقال منها أن تشير الى أن ما تطالب به من عقاب الموظفين المخالفين انما هو نقل لمطالب الرأي العام تجاه هذا الموضوع كما أكدت في كل مقال على انها لا تعلم رأي الوزارة ازاء هذا الأمر .

ولذا نحن نعتقد في انه اما أن الوزارة كانت قد قررت اتخاذ هذا الاجراء بالفعل ، وطالبت جريدة (البلاغ) بالدعاية له والدفاع

عنه بحيث يكون الراى العام مستعدا له عند صدوره واما أن
الجريدة كانت لا تعلم بالفعل نية الوزارة حول هذا الموضوع .

وعلى أية حال فقد نشرت الجريدة المراسيم الخاصة بإحالة
هؤلاء الموظفين الى المعاش والتعيينات الجديدة تحت عنوان يدل
على تأييدها الكامل لهذه الاجراءات اذ كان العنوان (الحركة
الإدارية لتوطيد نظام الحكم الدستورى) .

وأعلنت الجريدة بعد عدة أيام أن الحكومة الشعبية موفقة
كل التوفيق فى فصل الموظفين الذين أحالتهم الى المعاش ولم
تفصلهم لحقد شخصى على واحد منهم ، وانما لأنهم كانوا موظفين
حزبيين يصدرون فى تصرفاتهم بما تمليه عليهم نزعاتهم الحزبية
وشهوات زعماء الحزب الذين يعملون لحسابه .

ودافعت الجريدة أيضا عن اقدام الوزارة على فصل عدد
من العمد الذين ثبت تورطهم مع محمد محمود ووزارته ووصفت
هذا الاجراء بأنه عملية تطهير وعدل « اذ أعادت العمد المظلومين
الذين فصلتهم وزارة محمد محمود الى دورهم المفتصة وكراسيهم
المسلوبة ولم تفعل غير أنها رأت ظلما صارخا فقضت عليه » .

أما فيما يختص بالعلاقة مع انجلترا فقد دافعت الصحافة
الوفدية عن موقف الوزارة من المفاوضات التى تمت بين النحاس
وهندرسون .

الا انه فى ١٧ يونيه يضطر النحاس الى تقديم استقالته
نتيجة رفض الملك التوقيع على المرسوم الخاص بقانون محاكمة
الوزراء . وقبل الملك الاستقالة فورا وعهد الى اسماعيل صدقى
بتأليف الوزارة وقد اشترط صدقى لقبوله الوزارة (أن يمحو
الماضى بما له وما عليه وأن ينظم الحياة النيابية تنظيما جديدا

يتفق ورأيه في الدستور واستقرار الحكم . بما كان ، حتى نية
مبسته للقضاء على الدستور وعودة الى حكم البلاد بالحديد والنار .
ولذلك استقبلت الصحافة الوفدية وزارة صدقي أسسوا
استقبال .

**الصحافة الوفدية ووزارة اسماعيل صدقي (٢٠ يونيو ١٩٣٠ -
٢٧ سبتمبر ١٩٣٣) :**

تركز هجوم الصحف الوفدية على الوزارة - فيما عدا مواقفها
من الاستقلال والدستور - في عدة مسائل انخفتها الحكومة تمثل
في الآتي :

- ١ - اضطهاد المعارضة .
 - ٢ - فظائع الادارة .
 - ٣ - السياسة الاقتصادية للوزارة .
 - ٤ - القوانين المكبلة للصحافة والصحفيين .
 - ٥ - خريب سعد زغلول .
- وستعرض لموقف الصحف الوفدية من هذه الموضوعات
الخمسة ..

أولا : اضطهاد المعارضة :

وقفت الوزارة الصدقية موقفا متشددا من المعارضة خاصة
من الوفد ورئيسه فمنعت انتقالاته ووضعت عراقيل أمام زيارته
بلمن المختلفة ، خاصة وأن مصطفى النحاس عهد الى زيارة مدن

الأقاليم لنشر الدعوة الى رفض الخضوع لدستور صدقى ومقاطعة انتخاباته وكان هذا بداية لسلسلة من الاضطرابات والحوادث الدموية التى كانت تقع فى كل مدينة يزورها النحاس نتيجة تدخل قوات البوليس والجيش لمنع النحاس من تحقيق هدفه .

فكتبت جريدة (البلاغ) على سبيل المثال فى مانشيت عددها الصادر فى ٦ يوليو عام ١٩٣٠ (منع اجتماع المنصورة وتصميم الوفد على السفر) وأشارت الجريدة الى وحدات الجيش التى امرت بترك مواقعها فى القاهرة والاسكندرية والتحرك الى المنصورة لتكون على أهبة الاستعداد عند وصول النحاس .

ويسافر النحاس بالفعل الى المنصورة ويتعرض لمحاولة اغتيال وتصف جريدة (البلاغ) بشكل مثير تفاصيل الزيارة والاجراءات العنيفة التى قام بها رجال البوليس والجيش ضد الاهالى الذين تجمعوا حول موكب النحاس وجاء فى التحقيق الصحفي الذى نشرته « كان هذا المنظر المروع منظر الدماء والقتلى والضرب بلا شفقة ولا رحمة لا يجعل الناس يفرون بل يزيدهم تقدما نحو الموكب وبعضهم بنادى باهل المنصورة انهم يريدون قتل الرئيس فى بلدكم فعار عليكم أن تتركوه ، حافظوا على الرئيس . حافظوا على خليفة سعد والا وقع العار عليكم الى الابد » . وأخذت الجريدة توالى نشر تفاصيل احتفال الشعب بتشييع جنازة شهداء المنصورة .

ونددت الجريدة بمحاولات الوزارة الدائمة لمنع الاحتفال بذكرى عيد ١٣ نوفمبر (عيد الجهاد) وأشارت الى ان غرض الوزارة من ذلك ليس فقط كتم أنفاس خصومها ولا منع حفلات ذات صفة حزبية تخشى عواقبها بل هى تريد أيضا عرقلة الشعور القومى الذى أخذت الأمة المصرية تشعر به لاسترداد مجدها القديم .

واستنكرت جريدة (الجهاد) بشدة اعتداء البوليس على رجال الهيئة الوفدية فوصفت هذا الحادث تحت هذا العنوان (يوم عظيم مشهود — عدوان عنيف من البوليس على رجال الهيئة الوفدية — الرئيس يصد الضربات عن اخوانه — الاصابات والمصابون — الحادث بدوم . { حقيقة) وقد وقع هذا الحادث على اثر حصار البوليس النادى السعدى وحاوله أعضاء الهيئة الوفدية اقتحامه وفتح ابوابه .

واوضحت الصحف الوفدية العقوبات التى كانت تفرضها الوزارة لمنع الزوار من الوصول الى بيت الأمة عن طريق محاصرة رجال البوليس للدار والطرق المؤدية له .

وكانت الطامة الكبرى والتى انارت استنكار الصحف الوفدية بشكل واسع عندما ارسل صدقى انذارا الى السيدة صفية زغلول (أم المصريين) جاء فيه أن « منزلها يؤمه دوما خليط من الأشخاص الذين لا تربطهم بحياتها المنزلية أية علاقة ويقومون فيه من المظاهرات ما يتنافى مع ما تتميز به المنازل الخاصة ويدخله فى عداد المنتديات العامة » . وطالبها صدقى بأن يكون منزلها قاصرا على استعماله كسكن والا فانه سينفذ اللوائح المعمول بها فى هذا الشأن ..

ونشرت جريدة (الجهاد) رد (أم المصريين) على هذا الانذار اكدت فيه احتجاجها ورفضها لما تضمنه الانذار . واشادت « الجهاد » بهذا الرد وندبت باجراءات الوزارة ضد الحريات .

ثانيا : فظائع الادارة :

قامت الادارة فى عهد اسماعيل صدقى بالتنكيل والاضطهاد للأهالى المعروفين بمعارضة حكومته ووصل الأمر الى وقوع العديد

من الحوادث بين رجال الإدارة والأهالي وصلت الى حد القتل وسفك الدماء . ولعل أبرز هذه الحوادث التي أثارت اهتمام الصحف الوفدية وكانت مثار هجوم شديد ضد الوزارة هي حادثة البدارى وتتلخص فى أن مأمور مركز البدارى قد قتل فى مارس عام ١٩٢٢ على أيدي رجلين وحكمت محكمة جنايات اسيوط على أولهما بالاعدام وعلى الثانى بالاشغال الشاقة المؤبدة الا أن محكمة النقض والابرار قد خففت الحكم بايقاف حكم الاعدام على الاول وخفض حكم الاشغال الشاقة على الثانى وجاء فى حيثيات الحكم انه ثبت أن رجال البوليس ارتكبوا من المنكرات ما هو اجرام فى اجرام وان وقائعها تشكل جرائم هتك عرض يعاقب عليها القانون وكلها من أشد المخازى اثاره للنفس واهتيساجا لها ودفعها بها للانتقام . وطالبت المحكمة بالتحقيق فى حوادث التعذيب التى أشار اليها الحكم والحوادث الأخرى التى تكتشفت فى التحقيقات

وقد وصف العقاد فى جريدة (الجهاد) بشكل تفصيلى وقائع الاعتداء النفسى والجنسى التى كان يمارسها مأمور مركز البدارى مع هذين الرجلين بما يعود بالأذهان الى مظائع القرون الوسطى . وأشار العقاد الى أن تخفيف الحكم فى قضية البدارى لا يكفى وطالب بالعفو الشامل فى هذه القضية « فهو خير ما يصنع لاستدراك ما فات وانصاف الشعور الانسانى بل انصاف النظام والقانون » .

وقد تابعت (الجهاد) انباء التحقيقات التى استؤنفت مرة أخرى حول الحادث ، وما نتج عنها من اكتشاف حوادث أخرى مماثلة وقعت فى مدن وقرى أخرى .

وأكنت الجريدة أن المسألة ليست بمسألة المأمور القتل ولكنها مسألة كل موظف مثله يحارب شعور الأمة Ribخالف القانون

لإرغام الناس على تبديل عقائدهم وإخفاء مبادئهم والنحول عن هئانهم وأحزابهم .

وتتسبب حادثة البدارى فى أزمة وزارة اذ قدم على ماهر وزير الحقانية استقالته من الوزارة نتيجة طلبه فتح باب التحقيق فى كافة حوادث الاعتداءات التى وقعت من رجال الادارة ضد الاهالى وتضامن معه وزير المعارف وقدم استقالته هو أيضا . . . وتقدم صدقى باستقالة وزارته الى الملك فى ٤ يناير عام ١٩٣٣ وأعيد تشكيلها فى اليوم التالى برئاسة صدقى بعد استبعاد الوزيرين المستقلين .

ونوهت جريده (كوكب الشرق) انه كان اجدر بصدقى أن يبادر بالاستقالة بعد ظهور فضائح الاداره لا أن يثبت بالحكم غير مكرث بسخط الراى العام .

وهكذا استغلت الصحافة الوفدية هذه الحادثة كدليل على فساد الادارة فى عهد الوزارة الصدقية ونجحت الصحافة الوفدية فى أن تستغل هذه الحادثة لتأليب الشعور العام ضد الوزارة .

ثالثا : السياسة الاقتصادية للوزارة :

تولى اسماعيل صدقى رئاسة الوزارة فى مطلع أزمة اقتصادية عالمية . تأثرت بها مصر فأخذت أسعار القطن فى الهبوط بدرجة كبيرة . وتبع ذلك هبوط أسعار المحاصيل الزراعية عامة فاشتد الضيق بالمزارعين وأصبح الاطيان من ملاك وهستأجرين وعلى الرغم من اشتداد الأزمة أمعنت الحكومة فى استعمال القسوة فى نحصيل الضرائب وفشلت فى أن تخفف من آثارها مما أثار معظم الطبقات الشعبية ضدها .

وانتقدت الصحافة الوفدية سياسة صدقى فى حل الأزمة الاقتصادية وأبرزت اسراف رئيس الوزارة فى الوقت الذى تن

فيه البلاد من جراء أزمة خانقة . وعلى سبيل المثال هاجمت جريدة (الجهاد) سفريات صدقى للتنزه دون احساس بالمسئولية تجاه الشعب الذى يعانى فكنت تقول : « حقا انها لأعصاب عجيبة هذه التى تسمح لرئيس وزارة فى بلد منكوب كمصر بأن يتركها وراءه تشكو ما هى فيه من ضنك آخذ بالخناق ، ومن كوارث أخذ بزداد انصبابها على الفلاح والتاجر لبلهو دولته عن هذا كله بمنظر الصحراء وبدائع الخلاء بعيدا عن ابنى المعنبيين وشكاوى الشاكين وخراب الذبن تذهب اراضيهم ضياعا بين البنوك العقارية وأفراد المرابين » .

ورغضت الجريدة سياسة صدقى التى أعلنها لتخفيف العبء عن الفلاحين « فمازال الفلاح بنوء تحت عبء من الضرائب ثقيل ولايزال دولته بفرض على هذا الفلاح ضرائب جديدة » .

وتناولت جريدة (البلاغ) السياسة الاقتصادية للوزارة بالنقد والهجوم وخشت من كثرة الفاقة التى تسبب الجرائم والأمراض وأشارت الى أن الوزارة لا تفكر فى تخفيف هذه الطامة عن الطبقات الفقيرة فى الأمة فهى بينما تتمسك بالمرتبات الضخمة لكبار الموظفين تفصل صغارهم أو تخفض أجورهم تخفيضا ينزل بمستوى معيشتهم وطالبت الوزارة أن تأخذها الرحمة بالفقراء . وقد استكثبت الصحف الوفدية عددا من كبار المالىين والاقتصاديين للكتابة حول فشل سياسة صدقى المالية كما أوفدت جريدة (البلاغ) مندوبيها الى الربف للتحقيق فى الحالة الاقتصادية للفلاحين وأثبتت مدى ما يعانى الفلاحون من جراء الضرائب وانخفاض أسعار القطن .

رابعاً : القوانين المكبلة للصحافة والصحفيين :

عرف عهد صدقي بأنه عهد تكيم الحريات فقد لجأ فيما يختص بالصحافة الى وضع العديد من القوانين والتشريعات التي نحد من حرية الصحافة والصحفيين فأضاف احكاماً جديدة الى قانون المطبوعات بشأن الجرائم التي تقع بواسطة الصحافة ، ووضع قيوداً عديدة أمام انشاء صحف جديدة أو استمرار الصحف القائمة . . مما مكن حكومة صدقي من تعطيل والغاء معظم الصحف الوفدية وصحف الأحزاب المعارضة الأخرى . ووصل الأمر بالوزارة الى التدخل في تحرير الصحف ، ففي شهر ديسمبر عام ١٩٣٠ ابلغ قلم المطبوعات الصحف بنص المادة (١٤) من قانون المطبوعات والتي تفرض على جميع الصحف أن تنشر بلاغات الحكومة الرسمية في الصفحة الأولى منها ، وتطبقاً لهذه المادة اخذ قلم المطبوعات يدبج المقالات في مدح الوزارة والطعن في خصومها مما يعد تعسفاً عجيباً — كما وصفه الدكتور محمد حسين هيكل — لأن معنى هذا القانون أن يجعل لقلم المطبوعات الحق في أن يبولي هو تحرير الصحف بما يسميه بلاغات رسمية وأن يلزم المسئولين عن سياستها بأن ينشروا ما يرونه غير صحيح أو غير مستحق للنشر .

ولم تستسلم الصحافة الوفدية لهذه القوانين والاجراءات فظلت تهاجمها وترفض الاستسلام لها . وأشارت جريدة (البلاغ) الى ان هذه القوانين التي يراد فرضها على الصحفيين لاتؤنيهم وحدهم ولاثقفل باباً من أبواب الأعمال الحرة أمام الشباب الأكفاء فقط بل هي أيضاً تؤذي الجمهور القارئ لأنها تحد من قوة الصحافة وهي قوة تعمل لزيادة النور والمعرفة بل لزيادة الانسانية في الناس .

واكدت جريدة (البلاغ) أن قوانين صدقي واجراءاته ضد الصحافة هي تحايل على الدستور الذى تضمن حرية الصحف ، وسخرت من الوزارة مطالبة اياها « بأنه من الخير للوزارة نفسها أن تفعل سافرة ما تريد الوصول اليه عن طريق التحايل فتعدل الدستور الجديد وتسقط من أبوابه فى الحقوق العامة حرية الصحافة وبدلاً من أن تنظم هذه الحرية بالدستور وبالقوانين تنظمها بسلطانها الادارية وبهذا تعطل من الصحف ما تشاء » .

وهاجمت صحيفة (روزالبوسف) قوانين صدقي ضد الصحافة فكتب محمد التابعى تحت عنوان (للصحافة كل يوم قانون) يوضح معاناة الصحفيين « فلم يعد فى استطاعة صحفى معارض منما يكن نكاؤه ان ينقذ بدنه من السجن مادام حدينه عن مصر وما يجرى فيها من أعاجيب ومستغربات . . ولم يبق الا أن تصدر الصحف بيضاء . ولكن من يقدم على شراء أوراق بيضاء ؟ »

وأبرزت جريدة (الجهاد) تدخل الوزارة فى أعمال التحرير فى الصحف بتحديد ما ينشر وما لا ينشر فى الصحف ، فكتبت فى ذلك تقول : « سنة جديده يجرى عليها اليوم ولاية الأمور فى هذا العهد العجيب حبال الصحف . ذلك ان يجيئنا بالليل أو النهار أحد ضباط المباحث الجنائية فيبلغنا أوامر بعزوها الى رئيس النيابة أو الى مدير الأمن العام أو اليهما معا ومؤداها ان لا ننشر شيئاً ما عن كذا ولا شيئاً ما عن كبت » . وأوضحت الجريدة خطورة هذا المسلك واعتراضها عليه لما فيه من زراية مهينة للصحافة وتعطل بغيض لوظيفتها الأساسية وهى نقل الانباء الهامة الى الجمهور .

خامساً : ضريح سعد زغلول :

كان ضريح سعد زغلول أحد الموضوعات الهامة التى كانت مثار هجوم شديد من الصحف الوخذية على الوزارة ، وذلك عندما

قررت الوزارة بعد الانتهاء من بناء الضريح أن تجعله ضرحا عاما
يحتوى رفات كل الذين تريد الوزارة أن تستقر رعايتهم فيه ..
وارسل صدقى خطابا بهذا المعنى الى السيد صفيّة زغلول .

ورأت الصحف الوفدية أن هذا العمل ما هو الا استهرا !
فى خطة الوزارة فى محاربة ذكرى سعد بما يمثله من فكرة وطنية
فكبت جريئة (البلاغ) أن الوزارة تحارب ذكرى سعد بكل سلاح
لأنها لا تحارب فيها رفانا بالية بل تحارب حركة وطنية كان سعد
على رأسها ونكراه لانزال الروح الملهم لها ، فلا عجب اذا نحن
رأيناها تنظر بعين البغض لهذه الذكرى وتجعل من خطتها أن
تحاربها بكل قدرتها . على أن سعدا سار فكرة وهو فى ممانه
اقوى منه فى حياته ولبس فى خلق الله من هو أعجب ممن يحارب
فكرة وميتا » .

وقد اهتمت الجريدة بنشر رد أم المصريين على جواب صدقى
والذى رفضت فيه رفضا باتا نقل رفات سعد اذا حولوا ضريحه
الى غير الغرض الذى أنشئ من أجله وهاجمت صدقى هجوما
مريرا اذ قالت : « كنت أحسب ان الخصومة السياسية بالغة
ما بلغت مرارتها لا تتعدى محاربة الرجل للرجل فى حياته ولا تصل
الى حد حرمانه من مرقدته الذى خصص له فى ممانه » .

وكان هذا الرد ابذانا بان تفتح الصحف الوفدية النيران على
الوزارة فكبت (البلاغ) تقول : « الحزبية والحزبية العمياء هى
التي تحرك الآن دأ فى نفس صدقى باشا من الضغن على سعد
فتمنع منه القبر الذى كرده به الأمة » .

أما جريدة (الجهاد) فقد نوهت بما أحدثه رد السبدة صفيّة
زغلول من اضطراب واحراج فى الدوائر الوزارية .

وبالفعل لم ينقل سعد الى ضريحه الجديد الا فى عهد وزارة
النحاس عام ١٩٣٦ .

انتهاء حكم صدقى :

بدأت بوادر انتهاء حكم صدقى بالمرض الذى ألم به فى اوائل
عام ١٩٣٣ وقد اهتمت الصحف الوفدية بمتابعة حالته الصحية
ووجدتها ثريعة لتطلبه بالاستقالة .

فقد أعلنت (كوكب الشرق) ان المقطوع به بعد وسسف
الاطباء لمرضه — بصرف النظر عن تحسن صحته — يجعل من
الصعب جدا على صدقى باشا أن يعود فيباشر أعماله فى الوزارة
بذلك المجهود البدنى والعقلى اللذين بتطلبهما مركزه الدقيق .

وطالبت (الجهاد) ايضا باستقالة صدقى فالوزارة الآن باتفاق
الآراء وزارة عاطلة لا اعضاؤها يعملون ولا رئيسها يعمل .

وانتهز زكى الابراشى ناظر الخاصة الملكية فرصة مرض
صدقى ليهد نفوذه فى البلاد ويتدخل فى شئون الحكم بتدعيم من
القصر كما نقل السير برسى لورين المندوب السامى والذى كان
يعتمد عليه صدقى اعتمادا كبيرا فى نظامه . وهكذا لم يجد صدقى
بدا من تقديم استقالته الا ان الملك فؤاد اظهر تمسكه بوزيره مما
جعله برضى بالبقاء ولكن الى حين اذ سسرعان ما وقعت أزمة
جديدة بين القصر وصدقى حول التعيينات الجديدة فى الوزارة مما
أدى بصدقى الى تقديم استقالته التى قبلها الملك هذه المرة .

وقد ودعت الصحافة الوفدية الوزارة المستقيلة بالابتهاج
التام واعتبرت أن كابوسا قد أزيح عن البلاد بل وهاجمت هذه
الصحف خطاب الاستقالة نفسه فقد وصفته جريدة (كوكب الشرق)

بأنه احتوى على كلام مجمل فيه المن والتفاخر والاطالة لا أكثر ، وغبه فرار من التحدث عن الأمور الشائكة مثل القضية المصرية وما تم فيها رغم أنه طالما وعد البلاد بأنه سيحلها الحل الذى برضاها .

الصحافة الوفدية ووزارة عبد الفتاح يحيى (٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ -

١٤ نوفمبر ١٩٣٤) :

لم تختلف وزارة عبد الفتاح يحيى عن سابقتها فقد سارت على نهجها فى البطش بالحريات واصدار القوانين والاجراءات غير الدستورية بل كانت أكثر ضعفا منها تجاه القصر والانجليز . ولذا نالت هى الأخرى نصيبها من هجوم الصحافة الوفدية واسننكار قراراتها وأعمالها المختلفة خاصة أن عبد الفتاح يحيى قد أعلن فى خطاب قبوله تأليف الوزارة أنه سيسير على سياسة صدقى .

وقد هاجم طه حسين الوزارة وسببستها المزمعة قائلا : « وصيحة هذه الوزارة الوليدة نذير بأن يومها سيئيبه أمس صاحبته ، فان الله عز وجل لم يفتح على رئيسها بكلمة تطمئن اليها القلوب أو ترناح اليها النفوس ، أو تخلص الى الناس أن الأبله سيقسم لهم بعد هذا العبوس الطويل ، فقد رفع رئيس الوزارة الوليدة كتابه الى جلاله الملك فلم يجد ما بقوله بعد الشكر الواجب الا أنه قد اشترك فى وضع النظام القائم وسيعمل فى ظل النظام القائم والذى يعتقد أنه قد استقر وثبت ولم يبق عليه خوف ولا اشفاق » .

وسنتعرض لموقف الصحافة الوفدية من قانونى المحاماه وتنظيم الصحافة اللذين صدرا فى عهد هذه الوزارة باعتبار أن سياستها لم تختلف عن سياسة صدقى .

قانون المحاماه :

أصدرت الوزارة قانونا فى ٢٨ ديسمبر ١٩٣٣ يتضمن عدم انتخاب المحامين بمجلس النقابة ممن قد حكم عليهم بعقوبة تأديبية وسريان هذا الأمر على أعضاء مجلس النقابة الحالى . وقد استنكر المحامون هذا القانون وقرروا تجاهل تنفيذه فما كان من الوزارة الا أن أصدرت فى ٥ يوليه سنة ١٩٣٤ مرسوما بقانون بإبطال العمل مؤقتا بنظام نقابة المحامين وحل نقابى المحامين الأهلية والشرعية . وقد اخرج المحامون بشدة على هذه القرارات وقرروا اللجوء الى القضاء الا أن الحكومة قررت إحالتهم الى مجلس تأديب وكان ضمن هؤلاء المحامين مكرم عبيد .

وقد عارضت الصحف الوفدية موقف الحكومة واستنكرت قراراتها إزاء المحامين ودافعت عن موقفهم خاصة وأن هذه الاجراءات كانت موجهة الى مكرم عبيد والذي كانت تطلق عليه هذه الصحف لقب (المجاهد الكبير) .

فقد أوضح طه حسين غرض الوزارة من هذه الاجراءات بقوله : « تكره الوزارة جماعة من المحامين وتريد أن تقصيهم عن نقابة المحامين فلا بمنعها مانع ، ولا بدفعها دافع عن أن تشرع للمحامين قانونا لا عهد للناس بمثله وتجري أحكامه على الماضى ثم يجتمع البرلمان فينظر فى هذا القانون فى سـرعة لا تعدلها الا سرعة الضوء ويقر هذا القانون فى كثرة تشبه الاجماع ويرجأ من أجل هذا القانون أجل المسائل وأعظمها فى حياة الناس أترا « .

وقد اتفقت جريدة (الجهاد) مع جريدة (كوكب الشرق) فى ان الهدف من هذه الاجراءات هو إبعاد مكرم عبيد عن نقابة المحامين

وأعلنت (الجهاد) أن مسألة المحاسبين كُنت عن موطن الضعف في الوزارة الحاضرة وبنيت حقيقة موقفها من الأمة وأشارت الجريدة الى انعكاس مسألة المحاسبين على الحرية العامة : « فأى حرية فى بلد لا يملك فيه المحاسبون حق انتخاب أنفسهم الذى لا سلطان له الا التعسر عن آرائهم » .

مشروع قانون تنظيم الصحافة :

أعلنت وزارة عبد الفتاح يحيى مشروع قانون جديد لتنظيم الصحافة يكمل المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣١ والصادر من عهد صدقى ويقوم هذا المشروع على تعديل قانون العقوبات وقانون المطبوعات تعديلا « يضع حدا للتحابل البذىء والهزء » والسخرية لأسباب لا يبررها منطق ولا يسيغها النطق ولا العرف ومن ناحية أخرى يجعل من الصحافة صناعة رسمية لا يستطيع أن يحترفها الا من توافرت فيه دؤهلات علمية وشخصية ونال من الحكومة رخصة رسمية .

وانبرت صحيفة (الجهاد) من خلال سلسلة من المقالات تفند هذا المشروع وتبين تأثيره على حرية الصحافة .

ففى المقالة الاولى اوضحت الجريدة تحفظها على الشروط التى ذكرها المشروع والواجب توافرها فيما يعمل بالصحافة قرأت الجريدة اسنحالة تطبيق الشروط التى وضعها تشريع صدقى رؤساء التحرير على كل من أراد ان يخط حرفا فى صحيفة ولو لم يكن رئيسا لتحريرها على أساس أن شرط المؤهلات العلمية لن يفيد لو أم تكن الى جانبها سعة فى الافق والتجارب . وفى المقالة الثانية شـرحـت الجريدة خطورة اتجاه النبة خلال ذلك التشريع الى معاقبة « مجرد التشكيك فى قانونية الهيئات وتأليفها وانتخابها اذ يعتبر اهانة لها » . فأوضحت ان هذه العقوبة تسلب

الصحافة أهم وظائفها وهي وظيفة السهر على أن يكون كل تشريع داخلا فى حدود الدستور وأن يكون كل تصرف مستكملا للشروط القانونية .

وأشارت الجريدة الى خطورة أخرى تأتي عن طريق مانضمه المشروع من معاقبة (العرض بالنقد للحكام والخدميين السابقين والوزراء المتوفين) حيث وصفت هذه العقوبة بأنها تحرم التاريخ مهمته الطبيعية وهي مهمة الكشف عن الحقائق بعيدا عن المؤثرات الوقتية .

وفى المقالة الثالثة أوضحت الجريدة اعتداء هذا المشروع على المبادئ الدستورية اذ تضمن امكانية حجز الجريدة وضبطها مما يتعارض مع المادة (١٥) من الدستور .

وتواصل الجريدة هجومها على الوزارة ازاء تصميمها على اصدار هذا التشريع المقيد لحرية الصحافة وتطالبها « بالتريث وهي تعالج أمر الصحافة الحقيق » .

وتستمر الوزارة فى الوقت نفسه فى تحديها للصحافة والصحفيين فنعتزم تعديل نصوص قانون العقوبات فيما يختص بالجرائم وأنواع العقوبات التى تنزل بالصحفيين وتتجاوز هذا الى تدعيم العقوبات التى توقع على الصحف نفسها ، وتقضى عليها بالايقاف المؤقت أو التعطيل الدائم .

وأكدت جريدة (الجهاد) ان الالتجاء الى معاقبة الصحف بالتعطيل أو الوقف التجاء استثنائى بتشريع قاسى حسبه الناس اختصاصا من اختصاصات صدقى ووزارته وكانوا يحسبون أية وزارة تجرء بعد صدقى تعنى برفع تلك الوصمة من صلب التشريع المصرى الذى عرف بتمشييه مع المبادئ القانونية الحديثة والاعتبارات التشريعية السليمة .

استقالة الوزارة :

طالبت الصحف الوفدية الوزارة بالاستقالة بسبب ما بدا من ضعفها وبسبب سياساتها في التضييق على الحريات وعلى الرغم من أن الوزارة تستقيل بالفعل لرفض عبد الفتاح يحيى تدخلات الانجليز في مسألة الوصاية إلا أن الصحف الوفدية ونتيجة معاناتها في عهده وعهد سلفه لم تسانده ولم تؤيده في موقفه هذا بل أظهرت ابتهاجها باستقالته أيا كانت أسبابها .

الصحافة الوفدية ووزارة توفيق نسيم (١٤ نوفمبر ١٩٣٤ - ٢٢ يناير ١٩٣٦) :

حازت وزارة توفيق نسيم تأييد الوفد والصحف الوفدية خاصة بعد أن رفض توفيق نسيم أن بقسم يمين الولاء لدستور ١٩٣٠ وعلى هذا أعلنت الصحافة الوفدية أن وزارة نسيم ستؤلف على قاعدة (إلغاء النظام الحاضر) أي إلغاء دستور ١٩٣٠ وما نتج عنه .

وقد هالت صحيفة (الجهاد) للوزارة الجديدة ورحبت بها فكتبت (الجهاد) تعلن هذا الترحيب تحت عنوان (الأمة تحتفل بعيدين عيد الجهاد وعيد الحرية) وتعبر عن فرحة الأمة بالوزارة فقالت : « تجلى ابتهاج الأمة يوم أمس في أروع مظاهره واحتفل الناس بعيدين عيد الجهاد الوطني وعيد الحرية التي أخذت شمسها في الاشراف على مصر صباح أمس بأن كلف جلالة الملك دولة توفيق نسيم بتشكيل الوزارة ، وكنت لا تمشي في شارع أو تجتاز طريقا من الطرق أو نغشي ناديا من المنتديات إلا وتحس الغبطة الظاهرة والفرح الشامل ، وتشهد معالم السرور والانشراح في كل خطوة من خطواتك » .

وكانت عناوين مقالاتها توضح كلها تأييدها الكبير للوزارة
التي نالت تأييد الوفد وعلى سبيل المثال هذه العناوين (المظاهرات
الواسعة النطاق في القاهرة أمس — مواكب الطلبة والجماهير
تطوف دور الوزارات مهتة هائفة — دولة الرئيس الجليل يهنئ
رئيس الوزارة وحضرات الوزراء — ويستقبل في كل وزارة بأروع
مظاهر الاستقبال — الجموع الهائلة في بيت الأمة — دولة نسيم
باشا يصدر أوامره برفع الحصار عن بيت الأمة — مجلس الوزراء
يقرر اعاده الموظفين المفصولين والمتقولين سياسيا الى وظائفهم
يعد درس أحوالهم درسا سريعا — الوزارات ترسل خطابات الى
الموظفين المفصولين تستدعيهم) .

وتدل هذه العناوين المبالغ في طولها على عدة أمور ، أولها :
تأكيد التأيد الوفدي للوزارة الجديدة ، وثانيها : اعلان ابتهاج الأمة
بهذه الوزارة ، وثالثها : اتخاذ الوزارة خطوات في رفع الظلم من
الوفد ومؤيديه .

وتد زاد التأييد للوزارة سواء من جانب الصحف الوفدية أو
من جانب الوفد بعد اقدم الوزارة على إلغاء دستور ١٩٣٠ في
٣٠ نوفمبر عام ١٩٣٤ .

وبصفة عامة أيدت الصحف الوفدية أعمال الوزارة في
اجراءاتها في كافة المجالات خاصة ما كان متعلقا منها بمحو آثار
(العهد البائد) ولذا نجد هذه الصحف تؤيد الوزارة في احالة
الموظفين الذين ثبت تورطهم مع العهود السابقة الى المعاش
واعادة الموظفين المفصولين لأسباب سياسية الى أعمالهم ، كما
رحبت بإلغاء الوزارة لقانون المحاماه والتشريعات المقيدة للصحافة
.. واستمر هذا الوضع في التأيد الكامل للوزارة حتى شهر
نوفمبر عام ١٩٣٥ عندما انضج موقف بريطانيا الرافض لعودة .

دستور ١٩٢٣ وعجز الوزارة ازاءه ، وبدأت حملة في الصحف الوفدية ضد الوزارة وطالبتها بالاستقالة خاصة بعد أن أعلن النحاس أن الوفد لم يعد يؤيد الوزارة ، إلا أن نسيم ينجح في إعادة دستور ١٩٢٣ وذلك في ١٢ ديسمبر عام ١٩٣٥ مما كان يعنى عودة مرة أخرى الى حسن العلاقات بين الوزارة والوفد وصحفه . إلا أن توفيق نسيم يضطر الى الاستقالة بسبب رفض أحزاب المعارضة بقاءه في الحكم وإجراء الانتخابات بسبب تحيزه الواضح للوفد . وبالفعل قدم نسيم استقالة وزارته في ٢٢ يناير عام ١٩٣٦ وذلك على الرغم من تأييد الوفد لها .

وقد أشارت جريدة (الجهاد) الى ما ذكره الملك عن استقالة وزارة توفيق نسيم من أنه لم يكن لديه ملاحظات على الوزارة ولكنه لما كان نسيم لا يستند الى حزب أو هيئة سياسية وأصبح الظرف يقتضى الدخول في مفاوضات لحل المسألة المصرية أصبح الصالح العام يتطلب تأليف وزارة قومية تتولى هذا الأمر الخطير .

الأزمة الوزارية بعد استقالة نسيم :

تبع استقالة الوزارة أزمة حادة فقد رفض النحاس تأليف وزارة ائتلافية في حين رفضت الأحزاب المعارضة تأليف وزارة وفدية على أساس أن إجراء الانتخابات على يد وزارة وفدية لا يبعث الطمأنينة في نفوس الأحزاب الأخرى ولا يكمل الحساد المطلوب في الانتخابات .

وأصر النحاس على أن يؤلف الوزارة بعد الانتخابات لنقته بأنه سيكون للوفد الأغلبية البرلمانية . واقترح النحاس تأليف وزارة محايدة تقتصر مهمتها على إجراء الانتخابات في موعدها المقرر وقد

سعى على ماهر رئيس الديوان الملكي في ذلك الوقت لدى رؤساء الأحزاب يحاول اقناع كل واحد منهم بوجه نظر الآخر .

وتتصاعد الأزمة عندما تتدخل وزارة الخارجية البريطانية فترسل الى المندوب السامي تعليمات بأنه اما ان تؤلف وزارة من جميع الهيئات السياسية واما ان تؤلف وزارة ذات صفة دائمة مع صرف النظر عن المفاوضات حاليا وتأجيل الانتخابات الى اجل غير مسمى .

وكانت هذه التعليمات تعنى تهديدا صريحا بأن بريطانيا في حالة عدم تأليف وزارة ائتلافية لن تفاوض الحكومة المصرية ولن تسمح بعودة الحياة النيابية . مما أثار الفزع في جميع الجهات وكان له صداه الواسع في الصحف الوفدية .

وترد جريدة (كوكب الشرق) على هذا التهديد « بأن الأمة تعرف واجبها وتدرك أين طريقها وليس بجديد عليها أن يقف الانجليز منها هذا الموقف فان سبيل الجهاد أبدا أمامها وداعى الوطن أبدا يهز مشاعرها وقيام صفوتها المتراسة أمام الخطر في اخرج الساعات وألق المواقف هو صخرة النجاة » .

وقد نشسرت (الجهاد) تكذيب الحكومة البريطانية لهذه الأنباء واعلاتها أنها لا تتدخل في مسألة الوزارة المصرية .

واستمرت الأزمة مستحكمة الى أن اتفقت جميع الأطراف على تولى على ماهر تأليف الوزارة في ٣٠ يناير عام ١٩٣٦ .

الصحافة الوفدية ووزارة على ماهر (٣٠ يناير ١٩٣٦ - ٩ مايو ١٩٣٦) :

تألفت وزارة على ماهر على أساس انها وزارة محايدة تقوم

باجراء الانتخابات وقد استقبلت الصحافة الوفدية وزارة على ماهر
بالترحيب الشديد بعد نجاحه فى حل الازمة الوزارية .

وتعلن (الجهاد) نفاؤها بالوزاره وتطلق عليها اسم الوزارة
العلوية ، تفاؤلا واستبشارا بها وبما ترجوه البلاد على يديها من
ابلاغ الحياة الدستورية غايتها وتفاؤلا واستبشارا بما يرجى فى
عهدها من تحقيق الاستقلال بإبرام معاهدة شريفة بين مصر
وانجلترا .

وبصفة عامة كانت العلاقة بين الصحافة الوفدية ووزارة
على ماهر قائمة على الثقة والتفاهم والتأييد لأعمالها وذلك على
الرغم من أن جريدة (الجهاد) قد اعترضت على قيام الوزارة
بتعيين عدد كبير من الموظفين فى بعض الوظائف الرئيسية الرسمية
باعتبار أنها وزارة انتقال « ومن الخير ترك أمر الوظائف الى
الوزارة الدستورية تختار لها من تقضى المصلحة العامة
اختيارهم » .

الا ان جريدة (كوكب الشرق) رأت أن الاعتراض على الوزارة
من هذه الناحية ليس أمرا وجيها لأن قصر الفترة التى تتولى فيها
الوزارة شئون البلاد لا يستوجب الجمود وترك كل عمل فى باب
التحسين والتنظيم لمن سيجيئون بعدها . بل قصر الفترة هو أولى
بنشاط تبديه وحركة اصلاحية تتولاها مما يجعلها محل تقدير وحث
وتشجيع .

ومن العوامل التى ساعدت على التقارب بين الصحف
الوفدية والوزارة عناية على ماهر الخاصة بالصحافة والصحفيين .
فقد عمل على اعداد وشرع جمعية الصحافة بهدف المحافظة على
كرامة الصحفيين ومنها دعوة بعض الصحفيين الى حفلات ولقاءات

تم بينه وبينهم . ومنها افتتاحه موسم المحاضرات الصحفية والقاءه احدى المحاضرات مما كان مثار تقدير للصحف عموما والصحف الوفدية خصوصا والتي عانت من قبل من رؤساء الوزارة السابقين ما عانت .

وكتبت جريدة (كوكب الشرق) تشيد في احدى مقالاتها بعلاقة على ماهر بالصحفيين . وما جاء في المقال هذه الفقرة : « فان دولته اتخذ الاجراءات اللازمة لرفع اجور الاعلانات الحكومية التي توزع على الصحف عن الاجور الحالية تنمية لموارد الصحف والعناية بها » .

واشارت الجريدة الى الشكر والثناء الذي يقابل به الصحفيون بل الامة عناية دولة رئيس مجلس الوزراء بأمر الصحافة ورجالها والعمل على تمتعها بالمزايا التي يتمتع بها الصحفيون في البلاد الراقية » .

وتنتهى الوزارة من عملية الانتخاب التي يفوز فيها الوفد ويقدم على ماهر استقالة وزارته في ٩ مايو عام ١٩٣٦ ويؤلف مصطفى النحاس الوزارة الجديدة .

الصحافة الوفدية ووزارة مصطفى النحاس (١٠ مايو ١٩٣٦ - ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧) :

كلف مجلس الوصاية مصطفى النحاس بتأليف الوزارة الجديدة باعتباره زعيما للأغلبية بعد فوز الوفد في الانتخابات . وقد رحبت الصحف الوفدية ترحيبا شديدا بالوزارة الوفدية فكتبت (كوكب الشرق) تحت عنوان (حكومة الدستور تتبوا مكانها من قيادة البلاد) توضح مشاعر أفراد الأمة وسعادتها العظيمة بتولى الوزارة حكم البلاد « الآن يشعر كل فرد من افراد الأمة انه مشترك

فى ادارة شئون بلاده يساهم فى الاشراف على حكم وطنه وان كان اشتراكا ضمنيا وكانت المساهمة غير مباشرة ، ولكنه مع ذلك يحس نفسه راضية وكبرياءه الوطنى موفورا وكرامته القومية مصونة عالية ، لان هذه الحكومة الدستورية التى تكونت هيئتها انما قامت باختياره ونابت عنه ومثلت ارادته ووطنيته وعقيدته السياسية اتم تمثيل .

وكتبت جريدة (الجهاد) تشيد بالوزارة تحت عنوان (مرجبا بطلائع العهد الجديد وأهلا بوزارة الأمة) قائلة : « وفى وزارة مصطفى النائلة التى بتوافر لاعضائها النابهين من مزايا الحنكة السياسية والقوة الخلقية الشخصية والمتانة العلمية والتضحيات الوطنية والماضى المجيد والمواقف المذكورة فى تاريخ مصر القريب والبعيد ما قل أن يجتمع مثله فى وزارة مصرية » .

وقد نوهت جريدة (الجهاد) بما تضمنه خطاب العرش من اصلاحات اقتصادية لصالح صغار الفلاحين والعمال ولزيادة موارد الدولة .

واستمرت الصحافة الوفدية تدافع عن اجراءات الوزارة وأعمالها ومنها مشروع قانون العفو العام عن المحكوم عليهم فى الجرائم السياسية — وسياسة الوزارة لتحسين احوال الفلاح — قانون الامراض العقلية — الغاء قانون حماية الموظفين — ميزانية الدولة — انضمام مصر الى مكتب العمل الدولى .

كانت هذه نماذج لبعض الموضوعات التى حازت تأييد الصحافة الوفدية وقامت هذه الصحافة بدورها المعتاد منها فى تبرير سياسة الوزارة الوفدية وتأييد أعمالها وذلك الى نهاية فترة البحث .

ومما سبق يتبين الآتى :

* ارتبطت مواقف الصحافة الوفدية من الوزارات المصرية بموقف الوفد منها فسارت فى نفس الاتجاه سواء بالتأييد أو المعارضة بل كان موقف هذه الصحف من الوزارة الواحدة يتغير حسب تغير موقف الوفد منها .

* لم تتعرض الصحف الوفدية بشكل واسع للوزارات المصرية التى تولت الحكم فى فترة الحماية بسبب ظروف الأحكام العرفية المعلنة وان كانت بشكل غير مباشر اظهرت رفضها لعظم هذه الوزارات التى تألفت دون رغبة الأمة .

* اربط الى حد كبير موقف الصحافة الوفدية من الوزارات بموقف هذه الوزارات من الدستور . . فكانت حملات هذه الصحف ضد وزارات الانقلابات الدستورية تفوق حملاتها ضد الوزارات الأخرى المعادية للوفد .

* ساهمت الصحافة الوفدية فى تأليب الشعور العام ضد وزارات الأقلية بما كانت تضخه من أوجه العيوب وتبرزه من مثالب .

* كانت الصحافة الوفدية بوقا للدعاية للوزارات الوفدية تدافع عن أعمالها وتهاجم خصومها مع تأكيدها المستمر على أن الوزارات الوفدية هى التى تمثل الأمة .

* اختلف موقف الصحافة الوفدية من الحدث الواحد حسب سبب موقفها من الوزارة التي تقوم به . فهي تؤيد الوزارة الوفدية في احوالة الموظفين المعارضين لها الى المعاش في حين تهاجم هذا التصرف من وزارات الاقلية .

* قاومت الصحافة الوفدية محاولات وزارات الاقلية القضاء على صحافة الوفد بتعريضها للتعطيل والالغاء فلم تستسلم وظلت تقاوم عن طريق اصدار صحف بديلة ، بدلا من الصحف المعطلة أو الملغاة .

المصادر والمراجع

أولا : مصادر أساسية :

(١) الدوريات :

- ١ — النظام — من ١٩١٩ الى ١٩٢٣
- ٢ — وادى النيل — ١٩١٩ الى ١٩٢٢ — ١٩٢٨
- ٣ — مصر — ١٩١٩ الى ١٩٢٠ — ١٩٢٩ الى ١٩٣٠
- ٤ — الاخبار — ١٩٢٠ الى ١٩٢١
- ٥ — الاهالى — ١٩٢١
- ٦ — المنبر — ١٩٢١
- ٧ — الافكار — ١٩٢٢
- ٨ — المحروسة — ١٩٢٢ الى ١٩٢٤
- ٩ — الرشيد — ١٩٢٣

- ١٠ — البلاغ — ١٩٢٤ الى ١٩٣٢
- ١١ — كوكب الشرق — ١٩٢٥ الى ١٩٣٦
- ١٢ — الساعة — ١٩٢٨
- ١٣ — روز اليوسف — ١٩٢٧ الى ١٩٣٦
- ١٤ — الوجدان — ١٩٢٨
- ١٥ — النجمة الزهراء — ١٩٢٨
- ١٦ — الابتسام — ١٩٢٨
- ١٧ — الشرق الجديد — ١٩٢٩
- ١٨ — الربيع — ١٩٢٩ — ١٩٣٠
- ١٩ — المهذب — ١٩٢٩
- ٢٠ — مصر الحرة — ١٩٢٩
- ٢١ — الشرق الاثنى — ١٩٢٩
- ٢٢ — اليوم — ١٩٣٠
- ٢٣ — الوادى — ١٩٣٠
- ٢٤ — الضياء — ١٩٣٠
- ٢٥ — الصرخة — ١٩٣٠
- ٢٦ — صدى الشرق — ١٩٣٠
- ٢٧ — البرق — ١٩٣٠
- ٢٨ — المؤيد الجديد — ١٩٣١
- ٢٩ — الجهاد — ١٩٣١ الى ١٩٣٦

(ب) مذكرات شخصية :

٣٠ — فاطمة اليوسف — ذكريات فاطمة اليوسف — كتاب
روز اليوسف — ديسمبر ١٩٥٣ .

٣١ — محمد حسين هبكل — مذكرات في السياسة المصرية —
ج ١ — دار النهضة المصرية — ١٩٥١ — ج ٢ — مطبعة
مصر — ١٩٥٣ .

٣٢ — محمد زكى عبد القادر — أقدام على الطريق — دار الكاتب
العربي — ١٩٦٧ .

٣٣ — محمد على علوبه — ذكريات اجتماعية وسياسية —
القاهرة — المركز العربى للبحث والنشر — ١٩٨٢ .

٣٤ — محمد كامل سليم — ازدة الوفد الكبرى — مؤسسة أخبار
اليوم — ١٩٧٦

(ج) دراسات غير منشورة :

٣٥ — راسم الجمال — عباس العقاد في تاريخ الصحافة المصرية
— رسالة ماجستير — كلية الآداب — جامعة القاهرة .

٣٦ — السيد محمد سلامة الامام — آخر ساعة في تاريخ الصحافة
المصرية — رسالة ماجستير — كلية الاعلام — جامعة
القاهرة — ١٩٧٨ .

٣٧ — سهير اسكندر راغب — جريدة المصرى وموقفها من
القضايا الوطنية — كلية الاعلام — جامعة القاهرة —
١٩٨٢ .

- ٣٨ — ناهد أحمد غؤاد أبو العيون — صحيفة الجهاد — رسالة
ماجستير — كلية الاعلام — جامعة القاهرة — ١٩٧٨ .
- ٣٩ — نجوى كامل — محمود عزى الصحفى — رسالة ماجستير
— كلية الاعلام — جامعة القاهرة — ١٩٨٢ .

(د) مقابلات شخصية :

- ٤٠ — مقابلة مع الأستاذ مصطفى أمين بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٣ .
- ٤١ — مقابلة مع الأستاذ صبرى أبو المجد بتاريخ ٢٣/١١/١٩٨٣
- ٤٢ — مقابلة مع الأستاذ احسان عبد القدوس بتاريخ
١٤/٩/١٩٨٤ .
- ٤٣ — مقابلة مع الأستاذ فؤاد سراج الدين بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٥ .
- ٤٤ — مقابلة مع الأستاذ ابراهيم فرج بتاريخ ٢٦/٥/١٩٨٥ .
- ٤٥ — مقابلة مع الأستاذ عبد القادر عبد القادر حمزة بتاريخ
٢٠/١١/١٩٨٧ .

(هـ) ٤٦ — تراخيص اصدار الصحف بالهيئة العامة للاستعلامات

ثانيا : مراجع عامة :

(ا) نورييات :

- ٤٧ — الاستقلال — ١٩٢١
- ٤٨ — الاهرام — ١٩٣٥
- ٤٩ — السياسة — ١٩٢٥ — ١٩٢٨

٥٠ — مجلة كل شيء والذئبا — ١٩٣٣

٥١ — الاتحاد — ١٩٢٥

٥٢ — الهلال — ١٩٣٠

٥٣ — الشباب — ١٩٣٦

٥٤ — الاخبار — ١٩٦٩

(ب) مراجع صحفية :

٥٥ — ابراهيم عبده — روزالبوسف سيرة وصحيفة — القاهرة — ١٩٦١ .

٥٦ — ابراهيم عبده — تطور الصحافة المصرية وأثرها في النهج — ستين الفكرية والاجتماعية — ط ٢ — القاهرة — مطبعة التوكل — ١٩٤٥ .

٥٧ — ابراهيم عبده — تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨ — ١٩٨١ — ط ٤ — القاهرة — مؤسسة سجل العرب — ١٩٨٢ .

٥٨ — أحمد حسين الصاوى — طباعة الصحف واخراجها — القاهرة — الدار القومية للطباعة والنشر — ١٩٦٥ — ص ١١٢ .

٥٩ — اشرف صالح — الطباعة — القاهرة — العربى للنشر — ١٩٨٤ .

٦٠ — جمال العطيفى — حرية الصحافة — القاهرة — مطابع الأهرام — ١٩٧٤ .

٦١ — خليل صابات — الصحافة — رسالة استعداد علم فن — ط ٢ — القاهرة — دار المعارف — ١٩٦٧ .

٦٢ — خليل صابات — سامى عزيز — موناتن لبيب رزق — حرية الصحافة ١٧٩٨ — ١٩٢٤ — القاهرة — الوعى العربى — ١٩٧٣ .

٦٣ — راسم الجمال — عباس العقاد — القاهرة — دار المعارف — ١٩٧٩ .

٦٤ — رياض شمس — حرية الراى وجرائم الصحافة — القاهرة — دار الكتب المصرية — ١٩٤٧ .

٦٥ — سامى عزيز — ثورة فى الصحافة — القاهرة — مطبعة مصر — ١٩٥٦ .

٦٦ — سلامة موسى — الصحافة حرفة ورسالة — القاهرة — مطبعة مصر — ١٩٥٨ .

٦٧ — عبد اللطيف حمزة — أدب المقالة الصحفية فى مصر — ج ٧ — ط ١ — القاهرة — دار الفكر العربى — ١٩٥٩ .

٦٨ — عبد اللطيف حمزة — أدب المقالة الصحفية فى مصر — ج ٨ — ط ١ — القاهرة — دار الفكر العربى — ١٩٦٣ .

٦٩ — عبد اللطيف حمزة — الصحافة العربية فى مصر — ط ٢ — دار الفكر العربى — ١٩٨٥ .

٧٠ — عبد اللطيف حمزة — الصحافة المصرية فى مائة عام — القاهرة — دار القلم — ١٩٦٠ .

٧١ — عبد العزيز غنام — مدخل فى علم الصحافة — بيروت — دار النجاح — ١٩٧٢ .

٧٢ — عواطف عبد الرحمن — دراسات فى الصحافة المصرية والعربية — القاهرة — العربى للنشر والتوزيع — ١٩٨١

٧٣ — فاروق أبو زيد — أزمة الديمقراطية في الصحافة المصرية
— القاهرة — مكتبة مبدولى — د . ت .

٧٤ — فاروق أبو زيد — فن الكتابة الصحفية — ط ٣ — القاهرة
— عالم الكتب — ١٩٨٥ .

٧٥ — فاروق أبوزيد — فن الخبر الصحفي — ط ٢ — القاهرة
— عالم الكتب — د . ت .

(ج) مراجع تاريخية :

٧٦ — أحمد عبد الرحيم مصطفى — تطور الفكر السياسى في
مصر الحديثة والمعاصرة — القاهرة — معهد البحوث
والدراسات العربية — ١٩٧٣ .

٧٧ — حسن يوسف — القصر ودوره في السياسة المصرية —
القاهرة — مؤسسة الاهرام — ١٩٨٢ .

٧٨ — طارق البشرى — المسلمون والأقباط في اطار الجماعة
الوطنية — القاهرة — ١٩٨٠ .

٧٩ — عفاف لطفى السيد — تجربة مصر الليبرالية — القاهرة
— المركز العربى للبحث والنشر — ١٩٨١ .

٨٠ — عاصم الدسوقي — ثورة ١٩١٩ في الاقاليم — القاهرة —
دار الكتاب الجامعى — ١٩٨١ .

٨١ — عباس العقاد — سعد زغلول سيرة وتحية — القاهرة —
دار الشروق — د . ت .

٨٢ — عبد الخالق لاشين — سعد زغلول ودوره في السياسة
المصرية — القاهرة — مبدولى — ١٩٧٥ .

- ٨٣ — عبد الرحمن الرافعي — ثورة ١٩١٩ — ط ٣ — القاهرة —
مؤسسة دار الشعب — ١٩٦٨ .
- ٨٤ — عبد الرحمن الرافعي — فى أعقاب الثورة المصرية —
ج ١ — ط ٣ — القاهرة — مؤسسة الشعب — ١٩٦٩ .
- ٨٥ — عبد العزيز رفاعى — الديمقراطية والأحزاب السياسية —
القاهرة — دار الشروق — ١٩٧٧ .
- ٨٦ — عبد العزيز رفاعى — ثورة ١٩١٩ — القاهرة — دار
الكاتب العربى — ١٩٦٦ .
- ٨٧ — على الدين هلال — السياسة والحكم فى مصر — القاهرة —
نهضة الشرق — ١٩٧٧ .
- ٨٨ — محسن محمد — أصول الحكم — القاهرة — دار المعارف
— ١٩٨٠ .
- ٨٩ — مصطفى أمين — الكتاب الممنوع — القاهرة — دار المعارف
— ١٩٧٤ .
- ٩٠ — محمد أنيس — دراسات فى ورائق ثوره ١٩١٩ — ج ١ —
ط ١ — القاهرة — الانجلو المصرية — ١٩٦٣ .
- ٩١ — محمد أنيس — السيد رجب حراز — التطور السياسى فى
المجتمع المصرى — القاهرة — دار النهضة العربية —
١٩٧٢ .
- ٩٢ — محمد أنيس — السيد رجب حراز — ثورة ٢٣ يوليو
وأصولها التاريخية — القاهرة — دار النهضة العربية —
١٩٦٩ .

- ٩٣ — محمد زكى عبد القادر — محنة الدستور — ط ٢ — القاهرة — مكتبة مديولى — ١٩٧٣ .
- ٩٤ — محمد شفيق غربال — تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية — القاهرة — دار النهضة المصرية — ١٩٥٢ .
- ٩٥ — عبد العظيم رمضان — تطور الحركة الوطنية فى مصر — ط ٢ — القاهرة — مكتبة مديولى — ١٩٨٢ .
- ٩٦ — عبد العظيم رمضان — الفكر الثورى فى مصر — القاهرة — مكتبة مديولى — د . ت . .
- ٩٧ — يونان لبيب رزق — الحياة الحزبية — القاهرة — ١٩٧٠ .
- ٩٨ — يونان لبيت رزق — تاريخ الوزارات المصرية — القاهرة — ١٩٧٥ .

(د) مراجع اجنبية :

- 99 — Chirol, Sir Valentine : The Egyptian Problem (London, Mac-Millan 1920).
- 100 — Marlowe J. : Anglo-Egyptian Relations, (London, the cresst press 1954).
- 101 — Wavell, Field Marchal Allenby in Egypt (London George G. Harrap and Co. 1943).
- 102 — Wavell, Field Marchal : Allenby Soldier and Statesman (London, George G. Harrap. 1946).

المحتوى

تقديم رئيس التحرير ٥

الفصل الأول :

الصحافة الوفدية والدستور ٧

الفصل الثانى :

الصحافة الوفدية والقصر ٧٧

الفصل الثالث :

الصحافة الوفدية والوزارات المصرية ١١٩

المصادر والمراجع ١٨٥

صدر في هذه السلسلة:

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ،
د. عبد العظيم رمضان، ط١، ١٩٨٧، ط٢، ١٩٩٤
- ٢ - على ماهر،
رشوان محمود جاب الله، ١٩٨٧
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة،
عبد السلام عبد الحليم عامر، ١٩٨٧ .
- ٤ - التيارات الفكرية في مصر المعاصرة،
د. محمد نعمان جلال، ١٩٨٧ .
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية في العصور الوسطى،
عليه عبد السميع الجنزوري، ١٩٨٧
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر، ج ١،
لمى الطيعي، ١٩٨٧
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي،
د. عبد المنعم ماجد، ١٩٨٧
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية،
د. على بركات، ١٩٨٧
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل،
د. محمد أنيس، ١٩٨٧
- ١٠ - توفيق نياي ملحمة الصحافة الحزبية،
محمود فوزي، ١٩٨٧
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية،
شكري القاضي، ١٩٨٧

- ١٢ - هدى شعراوي وعصر التنوير،
د. نبيل راغب، ١٩٨٨ .
- ١٣ - اكذوبة الاستعمار المصري للسودان: رؤية تاريخية،
د. عبد العظيم رمضان، ط١، ١٩٨٨، ط٢، ١٩٩٤ .
- ١٤ - مصر في عصر الولاة ، من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية،
د . سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٨ .
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الإسلامى،
د . على حسنى الخربوطلى، ١٩٨٨ .
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة عن دور
الجمعية الخيرية (١٨٩٢ - ١٩٥٢) ،
د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٨ .
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى،
د . محمد نور فرحات ، ١٩٨٨ .
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية ،
د . على السيد محمود ، ١٩٨٨ .
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين ،
د . أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨ .
- ٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين سعد
زغلول وعبد الرحمن فهمى ،
د . محمد أنيس ، ط٢ ، ١٩٨٨ .
- ٢١ - التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى ، ج١،
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨ .
- ٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر ،
جمال بدوى ، ١٩٨٨ .

- ٢٣ - التصوف في مصر إبان العصر العثماني ، ج-٢ ، إمام التصوف في مصر : الشعراني ،
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨ .
- ٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦) ،
د . نجوى كامل ، ١٩٨٩ .
- ٢٥ - المجتمع الإسلامي والغرب ،
تأليف : هاملتون جب وهارولد بورين ، ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة ،
د . سعيد إسماعيل على ، ١٩٨٩ .
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ، ج ١ ،
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ، ١٩٨٩ .
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ، ١٩٨٩ .
- ٢٩ - مصر في عصر الإخشيديين ،
د . سيدة إسماعيل كاشف ، ١٩٨٩ .
- ٣٠ - الموظفون في مصر في عصر محمد علي ،
د . حلمي أحمد شلبي ، ١٩٨٠ .
- ٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية ،
شكري القاضي ، ١٩٨٩ .
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،
لمعي المطيعي ، ١٩٨٩ .
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الأفريقي : نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية ،
د . خالد محمود الكومي ، ١٩٨٩

٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة
حتى عام ١٩١٢ ،

د . يونان لييب رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠ .

٣٥ - اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠ .

٣٦ - المجتمع الإسلامى والغرب ، ج ٢ ،

تأليف : هاملتون بويين ، ترجمة: د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٩٠ .

٣٧ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية فى ربع قرن ،
د . سليمان صالح ، ١٩٩٠ .

٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادية والاجتماعى فى العصر العثمانى ،
د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠ .

٣٩ - قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤ - ١٨٢٧) ،
د . جميل عبيد ، ١٩٩٠ .

٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ،
د . عبد المنعم الدسوقي الجميلى ، ١٩٩٠ .

٤١ - محمد فريد : الموقف والمأساة ، رؤية عصرية ،
د. رفعت السعيد ، ١٩٩١ .

٤٢ - تكوين مصر عبد العصور ،

محمد شفيق غريال ، ط٢ ، ١٩٩٠ .

٤٣ - رحلة فى عقول مصرية ،

إبراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠ .

٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر ، فى العصر العثمانى ،
د . محمد عفيفى ، ١٩٩١ .

- ٤٥ . الحروب الصليبية ، ج ١ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتقديم : د . حسن حبشي ، ١٩٩١
- ٤٦ . تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ - ١٩٥٧) ،
ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١ .
- ٤٧ . تاريخ القضاء المصري الحديث ،
د . لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١ .
- ٤٨ . الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الإسلامي ،
د . زبيدة عطا ، ١٩٩١ .
- ٤٩ . العلاقات المصرية الإسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) ،
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٠ . الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) ،
د . سهير اسكندر ، ١٩٩٢
- ٥١ . تاريخ المدارس في مصر الإسلامية ،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ، في
أبريل ١٩٩١) أعدها للنشر : د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٢ . مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، في القرن الثامن عشر ،
د . إلهام محمد علي زهنى ، ١٩٩٢ .
- ٥٣ . أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة ،
د . محمد كمال الدين عز الدين على ، ١٩٩٢
- ٥٤ . الأقباط في مصر في العصر العثماني ،
د . محمد عفيفي ، ١٩٩٢
- ٥٥ . الحروب الصليبية ، ج ٢ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتقديم : د . حسن حبشي ، ١٩٩٢ .

- ٥٦ . المجتمع الريفي في عصر محمد علي : دراسة عن إقليم المنوفية ،
د . حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٢ .
- ٥٧ . مصر الإسلامية وأهل النمة ،
د . سيدة إسماعيل كاشف ، ١٩٩٢ .
- ٥٨ . أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة ،
د . إبراهيم عبد الله المسلمي ، ١٩٩٣ .
- ٥٩ . الرأسمالية الصناعية في مصر ، من التمهيد إلى التاميم (١٩٥٧ - ١٩٦١) ،
د . عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣ .
- ٦٠ . المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٣ .
- ٦١ . تاريخ الإسكندرية في العصر الحديث ،
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣ .
- ٦٢ . هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٣ ،
لمعي المطيعي ، ١٩٩٣ .
- ٦٣ . موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الإسلامية ،
تأليف : د . سيدة إسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ، وسعيد عبد الفتاح
عاشور ، أعدها للنشر : د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣ .
- ٦٤ . مصر وحقوق الإنسان ، بين الحقيقة والإفتراء : دراسة وثائقية ،
د . محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣ .
- ٦٥ . موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ - ١٩١٧) ،
د . سهام نصار ، ١٩٩٣ .
- ٦٦ . المرأة في مصر في العصر الناطمي ،
د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣ .

- ٦٧ - مساهمى السلام العربية الإسرائيلية : الأصول التاريخية ،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ،
بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس ، فى أبريل
١٩٩٣) ، أعدها للنشر : د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣ .
- ٦٨ - الحروب الصليبية ، ج ٣ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى ، ١٩٩٣ .
- ٦٩ - نبوية موسى ودورها فى الحياة المصرية (١٨٨٦ - ١٩٥١) ،
د . محمد أبو الإسعاد ، ١٩٩٤ .
- ٧٠ - اهل الذمة فى الإسلام ،
تأليف : س . ترتون ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى ، ط ٢ ، ١٩٩٤ .
- ٧١ - مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
إعداد : تريفور إيفانز ، ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٤ .
- ٧٢ - رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر فى
العصر الفاطمى (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ) ،
أمينة أحمد إمام ، ١٩٩٤ .
- ٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة ،
د . رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤ .
- ٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، فى العصر الفرعونى
د . سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤ .
- ٧٥ - اهل الذمة فى مصر ، فى العصر الفاطمى الاول ،
د . سلام شافعى محمود ، ١٩٩٥ .
- ٧٦ - دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى (زمن الاحتلال
البريطانى) ،
د . سعيد إسماعيل على ، ١٩٩٥ .

٧٧ - الحروب الصليبية ، ج ٤ ،

تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشي ، ١٩٩٤

٧٨ - تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ - ١٨٩٩) ،

نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥ .

٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية في مصر ، في القرن التاسع عشر ،

تأليف : فريد دي يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمي الجمال ، ١٩٩٥

٨٠ - قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوربي (١٨٨٢ - ١٩٠٤) ،

د . السيد حسين جلال ، ١٩٩٥ .

٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر ،

د . رمزي ميخائيل ، ١٩٩٥

٨٢ - مصر في فجر الإسلام ، من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية ،

د . سيدة إسماعيل كاشف ط ٢ ، ١٩٩٤ .

٨٣ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ١ ،

أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤ .

٨٤ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،

أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥ .

٨٥ - تاريخ الإذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢) ،

د . حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٥ .

٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ - ١٩١٤) ،

د . أحمد الشرييني ، ١٩٩٥ .

٨٧ - مذكرات اللورد كليرن ، ج ٢ ، (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،

إعداد : تريفور إيفانز ، ترجمة وتحقيق : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو ،

١٩٩٥

٨٨ - التذوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،

عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٥

٨٩ - تاريخ الموانئ المصرية فى العصر العثمانى ،

د . عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥ .

٩٠ - معاملة غير المسلمين فى الدولة الإسلامية ،

د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦ .

٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،

تأليف : بيتر مانسفيلد ، ترجمة - عبد الحميد فهمى الجمال ، ١٩٩٦

رقم الايداع ١٩٩٦/٥٦٠٨

الترقيم الدولي 8 — 4831 — 01 — 977 I.S.B.N.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

يسرني أن أقدم للمقارئ الكريم الجزء الثاني من كتاب
«الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية من ١٩١٩ إلى ١٩٣٦»
للأستاذة الدكتورة نجوى كامل. وقد صدر الجزء الأول منه في
العدد ٢٤ من هذه السلسلة.

ويتناول هذا الجزء الثاني نضال الصحافة الوفدية من أجل
الدستور، وموقفها من دستور ١٩٢٣، وقانون الانتخاب ودخول
الوفد الانتخابيات، ثم موقف الصحافة الوفدية من البرلمان
الوفدى عام ١٩٢٤، وموقفها من الأزمات الدستورية ونضالها
من أجل عودة الحياة الدستورية، وموقفها من الوزارة
الائتلافية.